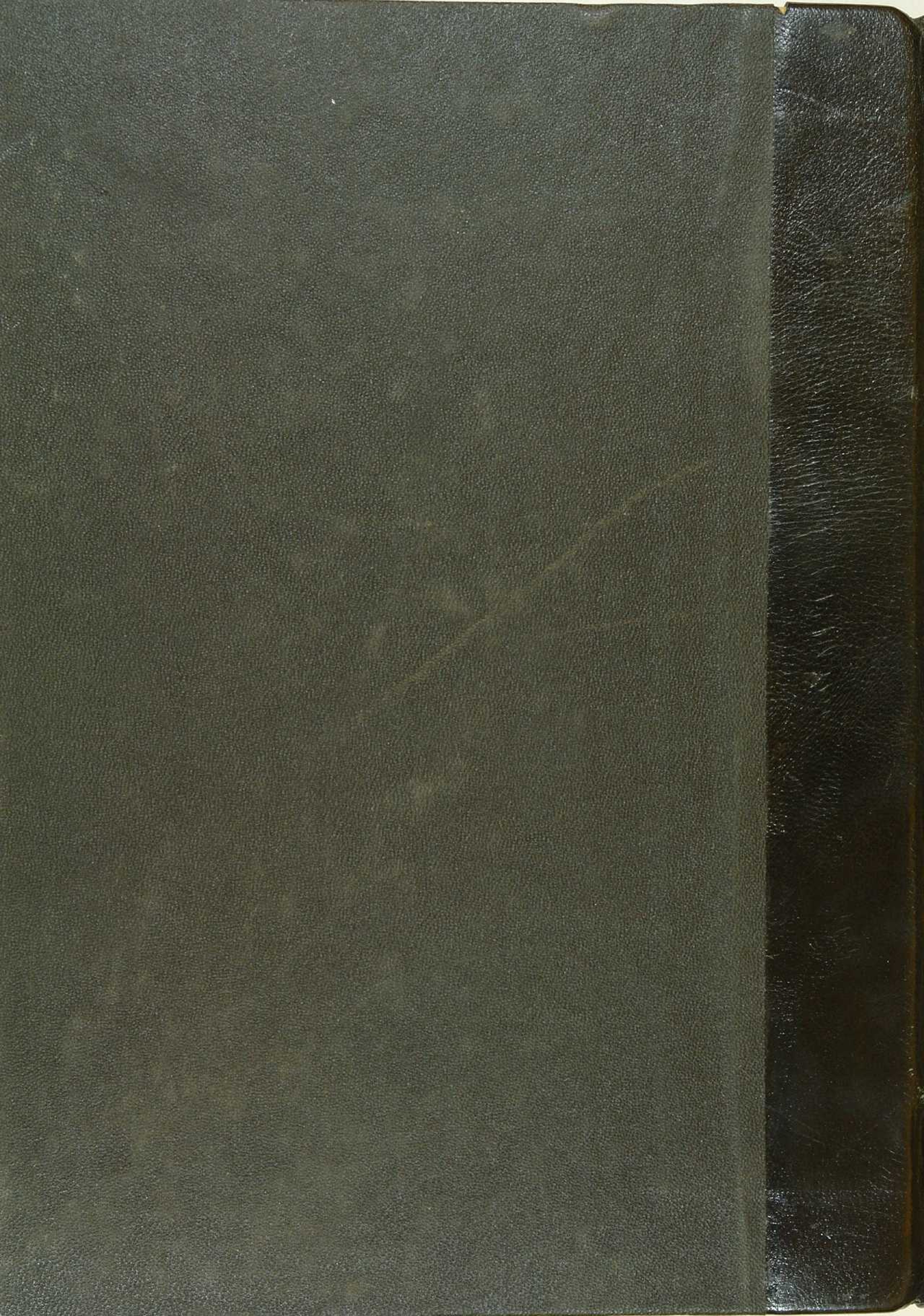


حاشية ابي النجا على شرح الأزهرى للاجروميه، تاليف أبي النجا، محمد أبي النجا - كان حيا ١٢٢٣هـ. بخط محمد المدني ١٢٤٩هـ.

١١٠ ق ٢٣ س ٥ر٢٣×٥ر١٧ سم

نسخة جيده، خطها نسخ معتاد، طبع.

معجم المؤلفين ٨: ٢٢٤، ١٢، ٧٣، دار الكتب المصريه ٢: ٣٠؛

١- النحو، اللغة العربية أ- المؤلف ب- الناسخ ج- تاريخ النسخ د- حاشية على شرح الازهرى للأجرومية.

هذه حواشي الشيخ ابي النجا
على شرح الآجرومية للمحقق
الشيخ خالد الازهري
رضي الله عنه
ونفعنا به
امين

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي فتح ابواب فيضه لمن اصطفاه من عباده وا
عن احزاب حضرته عوامل الجزم فذاقوا لذة انسه ووداده
وجمع لهم مفردات الفضائل جمعه السالم ونصب لهم علامات
الفواضل بنيل المراحم والمكارم • واشهد ان لا إله الا الله الواحد
الاحد الذي اعرب عن ستر الاحوال بظاهر المقال وبني علي ضم الشريعة
الوهبية موضع الاعزاز والاجلال • واشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله
سيد من خفض جناحه بباب الافادة • وافضل من ميز منصوب اعلام
السعادة والسيادة • صلي الله عليه وسلم • وعلي اله واصحابه الذين
اخلصوا في افعالهم الماضية علي السنة والكتاب فلم يضارعوا في حالهم
المستقيم يوم العرض والحساب وسلم تسليما كثيرا دائما الي يوم الدين امين

واما بعد فهذه عبارات ونكات ظريفة علي شرح العلامة الشيخ
خالد علي متن الاجرومية اخذت اغلبها من حاشية شيخ مشايخنا
العلامة المدابغ علي ذلك الكتاب وضممت اليه ما تيسر من غيرها
فما كان من الحاشية المذكورة لم اعزه اليها للاختصار وللعلم باني اخذت
منها المعظم إذ هي بحر زخار ومن كان من غيرها انسبه الي قايله في الغالب
اذا كان امرا غريب المطالب وأنبه علي ما فهمه فهمي القاصر وادركه ذهني
الداثر حرصا علي نسبة المقال للقائل ليعلم الحق من الباطل والحامل لي علي
اختصار هذه الحاشية طولها علي المبتدين امثالي وما فيها مما لا يناسب
حالهم وحالي مع قصور الهمة في هذا الزمان عن ادراك اقل ما كان
فرجوا من الله ان تكون هذه الحاشية مقبولة نافعة ولدرجات
الاخلاص طالعة والمومل ممن اطلع عليها فوجد فيها خللا ان لا
يبادر بالتشنيع وان لا يحمله التعصب علي ان يكون للحق غير مطيع

٨٠

ان يبادر لهذا المسكين بالاعتذار فان المطلوب اقالة الاعثار خصوصا
وهو لم يقصد بها ان يقال بل هي خالصة ان شاء الله تعالي لوجهه ذي
الاكرام والجلال وهو حسبي ونعم الوكيل واساله الستر الجميل قال الشارح
بسم الله الرحمن الرحيم الجار والمجرور متعلق بمحذوف اتفاقا
قدره البصريون إسما اي ابتدائي والكوفيون قدروه فعلا اي ابتدئ وقيل
ويلزم علي الاول عمل المصدر محذوفا وذلك ممنوع ويجاب بان عمل
المصدر في الظرف وعديله بما فيه من رائحة الفعل لا بالحمل علي الفعل ولفظ
الجلالة مجرور لانه مضاف اليه والجار له المضاف والرحمن الرحيم
نعت بعد نعت وهذا هو المشهور وقال في المغني الرحمن بدل لا
نعت والرحيم بعده نعت له لا نعت اسم إذ لا يتقدم البدل علي النعت وهذا
القولان مبنيان علي ان الرحمن علم أو صفة قال بالاول الأعلم وابن
مالك وبالثاني الزمخشري وابن الحاجب قال في المغني والحق قول الاعلم
وابن مالك • ويظهر أن الخلاف في الجار للرحمن ماهو فعلي القول بانه نعت
يجري فيه الخلاف في التابع للمجرور في غير البدل أهو مجرور بما جر المتبوع أو
بنفس التبعية والاصح منهما الاول وعلي القول الاخر بانه بدل يكون مجرورا بمحذوف
مماثل للعامل في المتبوع لما تقرر أن البدل علي نية تكرار العامل علي الاصح افاده
المتم في اعرابه علي الالفية **قوله** يقول فعل مضارع واصله يقول بسكون القاف
وضم الواو كينصر إستثقلت الضمة علي الواو فنقلت الي ما قبلها واعترض بان
الضمة لا تستثقل علي الواو اذا سكن ما قبلها ولذلك أظهر والاعراب
علي الواو والياء اذا سكن ما قبلهما كظبي ودلو واجيب عن ذلك بان حكمة
نقل الضمة الي ما قبلها في يقول مشاكلة المضارع اصله وهو الماضي فتكون ساكنة في
المضارع كما هي ساكنة في اصله وهو الماضي الذي هو قال فان قلت هي في
الماضي محركة بحسب الاصل لقولهم اصل قال قول اجيب عن ذلك بان قولهم

معني ان في المصدر زيادة القصير ان المصدر اصل للفعل من حيث الاشتقاق ولا ينافيه ان الفعل قد يوافق المصدر في عدد حروف المادة ويزيد عن ذلك

وحاصل كلام المحشي انا ان قلنا ان الرحمن نعت فيجري خلاف هل هو المضاف وهو لفظ الاسم او التبعية والصحيح الاول وان قلنا انه بدل فلا خلاف في ان الجار له جار متبوعه الذي هو لفظ الاسم اي كان عامل جار متبوعه

اصل قال قوله انما هو تدريب وتعليم ولم تنطق به العرب وتعبير المصنف بالمضارع

بان الخطبة قبل التاليف افاده عبد المعطي قوله العبد فاعل بيقول والمراد به هنا الانسان

حرا كان او رقيقا لانه مملوك لباريه وهو صفة في الاصل وغلبت عليه الاسمية

فصار من الاسماء التي غلب عليها الاستعمال والمراد بالعبد هنا المتعبد ماخوذ من العبودية

التي هي التذلل والخضوع لا من العبادة التي هي غاية التذلل من عبد المعطي

قوله الفقير صفة عبد اي دايم الفقر اي الحاجة ان كان صفة مشبهة او كثير الفقر

ان كان صيغة مبالغة قوله الي مولاه اي سيده وناصره وقوله الغني يحتمل

ان يكون بالجر صفة لمولاه وهو الظاهر اي الذي لا يحتاج الي غيره بل كل ما سواه

محتاج اليه ويحتمل ان يكون بالرفع صفة للعبد اي الغني بمولاه عمن سواه وهو

بعيد خالد بدل من العبد او عطف بيان عليه فان نعت المعرفة اذا تقدم

عليها اعرب بحسب العوامل واعربت هي بدلا او عطف بيان وصار المتبوع تابعا

ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب علي الحال قوله ابن عبد الله بدل او عطف

بيان من خالد وقوله ابن ابي بكر بالجر علي انه تابع لعبد الله علي انه بدل

منه او عطف بيان عليه وقوله الازهري بالرفع صفة لخالد ويجوز علي بعد

جره صفة لعبد الله بناء علي انه كان ازهريا ايضا قوله عامله الله اي قابله وجازاه

والمفاعلة ليست علي بابها فهي بمعني اصل الفعل وهذه الجملة المراد منها انشاء الدعا

لنفسه واللطف التوفيق والخفي اي الظاهر من باب اسماء الاضداد من عبد المعطي

قوله واجراه المراد بالاجراء الدوام والاستمرار لا الحركة المخصوصة والعوايد جمع

عايدة اسم فاعل عاد والاضافة من اضافة الصفة للموصوف والمعني اللهم

ادم عليه مرات بركة العايدة ولا حاجة الي تقدير مضاف قبل عوايد اي استمرار بركة

عوايد الخ كما فعل المحشي لاغنا معني الاجرا المتقدم عنه مع لزوم الركة في العبارة

عليه لان المعني حينئذ اللهم ادم دوام عوايد الخ فتامل ويحتمل

ان يكون المراد بالعوايد جمع عايدة بمعني الصلة والمعروف فالاضافة بيانية اي

عوايد

عوايد هي بركة والبر اسم جامع لكل خير قوله الحفي بالحاء المهملة بعدها

فاء وهو البالغ في الاكرام والكثير الواسع قوله الحمد لله هو مبتدا خبره

الجار والمجرور المتعلق بمحذوف تقديره كاين او استقر والحمد هو الوصف

بالجميل علي الفعل الجميل الاختياري حقيقة او حكما علي وجه التعظيم

ظاهرا او باطنا كذا عرفه السيد الصفوي وقوله او حكما لادخال

الحمد علي ذاته تعالي الذاتية والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق

لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق او الرازق ونحوهما مما يوهم

اختصاص الحمد بوصف دون وصف اي قال الله اشارة الي استحقاقه

تعالي الحمد بكل وصف قوله رافع بدل من لفظ الجلالة لا صفة لانه نكرة

فان اضافة اسم الفاعل لمعموله لا تفيد التعريف ولفظ الجلالة اعرف المعارف

وقوله مقام بالجر ولا يصح نصبه لانه اي لفظ رافع ليس فيه ال وقول

بعضهم يجوز فيه النصب غلط والمراد بالمقام المنزلة والرتبة الحسية وهي

الدرجات في الجنة او المعنوية وهي المكانة عند الله تعالي وقوله

المنتصبين مضاف اليه اي المتصدرين وفي قوله رافع براعة الاستهلال

الاستهلال افاده عبد المعطي قوله لنفع العبيد اي ايصال الخير اليهم

احد جموع عبد الاحد عشر المعلومة قوله الخافضين جناحهم اي الملينين

جانبهم ففي الكلام استعارة تصريحية تبعية حيث شبه الالانة جانبهم لطالب

الفائدة بخفض الطاير جناحه واطلق الخفض علي الالانة الجانب ثم اشتق من

الخفض بمعني الالانة خافضين بمعني ملينين واثبات الجناح ترشيح وفيه

احتمالات اخر فراجعها في الحاشية وقوله للمستفيد معناه طالب

الفائدة التي هي لغة ما استفيد من علم او مال واصطلاحا ما يترتب علي

الفعل من المصلحة من حيث هو كذلك سوا لم يكن ما لاجله الاقدام علي الفعل

او كان ما لاجله الاقدام علي الفعل شنواني قوله الجازمين اي القاطعين

بيفنيهم وقوله بان تسهيل اي تيسير وقوله النحو هو بالمعنى
اللغوي اي الجهة والطريق وقوله الي العلوم جار ومجرور
متعلق بالنحو قوله من غير شك اي من غير تردد لأن الشك هو
التردد بين امرين لا مزية لاحدهما علي الاخر فعطف الترديد عليه
عطف تفسير وكون العطف للتفسير اذا اريد بالتردد المساوي فقط
اما اذا اريد به المطلق الاعم من الراجح والمرجوح والمساوي كان عطف
عام علي خاص وعلي كل فالترديد بمعني التردد لانه القايم بهم
وليس المراد منه المعني المصدري الذي هو فعل الفاعل افادة المحشي عبد
المعطي قوله والصلاة والسلام الي آخر جملة خبرية لفظا قصد بها
انشاء الدعاء بالصلاة اي الرحمة عليه والسلام اي السلامة من النقايص
والمطلوب بهذه الجملة امر زايد علي ما حصل له في كل وقت
من الصلاة والسلام ففي العبارة حذف والتقدير والصلاة والسلام زيادة
علي ما هو حاصل له صلى الله عليه وسلم قوله علي سيدنا محمد
الضمير للعقلا فغيرهم أولي او للجميع وهو انسب قوله
محمد بدل من سيدنا او عطف بيان عليه لا صفة لانه علم والعلم ينعت
ولا ينعت به لجموده نعم يصح ان يكون صفة نظرا لاصله فانه
في الاصل اسم مفعول الفعل المضعف والحاصل انه ان نظر
الي اصله صح جعله صفة وان نظر الي ما بعد العلمية كان بدلا
او عطف بيان فقط قوله المعرب من الاعراب بالمعني اللغوي
وهو الإبانة والاظهار اي المبين وقوله باللسان يحتمل ان
يراد به اللفظ من اطلاق المحل علي الحال فيكون وصفه بالفصيح
بالمعني المقرر عند علما المعاني والبيان ويحتمل ان يراد به الجارحة
المخصوصة فيكون وصفه بالفصيح بمعني خلوصه من اللكنة والعجز

عن

عن النطق قوله عن ما في ضميره اي كل شيء في ضميره والعموم مستفاد
من المقام اذ هو مقام مدح لكمال الفصاحة ولا يكون
الفصيح فصيحا حتي يعرب عن كل شيء مما في ضميره من غير غرابة
الخ والمراد بالضمير السر افاده عبد المعطي قوله من غير غرابة الغرابة
هي كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعني ولا مألوفة الاستعمال نحو
تكأكأتم علي وافرنقعوا عبد المعطي قوله ولا تنافر هو كون
الكلمة ثقيلة علي اللسان والتنافر اما في الحروف واما في الكلمات
فاما في الحروف فهو وصف في الكلمة يوجب ثقلها علي اللسان
وعسر النطق بها نحو مستشزرات اي مرتفعات واما في الكلمة
فهو كونها ثقيلة علي اللسان نحو قوله وقبر حرب بمكان قفر وليس
قرب قبر حرب قبر عبد المعطي قوله ولا تعقيد هو كون الكلام معقدا
لا يظهر معناه بسهولة كقول الشاعر

وما مثله في الناس الا مملكا ... ابو امه حي ابوه يقاربه

قوله واصحابه ليس جمع صاحب اذ لا يجمع فاعل علي افعال بخلاف
ولا جمع صحب باسكان الحاء لان فعلا الصحيح العين لا يجمع علي
افعال بخلاف المعتل فانه يجمع علي افعال كثوب واثواب وبيت وابيات
بل هو جمع صحب بكسر الحاء كنمر خفف صحب باسكانها وهو اسم
جمع صحب بالاسكان قوله أولي بمعني اصحاب مجرور باليا لانه
ملحق بجمع المذكر السالم وهو نعت للآل والاصحاب قوله الفصاحة
هي ملكة يقتدر بها علي التعبير عن المقصود بلفظ فصيح ويوصف
بها الكلمة والكلام والمتكلم عبد المعطي قوله والبلاغة هي ملكة
في النفس يقتدر بها علي كلام بليغ ويوصف بها الكلام ~~والمتكلم~~
والمتكلم فقط عبد المعطي قوله والتجريد بالرآء اي الذين تجردوا عن

التقا في بعض النسخ بالواو اي الذين جودوا الحروف في المقال ولا
يخفى استعمال هذه الخطبة في مواضع عديدة علي براعة الاستهلال
قوله وبعد الواو فيها نائبة عن اما واما نائبة عن مهما واصل
الكلام مهما يكن من شيء بعد البسملة فمهما مبتدا والاسمية لازمة
لها ويكن شرط والفا لازمة له فحين تضمنت اما معني المبتدا
والشرط لزمها ما لزمهما وهو الفا والاسمية اقامة للازم وهو الفا والاسمية
مقام الملزوم وهو مهما ويكن وابقا للاثر اي علامته في الجملة لكن لما تعذر قيام الاسمية
باما لكونها حرفا الصقوها للاسم اي اوقعوها قبله بلا فاصل وقولنا
في الجملة يصح ان يرجع لقولنا مقام الملزوم وذلك لان الفا وان قامت
مقام الشرط ليست في موضعه حقيقة لان موضعه حقيقة ما قبل
الظرف الذي هو بعد علي القول بانه من معمولات الجزا والاسمية
بمعني لصوق الاسم لم تقع في موضع المبتدا اذ موضعه حقيقة موضع
اما لانها نابت عنه ويصح ان يرجع لقولنا وابقا للاثر وذلك لان اثار
المبتدا اي علاماته كثيرة من الاسمية والخبر والجمل بينهما فلصوق الاسم
بمنزلة وجود اثاره في الجملة وكذا علامات الشرط كثيرة من الشرط
اي التعليق والفا والجزا فلزوم الفا ابقا لها في الجملة من الشرقاوي
علي التحرير واما هنا لمجرد التوكيد اي توكيد مضمون الكلام اوله
ولتفصيل المجمل الواقع في ذهنه بناء علي ان التفصيل لا يفارقها وفيه
تكلف والحق ان التفصيل يفارقها وبعد هذه لا تقع بين كلامين
متحدين لكونها للانتقال من غرض الي آخر فلا يقال السلام عليكم
وبعد السلام عليكم وانما تقع بين كلامين متغايرين بينهما نوع مناسبة كما هنا فلا تقع
اول الكلام ولا اخره ومعناها نقيض قبل وتكون ظرف زمان كثيرا ومكان
قليلا وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ وللمكان باعتبار الرقم

ولها اربعة احوال من جهة الاعراب مشهورة والعامل فيها ان قلنا
انها من متعلقات الشرط فعل الشرط والتقدير مهما يكن من شيء بعد ما
تقدم او العامل فيها اما او الواو النائبة عنها وان قلت انها من متعلقات
الجزا كانت معمولة للجزا والتقدير مهما يكن من شيء فاقول
بعد البسملة والحمدلة هذا الخ وهذا الثاني اولي لانه حينئذ
يكون المعلق عليه وجود شيء مطلق عن التقييد بكونه بعد البسملة
والحمدلة وذلك امر محقق لان الكون لا يخلو عنه فيكون ما علق عليه
ايضا محققا بخلافه علي الاول فان المعلق عليه وجود شيء مقيد
بكونه بعد البسملة والحمدلة **قوله** فهذا اي الحاضر في الذهن من
الالفاظ سواء تقدمت الخطبة علي التاليف او تاخر عنه لان
المشار اليه علي الراجح هو الالفاظ الذهنية باعتبار دلالتها علي
المعاني **قوله** شرح اي الفاظ مرتبة ترتيبا باعتبار دلالتها علي
معاني مخصوصة بناء علي المختار عند المحققين وسيدهم من ان اسماء
الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن الالفاظ المخصوصة
من حيث دلالتها علي معاني مخصوصة **قوله** لطيف اي قصير
قوله لالفاظ الاجرومية متعلق بشرح لانه في الاصل مصدر
وقد علمت مما تقدم قريبا ان اسماء الكتب عبارة عن الالفاظ المخصوصة
فتكون الاجرومية عبارة عن الالفاظ ايضا وحينئذ فاضافة الفاظ
اليها يحتمل انها من اضافة المسمي الي الاسم اي الفاظ مسماة بالاجرومية
ويحتمل انها من الاضافة البيانية اي الفاظ هي الاجرومية وعلي كل يلزم
من شرح الالفاظ ان تكون شرحا للمعاني ايضا من المحشي وعبد المعطي
والاجرومية نسبة الي مؤلفها ابن اجروم علي القاعدة التي هي اذا
نسب الي المركب الاضافي المبدو بابن او اب يحذف صدره وينسب الي

ومن وظائف الشرح ذكر القواعد
القواعد المحتاج اليها المقام والاتيان
بالصواب بدلا عن غيره وتوضيح العبارات
وذكر الدليل والتعليل كذا في حواشي التحرير

عجزه قال ابن مالك

وانسب لصدر جملة وصدر ما ... ركب مزجا ولثان تمما

اضافة مبدوة بابنه او اب وَأَجُرُّوم بهمزة مفتوحة ممدودة فجيم مضمومة ثم راء مشددة مضمومة فواو معناه بلسان البربر الفقير الصوفي وهو ابو عبد الله محمد بن داوود الصنهاجي نسبة الي صنهاجة وهي قبيلة بالمغرب وكان من اهل فاس ه من المحشي قوله في اصول علم العربية اي في بيان ذلك اي في بيان جنس اصول النحو وقرينة ارادة المشاهدة اي وفي الفروع ايض وانما اقتصر علي الاصول لانها اهم فهي اولي بالتنبيه عليها ه من عبد المعطي والاصول جمع اصل وهو لغة ما بني عليه غيره واصطلاحا قضية كلية يتعرف منها احكام جزئيات موضوعها اي احكام الافراد المندرجة تحت موضوعها مثلا قولنا الفاعل مرفوع قضية كلية تعم زيدا وعمرا وبكرا من قام زيد وقعد عمرو ورقد بكر ويعرف من هذه القاعدة رفع زيد وعمرو وبكر مثلا الذي هو حكم من الاحكام ويرادف الاصل القاعدة والاساس والضابط والقانون فكل واحد منها معناه لغة واصطلاحا ما ذكر في الاصل ثم ان الظرفية ظرفية مجازية علي سبيل الاستعارة بالكناية حيث شبه الدال والمدلول بالظرف والمظروف تشبيها مضمرا في النفس واثبات في تخييل وفيها احتمالات في المحشي فراجعها وعلم العربية المراد به هنا خصوص النحو والاضافة فيه من اضافة المسمي الي الاسم لان العربية اسم للعلم الذي اريد به هنا النحو واضافة اصول الي علم من اضافة العام للخاص وتسمي بالبيانية اي اصول هي علم اي مسائل وفائدة الاضافة تعريف العهد الخارجي اي الاصول المعينة المعلومة عند اهل هذا الفن قوله ينتفع به المبتدي اقتصر عليه لان نفعه به اتم والا فهو

فهو لغيره ايضا ولذا قال ولا يحتاج اليه المنتهي ولم يقل ولم ينتفع ويحتمل انه اقتصر علي المبتدي تواضعا وهضما ولم يذكر الشارح المتوسط لانه لم يخرج عنهما لانه بالنسبة الي ما اتقنه منته والي ما لم يتقنه مبتد قوله ان شاء الله اتي به تبركا وامتثالا للاية ومعلوم ان شاء فعل ماض والله فاعل ومفعوله محذوف اي ذلك وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله عمله قوله عملته اي الفته للصغار في الفن وال للعهد في الفن اي الفن المعهود ذهنا وهو النحو وقوله والاطفال عطف مرادف قوله لا للممارسين للعلم اي المستمرين علي الاشتغال به وال في العلم للعهد والمراد النحو فيكون المقام للاضمار واتي بالمظهر للايضاح قوله من فحول الرجال من اضافة المشبه به للمشبه اي الرجال الذين هم كالفحول جمع فحل وهو ذكر الابل اذا كان كريما في ضرابه اي مثلهم في الهمة قوله حملني عليه اي امرني بتاليفه او بحاله وقاله قوله شيخ الوقت اي اهل الوقت او الشيخ في الوقت او شبه الوقت بتلميذ علي سبيل الاستعارة المكنية واثبات شيخ تخييل قوله والطريقة اي وشيخ اهل الطريق وهم السادة الصوفية قوله ومعدن بفتح الميم واسكان العين وكسر الدال علي المشهور والسلوك بضم السين المهملة مصدر سلك اي موضع التسليك والعمل بالطريق الموصلة الي الله تعالي قوله والحقيقة هي ان يشهد بنور اودعه الله في سويدا قلبه ان كل باطن له ظاهر وعكسه وهي باطن الشريعة وملزوم لها فالحقيقة بدون الشريعة باطلة والشريعة بدون الحقيقة عاطلة ه من عبد المعطي قوله سيدي ومولاي لفظان مترادفان بمعني المرتفع قدره قوله العارف اي المتصف بالمعرفة وهي حصول العلم بعد ان لم يكن ولهذا لا يقال في الله عارف بل عالم والمراد بها عند اهل الله ما كان عن

كشف صريح بعد تهذيب صحيح او المراد بها ملاحظة ذاته
وصفاته في كل افعاله قوله بربه اي ماكله العلي اي المرتفع قوله
نفعني الله جملة خبرية لفظاً انشائية معنىً اي اللهم انفعني
ببركاته والبركة لغة الزيادة والنما والمراد بها هنا علومه ومعارفه
من عبد المعطي وكان الاولي ان يعمم هنا فيقول نفعني والمسلمين الخ
كما صنع في السجعة الثانية الا ان يقال حذف من الاول لدلالة الثاني
وان كان الاكثر العكس قوله واعاد اي افاض لان العود الرجوع الي
الشيء بعد الانصراف عنه وليس مراداً له اذ المراد أدام او جدد مرة
بعد اخري من عبد المعطي قوله عَلَيَّ قدم نفسه لخبر أَبدأ بِنَفسِك
الحديث ولقوله تعالي مقدما النفس رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِأَخِي عبد المعطي
بزيادة قوله صالح دعواته من اضافة الصفة للموصوف اي دعواته
الصالحة اي التي يحصل منها خير الدنيا والاخرة عبد المعطي بتغيير
قوله انه يجوز فتح الهمزة علي تقدير لام التعليل ويكون تعليلا بمفرد
اي لقدرته علي ما يشاء ولكونه حقيقياً بالاجابة ويجوز كسرها علي
الاستيناف البياني فيكون تعليلا بجملة هي جواب عن سؤال مقدر كأن
قائلا قال له لِأَيِّ شيءٍ قَصَرْتَ سؤالك عليه فقال انه الخ قوله علي
ما يشاء قدير المشية والارادة بمعني واحد وهو صفة ازلية متعلقة
في الازل بتخصيص الحوادث باوقات حدوثها والقدرة صفة
ازلية تؤثر في المقدورات عند تعلقها بها فيما لا يزال اي في المستقبل
شنواني وقوله تؤثر فيه مسامحة لان التاثير للذات
بواسطة اتصافها بالقدرة قال والفعل للذات بذي الصفات
محشي وبالاجابة جدير اي حقيق قوله الكلام الخ لما كان الكلام
مقصوداً بالذات بالنظر الي الكلمة لان التفاهم يقع به بخلاف الكلمة

المصنف عليها واخرها في قوله واقسامه الخ علي ما ياتي من
تقسيم للكلمة ولم يبوب له لانه واقسامه من المقدمات
بخلاف الاعراب وما بعده من الابواب فانه مقصود بالذات
من الفن فحينئذ الكلام مقصود بالذات وغير مقصود باعتبارين
مختلفين فبالنظر اليه الكلمة مقصود بالذات وهي تبع مقدم
عليها وبالنظر الي الاعراب وما بعده من الابواب مقصود
بالتبعية وبعضهم قدم الكلمة نظراً لكونها جزءه والجزء مقدم
علي كله طبعاً فناسب تقديمه وضعاً ثم ان ال في الكلام يحتمل
ان تكون عوضاً عن المضاف اليه اما الضمير اي كلامنا او الظاهر
اي كلام النحاة ويحتمل ان يكون لتعريف العهد الذهني اي الكلام
المعهود عند النحاة المعروف فيما بينهم وقد اشار الشارح الي
هذين الاحتمالين بقوله في اصطلاح النحويين وعلي كل من الاحتمالين
يخرج كلام اللغويين فانه ما يتلفظ به مهملا كان او مستعملا
مفردا كان او مركبا مفيدا او غير مفيد وما يحصل به الفائدة
وان لم يكن لفظاً كخط واشارة فالنسبة حينئذ بينه وبين كلام
النحاة العموم والخصوص المطلق فكلام النحاة اخص فكل كلام نحوي
كلام لغوي ولا عكس فيجتمعان في الكلام النحوي لصدقه عليهما
وينفرد اللغوي في لفظ مهمل او مستعمل غير مفيد او في مفيد غير
لفظ كخط واشارة قوله في اصطلاح النحويين الاصطلاح لغة
مطلق الاتفاق واصطلاحا اتفاق طائفة معهودة علي
امر معهود بينهم متي اطلق انصرف اليه وهذا الجار والمجرور
متعلق بمحذوف حال من الكلام ولا يقال انه حينئذ حال من
المبتدا ومجيء الحال منه ممنوع علي الصحيح لانه ليس حالا من الكلام

سيد هو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وجي بذلك لانه يفصل عن ان يكون تابعا لما قبله وذلك انك اذا قلت زيد هو القايم فلو لم تاتي بهو لاحتمل ان يكون القايم صفة لزيد وان يكون خبرا عنه فلما اتيت بهو تعين ان يكون القايم خبرا عن زيد

المبتدا وذلك لان قوله الكلام على حذف مضاف تقديره تفسير الكلام الخ فحذف ذلك المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فارتفع ارتفاعه هو حال من المضاف اليه ومجي الحال من المضاف اليه صحيح مع المسوغ ومن المسوغ عمل المضاف في المضاف اليه كما هنا فان تفسير مصدر وهو على حد الي الله مرجعكم جميعا قال في الخلاصة ولا تجز حالا من المضاف الخ **قوله** هو اللفظ اي مسماه اللفظ اي الكلام مقصور على اللفظ ومنحصر فيه كما يفيده تعريف الجزئين اعني المبتدا وهو الكلام والخبر وهو اللفظ والاتيان بضمير الفصل توكيد لذلك فهو من قصر المبتدا على الخبر وليس المراد ان اللفظ مقصور على الكلام فيكون من قصر الخبر على المبتدا اذ يجري في الكلمة والكلم وهذا اذا قطع النظر عن صفة الخبر وهو اللفظ وهي المركب وعن صفة المركب وعن صفة المركب وهي المفيد فان لوحظ اتصاف الخبر بذلك قبل الاخبار به عن الكلام كان فيه قصر المبتدا على الخبر والعكس الا انهم صرحوا بان الجملة المعرفة الطرفين انما تفيد حصر المبتدا في الخبر ثم ان اللفظ في الاصل مصدر بمعنى الطرح والرمي مطلقا ثم جعل بمعنى اسم المفعول وخص بما يلفظه اللسان والحلق والشفتان فلهم فيه تصرفات وصار حقيقة عرفية في ذلك فلا يرد انه حينئذ مجاز والحدود تصان عنه وبهذا يجاب عما قيل المراد به باللفظ الملفوظ به حقيقة كزيد او حكما وهو المقدر كالضمير فيكون مستعملا في حقيقته ومجازه اي فيجاب عن هذا بان استعماله في المقدر حقيقة عرفية ولم يبدل اللفظ بالقول مع كونه خاصا بالمستعمل بخلاف اللفظ لما شاع من استعماله في الراي والاعتقاد نحو قال الشافعي كذا اي راه واعتقده **قوله** اي الصوت هو في اللغة ما يسمع

او اعتمد على بعض حروف المعجم ويقال له غير ساذج وهو المعبر عنه باللفظ او لم يعتمد عليه ويقال له ساذج وغفل كغالب اصوات الحيوانات فهو على قسمين وعرف اهل السنة الصوت بانه كيفية تحدث بمحض خلق الله تعالى من غير تاثير لتموج الهوا ولا للقرع الذي هو امساس بعنف ولا للقلع الذي هو انفصال بعنف بشرط كون كل من المقلوع والمقلوع منه والقارع والمقروع ذا صلابة لا كالقطن فانه صدمه شي لان معه وكذا لو انفصل بعضه عن بعض لم يخرج له صوت **قوله** المشتمل اي المحتوي على بعض الحروف جمع حرف وهو الصوت المعتمد على مقطع اي مخرج من مخارج الحروف محقق وهو اللسان والحلق والشفتان او مقدر وهو الجوف فالحرف صوت خاص واشتمال مطلق الصوت عليه من اشتمال العام على الخاص فلا يعترض عليه بنحو واو العطف مما هو حرف واحد فانه صوت وكيف يشتمل على بعض الحروف وذلك البعض هو نفس ذلك الحرف فيتحد المشتمل والمشتمل عليه والشي لا يشتمل على نفسه وقد علمت الجواب وان الصوت المطلق يشتمل على واو العطف مثلا وهي صوت مقيد بالاعتماد على مخرج **قوله** الهجائية نسبة الي الهجا وهو التكلم لبيان الحروف التي تركبت منها بذكر اسماء تلك الحروف واذا عددت الحروف بانفسها لم يكن ذلك تهجيا وخرج بالهجائية حروف المعاني كمن وعلى **قوله** التي اولها الالف هو على حذف مضاف في الاول اي اول اسمائها الالف او في الثاني اي اولها مسمى الالف وهكذا **قوله** وآخرها اليا والمراد اولها وآخرها ما ذكر في الذكر عادة وقال بعضهم اولها وآخرها شرعا **قوله** المركب اي حقيقة او حكما فالاول كقام زيد والثاني كزيد في جواب من قال من الجاي **قوله** فصاعدا حال حذف

عامله اي فذهب المركب صاعداً عن الكلمتين يعني ماتركب من كلمتين
اواكثر قوله المفيد نعت للمركب ولم يجعل صفة ثانية للفظ لانه
اذا اجتمع فصول في حد كان كل فصل منها قيداً فيما قبله لكونه
اعم منه وهولغة المفيد مطلقا واصطلاحا المفيد بسبب الاسناد
ولم يقيده المتن بذلك القيد اعني بسبب الاسناد كما لازاده الشارح
لعله اتكالاً علي الموقف ولجواز التعريف بالاعم قوله بسكوت
المتكلم وقيل السامع وقيل هما وانما اقتصر الشارح علي الاول لانه
المختار اذ السكوت يناسبه دون السامع وحده اومشاركا له
ليس متكلما حتي يقال يحسن سكوته وان كانت الاقوال متلازمة كما هو
ظاهر قوله عليها فيه حذف اي علي الكلام المفيد لها قوله
بحيث الخ اي بشرط ان لايصير الخ فالحيثية للتقييد قوله منتظراً
لشيء آخر اي انتظاراً تاماً بعد فهم المعني فالمشروط عدمه هو
الانتظار التام بعد فهم المعني كانتظار المسند بعد المسند اليه او العكس
فخرج الانتظار قبل فهم المعني الناقص كانتظار المفعول والحال
فلا يشترط عدمه وكذا الانتظار قبل فهم المعني لانه واقع ولا
ولابد قوله لشيء آخر اي للفظ آخر غير ما سمعه قوله بالوضع
متعلق بالمفيد فهو قيد له والحاصل انه يشترط في الافادة
ان يكون بامرين الاول ذكره الشارح بقوله بالاسناد والثاني ذكره
المتن بقوله بالوضع اي النوعي لا الشخصي فالمركبات حقايق
ومجازات والمفردات المجازات وضعها نوعي لا شخصي بخلاف
المفردات الحقيقيات قوله العربي خرج العجمي كما سيذكره الشارح
قوله وهو جعل اللفظ الخ اي الوضع بقطع النظر عن صفته
اعني العربي فالضمير راجع للموصوف بدون صفته والمراد الوضع

حيث اعتبار الالفاظ فيه بدليل قوله جعل اللفظ الخ
والا فتعريفه اعم مما هنا لانه وضع شيء بازاء شيء آخر بحيث اذا فهم
الشيء الاول فهم الشيء الثاني فكلامه فيه اطلاق من جهة
ان هذا التعريف اعني قوله جعل اللفظ الخ يشمل وضع
غير اللغة العربية وفيه تقييد من جهة ان المراد خصوص وضع
الالفاظ قوله كما قال بعضهم راجع لتفسير الوضع بالعربي
لا لقوله وهو جعل اللفظ الخ والكاف لتشبيه ما قاله الشارح من
تفسير الوضع بالعربي بما قاله بعضهم من ذلك وليس فيه اتحاد المشبه
والمشبه به لحصول المغايرة بينهما بالقايل وهذه الكاف قوله
هنا اي في حد الكلام قوله افادة السامع اي المخاطب اي افهامه
معني من اللفظ يحسن سكوت المتكلم عليه فمفعول افادة محذوف
وهو معني الخ قوله لما التفات اي له ابتنا علي الخلاف في ان
دلالة الكلام هل هي وضعية فيكون المراد بالوضع الوضع العربي
او عقلية فيكون المراد به القصد هذا ولقايل ان يقول لا نسلم ابتنا
تفسير الوضع بالقصد علي القول بانه بان دلالة الكلام عقلية بل
يصح اعتبار القصد في الكلام علي القول بان دلالة الكلام وضعية كما
لا يخفي قوله هل هي الخ هل هنا بمعني الهمزة اي اهي وضعية فلا
يعترض علي الشارح بان هل لا يؤتي لها بمعادل وهو قد اتي
به لها في قوله ام عقلية فلا يقال هل زيد ام عمرو الا اذا
جعلت هل بمعني الهمزة او جعلت ام منقطعة قوله والاصح الثاني
هذا خلاف المختار والمختار ان الكلام موضوع بالوضع النوعي
فدلالته وضعية اما علي انه موضوع بالوضع الشخصي فهي
عقلية جزماً قوله مثلا مفعول لمحذوف اي امثل بزيد مثلا

لمثله عمرو وبكر وخالد الخ قوله قايم اي مثلا كراقد وقاعد الخ
ومسمي زيد الذات المشخصة ومسمي قايم ذات اتصفت بالقيام
فاذا عرف كل واحد منهما علي انفراد لا وسمع الخ قوله باعرابه المخصوص
متعلق بحال محذوف من مفعول سمع وهو زيد قايم اي وسمع لفظ
زيد قايم معربا باعرابه المخصوص قوله فهم بالضرورة اي عقل بمجرد
نظر العقل من غير احتياج الي نظر وفكر ومعرفة وضع بل بمجرد السماع
قوله معني هذا الكلام وهو نسبة القيام الي زيد والمراد فهم ان يكون
مفهوما له قبل ففي كلام الشارح قيد محذوف لم ان قوله بالضرورة اي
من غير احتياج الي معرفة وضع مبني مبني علي الاصح عنده الذي هو
ضعيف عند غيره كما تقدم فعلي الراجح يتوقف الفهم علي الوضع قوله
وهذا الجواب اي تعريف الكلام بما ذكره المتن قوله الي اعتبار امور
اربعة زاد ابن مالك في التسهيل خامسا وهو لذاته حيث قال الكلام
هو اللفظ المركب المفيد بالوضع المقصود لذاته لاخراج صلة
الموصول وجملة الشرط فقط وجملة الجزاء وحده ورد بان
هذا القيد يغني عنه قيد الافادة لان ما ذكر لا يفيد في حال
اعتباره مضموما الي غيره قوله مثال اجتماعها زيد قايم مبتدا وخبر
اي مثال اجتماعها هذا اللفظ وهذا الحمل غير صحيح لان المراد
من الاجتماع وجود جميعها وهذا الاجتماع غير لفظ زيد قايم
ويجاب بانه علي حذف في الاول اي مثال ذي اجتماعها اي
الكلام الذي اجتمعت فيه او في الثاني اي مثال اجتماعها في زيد قايم
قوله فيصدق الخ المراد بالصدق هنا الاخبار اي يخبر عنه بانه
لفظ الخ لنا لان الصدق في المفردات معناه الحمل وفي الجمل
معناه عدم التناقض قوله علي الراي الخ الراي مسماه الي ازهها

متعلق

متعلق بمحذوف اي وانه في العدد الي ازهها من كلمتين اي
ملفوظتين فلا يرد ان في جملة قايم ضمير امستترا لم تكن عند السامع
مبني علي خلاف الراجح من اشتراط تجدد الفايدة قوله ويصدق
علي زيد قايم انه مقصود اي كما يصدق عليه انه وضع عربي وانما
اقتصر علي ما ذكر لان مذهبه ترجيح اعتبار القصد وهو ضعيف
كما تقدم قوله المسرودة اي الخالية عن الاسناد بخلاف الاعداد
المركبة مثل هذا واحد هذان اثنان فانه كلام قوله والمعلوم
للمخاطب قد عرفت ضعفه فالراجح دخوله في الكلام النحوي
قوله والمجعول علما اي والاسنادي المجعول علما وانما قيده
بجعله علما لانه اذا لم يكن علما كان كلاما قوله ونحو ذلك
لا طايل تحته فالاولي حذفه قوله والمفيد بالعقل كافادة اي
المفيد بواسطة العقل فقط كذي افادة حياة الخ اي كالكلام ذي
افادة حياة الخ او المراد وافادة المفيد بالعقل كافادة الخ فلا
بد من حذف مضاف من الاول او من الثاني ليصح التمثيل ثم اضافة افادة
الي حياة من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل اي افادة اللفظ
المسموع حياة المتكلم به الغير المشاهد ولذا قال من وراء جدار اي
او نحوه من كل ساتر فهو من ذكر الخاص وارادة العام والمراد ان هذا
لا يسمي كلاما بالنسبة الي هذه الافادة اي افادة حياة المتكلم وان
سمي كلاما بالنسبة الي افادة المعني الذي طريقه الوضع وانما قلنا
بواسطة العقل فقط لاجل قوله من وراء جدار والا فلو كان المتكلم
مشاهدا لم تكن افادة حياته بالعقل فقط بل به وبالبصر قوله
ويخرج علي الثاني الخ تقدم ضعفه قوله علي لسانه اي منه قوله
ومحاكاة بعض الطيور ويحتمل انه من اضافة المصدر لفاعله اي محاكاة

وقوله الشيء كل مركب اي سوا كان حقيقيا كالسرير او اعتباريا كالكلام ثم اعلم ان كل مركب لابد له من
علل اربع الاول علة مادية وهي اجزاؤه والثاني علة فاعلية وهي الفاعل المركب له والثالث علة صورية
وهي صورته الحاصلة بعد التركيب والرابعة علة غائية وهي ثمرته ونتيجته المترتبة عليه كالجلوس علي السرير مثلا
وكافادة الكلام انتهي شيخنا العطار

بعض الطيور الالفاظ التي علمه الغير اياها كما لو علم انسان طايرًا ان
يقول عند الصباح قد اقبل النهار ثم سمعته يقول ذلك فانك تعلم
ان النهار قد اقبل وليس بكلام لانه لم يقصد للافادة وانما نطق به
الطاير علي عادته هكذا قال بعضهم ويحتمل انه من اضافة المصدر
لمفعوله اي محاكاة الانسان بعض الطيور الذي ينطق بها بما يفيد
قاصدًا تشبيهه به وبه قال بعضهم ايضا قوله وما اشبه
ذلك اي اشبه ما تقدم من كلام النايم وما معه من كل ما ليس مقصودًا
في نفسه كجملة الصلة قوله ولما كان الخ دخول علي كلام المتن
وقوله لابد اي لا فراق له من اجزاء اي اثنين فاكثر فاراد بالجمع
ما فوق الواحد فلا يرد ان بعض المركبات قد يتركب من جزئين فقط
كالكلام الذي نحن فيه قوله احتاج جواب لما ان كانت حرفا وعاملها
ان كانت ظرفا بمعني حين او اذ علي الخلاف قوله معبرًا حال من فاعل
احتاج وقوله عنها اي عن الاجزاء وقوله مجازًا حال من
الاقسام اي حال كون الاقسام متجوزًا بها عن معناها الحقيقي وهو
الجزئيات ومعني ذلك ان المتن عبر عن الاجزاء بالاقسام التي
معناها الحقيقي الجزئيات لا الاجزاء علي سبيل المجاز بالاستعارة
المصرحة واجراؤها ان يقال شبهت الاجزاء بالاقسام بجامع الاندراج
فان الاجزاء مندرجة تحت كلها والاقسام مندرجة تحت مقسمها
واستعير اللفظ الدال علي المشبه به وهو لفظ الاقسام واستعمل في
المشبه وهو الاجزاء قوله فقال عطف علي معبرًا بتاويله بالفعل اي
عبر فقال قال في الخلاصة واعطف علي اسم شبه فعل فعلا
وعكسا استعمل تجده سهلا قوله اي اجزاء الكلام من جهة
تركيبه من مجموعها اي جملتها لا من جميعها وكلها اشار بهذا الي دفع

ما اورد

ما اورد علي تسمية هذه الثلاثة اجزاء وهو ان يقال ان اجزاء الشيء لا يوجد
بدونها والكلام يوجد بدون الفعل والحرف كما سياتي فلا يصح تسمية هذه
الثلاثة اجزاء وحاصل الجواب ان هذا السوال لا يرد الا لو اريد
بالاجزاء الاجزاء الحقيقية ونحن لا نسلم ذلك بل المراد الاجزاء العرفية اي
التي اشتهر اطلاق الاجزاء عليها في عرف النحاة وهي لا يلزم من عدمها عدم ما
هي جزء له الا تري انه يعد في العرف الشعر والظفر واليد والرجل اجزاء لزيد
مثلا ومع ذلك لا يقال بانعدام زيد بانعدام هذه الاجزاء فمعني كون هذه الثلاثة
اجزاء الكلام انه يتركب من جملتها وهو يصدق بتركبه من كلها نحو هل زيد
قام ومن اثنين منها نحو ضرب زيد ومن واحد نحو زيد قايم وتلخص من ذلك
ان هذا التقسيم اي تقسيم الكلام الي هذه الثلاثة من تقسيم الكل الي
اجزائه اي اجزائه العرفية لوجود ضابطه وهو عدم صحة الاخبار بالمقسم
عن كل واحد من الثلاثة فلا يصح ان يقال الاسم كلام الخ لما بينهما من المغايرة
فان الاسم يشترط فيه الافراد والكلام يشترط فيه التركيب وتنافي اللوازم
يقتضي تنافي الملزومات وذلك كله بناء علي ان الضمير في اقسامه يرجع
الي الكلام وهو الظاهر ويصح ان يرجع الي اللفظ المفيد وما بعده ويراد
باللفظ الكلمة فيكون من تقسيم الكلي الي جزئياته لوجود ضابطه حينئذ
وهو صحة الاخبار بالمقسم عن كل من الثلاثة فيصح ان يقال الاسم كلمة والفعل
كلمة الخ ويكون الاقسام مستعملة في معناها الحقيقي وهو الجزئيات ولا حاجة
للتجوز الذي ذكره الشارح ولا يرد السوال المتقدم الذي اشار الشارح الي
الي جوابه بقوله من جهة تركبه من مجموعها الخ كما هو ظاهر لان ذلك مبني
علي ان الضمير راجع للكلام هذا ايضاح مراد الشارح وما في الحاشية
قوله لمن زاد اي لزيادة من زاد الخ هو علي حذف مضاف وعدم
الالتفات الي هذا القول وابطاله من وجهين الاول انه بعد انعقاد الا

الاجماع علي انه لا رابع وخرق الاجماع ممتنع بناء علي ان اجماع النحاة في
الامور اللغوية معتبر يتعين اتباعه ويمتنع خرقه وقع لبعض نعلما
تردد فيه والثاني ان ما زاده داخل في اول الثلاثة وهو الاسم كما ينادي
عليه تسميته باسم الفعل فليس خارجا عن حقيقة الثلاثة **قوله** خالفة
بكسر اللام من الخلافة اي كما خليفة لا من المخالفة **قوله** وعني بذلك
اي اراد بذلك الرابع اسم الفعل اي اي اسم فعل من الافعال فاسم
الفعل في كلام الشارح مفرد مضاف فيعم اسماء سائر الافعال وان كان
الذي مثل له اسم فعل الامر لان المثال لا يخصص **قوله** فانه ضوعن
ساكت اي خليفة عن لفظ في افادة ما يفيده وفي هذا بيان لوجه
التسمية بخالفة وهذا مبني علي ان مدلول اسم الفعل لفظ الفعل والمختار
عند المحققين انه وضع للادلالة علي المعنى المصدري وهو السكوت
في صه ثم استعمل في معني الفعل مجازا **قوله** اسم اي وما عطف
عليه فليس الخبر هو اسم فقط حتى يقال لا يصح الاخبار بالواحد عن الثلاثة
او التقدير اولها اسم الخ وهذا بالنظر لما اعربه الشارح من تقدير
المبتدا عني قوله وهذه الثلاثة اما بقطع النظر عنه وابقا الكلام
كلام المتن علي حاله فاسم وما بعده بدل من ثلاثة بدل مفصل من مجمل
قوله وهو ثلاثة اقسام تقسيمه الي هذه الثلاثة ليشاكل ما صنعه
في الفعل والحرف من تقسيم كل ثلاثة اقسام والا فالاسم قسمان
فقط لان المبهم من المظهر **قوله** نحو هذا اي والذي وليس المبهم
غير اسم الاشارة والموصول **قوله** جاء اي وضع لمعني وفي ذلك
وصف الشي بوصف ناقله لان المجي لا يتصف به الحرف بل ناقله
اي واضعه **قوله** لمعني اصله معني تحركت اليا وانفتح ما قبلها
قلبت اليا الفا وجملة قوله جا لمعني في محل نصب علي الحال من حرف لانه

لانه

ثانه علم علي الكلمة التي دلت علي معني في غيرها فقط وهذا هو الظاهر
قوله نحو هل اي فتدخل علي الفعل نحو هل قام زيد وعلي الاسم نحو هل
زيد قايم ومحل كونها مشتركة ان لا يكون الفعل في حيزها فان كان في حيزها
فعل اختصت به ومن ثم ذكروا في باب الاشتغال ان نحو هل زيد قايم
قام فاعل فعل محذوف يفسره المذكور وفي نحو هل زيدا رايته مفعول
فعل محذوف يفسره المذكور والتقدير هل رايت زيدا رايته **قوله**
اذا كانت اجزاء كلمة الخ اعلم ان حروف التهجي من زيد مثلا انما هي
زي دا اما زاي ويا ودال فهي اسماء تلك الحروف وان حروف
التهجي المذكورة لا معني لها مطلقا سواء كانت اجزاء كلمة كالمثال
المتقدم اولا كاب ت ث الخ وحينئذ لا يصح تقييد الشارح لها
في الاحتراز بما اذا كانت اجزاء كلمة لاقتضائه انها اذا لم تكن كذلك
كان لها معني مع انه ليس كذلك وايضا الذي احترز عنه بذلك القيد
ليس منها بل هو اسماء وهي اسماء وهاوجاب عن الشارح بانه
اراد حروف التهجي الحقيقية وهي المسميات والمجازية وهي الاسما
من اطلاق اسم المدلول علي الدال في الثاني فالتقييد بقوله
اذا كانت اجزاء كلمة بالنظر للحقيقية وما خرج بذلك القيد منظور
فيه للمجازية فالاعتراض مبني علي ان المراد الحقيقية والحاصل
ان الحروف علي ثلاثة اقسام الاول حروف المعاني كمن وعن وهي
قسيم الاسماء والافعال في قوله وحرف جاء لمعني الثاني
حروف التهجي وهي مسميات الف با تا الخ وتسمي حروف المباني
الثالث اسماء مسميات الحروف وهي اسماء حقيقة لقبولها
علي علامات الاسماء كما ذكره الشارح ولا يطلق عليها حروف
التهجي الا مجازا من اطلاق اسم المدلول على الدال كما مر وهذه

هي التي اطلق عليها الشارح حروف تهجي فساغ له الاحتراز عنها بقوله اذا
كانت اجزاء كلمة كما تقدم وحينئذ فالاحتراز بقوله جا المعني من حروف التهجي
الحقيقية وهي المسميات التي تركبت منها الكلمات اما المجازية وهي اسماء تلك
الحروف فلا يصح الاحتراز عنها لانها داخلة في اول الثلاثة وهو الاسم هذا ايضاح
ما في الحاشية قوله كزاي زيد الخ لابد من تقدير مضاف اي كمسميات الخ لان
غرضه التمثيل للحروف التي هي المسميات وهو انما مثل باسمائها قوله لا مطلقا
اي لم يحترز من حروف التهجي المطلقة سواء كانت اجزاء كلمة وهي الحقيقية ام لا وهي
المجازية قوله اذا لم يكن كذلك اي اجزاء كلمة قوله اسم جا اي اسم مسماه
جه قوله كتبت جيما وهذه الجيم احسن من جيمك فالدليل علي انها اسماء
دخول التنوين في الاول وال علي الثاني ومن والاضافة علي الثالث
قوله وكذا الباقي اي باقي الحروف نحو كتبت دالا وهي الدال احسن من
دالك قوله واذا اردت الخ اشار به الي ان قول المصنف فالاسم الخ
جواب شرط مقدر وهذه الفا تسمي فا الفصيحة لانها تفصح عن الشرط المقدر
فهي رابطة للشرط المقدر بالجزاء الظاهر قوله فالاسم اي افراده والمراد
بعضها لا كلها اذ من الاسماء ما لا يقبل العلامات التي ذكرها كاذا ودراك
وليس المراد حقيقته وماهيته لصدقها بفرد واحد قوله المتقدم فيه
اشارة الي ان الالف واللام للعهد الذكري لتقدم مصحوبها ذكرا في قوله اسم
والقاعدة ان النكرة اذا اعيدت معرفة كانت عين الاولي وبذلك ظهر حكمة
تجديد الثلاثة من ال في قوله واقسامه اسم وفعل وحرف وتحليتها بها
في قوله فالاسم الخ قوله بالخفض عبارة كوفية والجر عبارة بصرية والخفض
خاص بالاسماء وهو مقابل الجزم في الافعال وانما اختص الخفض بالاسم
حتي صح جعله علامة لان كل مجرور مخبر عنه في المعني ولا يخبر الا عن الاسم
فلا يجوز الا هو فان قيل كان ينبغي حينئذ التعريف بمطلق الاخبار عنه
لا بخصوص

لا بخصوص الخفض فالجواب ان الاخبار عنه علامة خفية اذ الاخبار عنه لا يدركه
المبتدي بخلاف الخفض ثم اعلم ان الاسم في اللغة كل ما ابان عن مسماه فيصدق
به وبالفعل والحرف لان الغالب ان المعني اللغوي اعم من الاصطلاحي وفي
الاصطلاح كلمة دلت علي معني في نفسها ولم تقترن بزمن وضعا فقولنا
كلمة يشمل كل كلمة لانه بمنزلة الجنس وقولنا دلت علي معني في نفسها اي بلا
واسطة يخرج الحرف اذ دلالته علي معني في غيره وقولنا ولم تقترن بزمان
وضعا يخرج الفعل اذ لابد من اقترانه باحد الازمنة الثلاثة وقولنا
وضعا قيد في القيد مدخل لما عرضت دلالته علي الزمان من الاسماء كاسم
الفاعل واسم المفعول واسم الفعل ومخرج لما انسلخ عن الدلالة علي الزمان
من الافعال كعسي وليس قوله والخفض اي لفظه لاجل صحة الاخبار
عنه بقوله عبارة وليست ال للعهد لانه لم يرد مفهومه والمراد بالعبارة المعبر به
قوله عن الكسرة الخ فيه قصور ودور اما القصور فلاقتصاره علي
الكسرة فلم يشمل الياء والفتحة النائبتين عنها واما الدور فلاخذه المعرف في
التعريف ويجاب عن الاول بانه اقتصر علي الكسرة لانها الاصل وعن الثاني
بانه تعريف لفظي فالمخاطب به من علم الكسرة التي تحدث بنحو باء الجر ولا
يعلم انها تسمي خفضا فالمقصود به بيان اللفظ والتسمية ثم ان تعريف
الخفض بهذا التعريف انما هو تعريف للفظ الخفض كما يرشد اليه تقدير المضاف
المتقدم لصحة الاخبار بقوله عبارة والتعاريف ليست للالفاظ وانما هي
للمعاني فكان الاولي للشارح ان يقول في تعريفه علي ان الاعراب
لفظي وهو نفس الكسرة وما ناب عنها او يقول علي ان الاعراب
معنوي وهو تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها هذا ايضاح
ما في الحاشية قوله عند دخول عامل الخفض المراد بعامل الخفض الحرف
والاسم ولا ثالث لهما علي الاصح ومقابله ان الجر قد يكون بالتبعية

وقد يكون بالمجاورة وسياتي ما في ذلك ان شا الله تعالي **قوله** ويعرف ذلك اي كونه
اسما **قوله** والتنوين الواو بمعني او التي لمنع الخلو يعني ان الاسم لا
يخلوا عن احدهما وقد يجتمعان لا بمعني مع لانها تشعر باشتراط اجتماعهما
قوله وهو اي اصطلاحا واما لغة فمصدر نونت اي ادخلت نونا فاطلاقه
عليها مجاز من اطلاق اسم المتعلق بالكسر علي المتعلق بالفتح **قوله** ساكنة اي اصالة
فلا يرد تحريكها العارض نحو محظورا انظر **قوله** تتبع آخر الاسم فيه دور لا
قتضائه توقف معرفة الاسم علي معرفة التنوين لكونه علامة له وتوقف معرفة
التنوين علي معرفة الاسم لكونه ماخوذا في تعريفه وقد يقال الجهة منفكة
لانه قد يعرف الاسم بغير التنوين من العلامات فلم تتوقف معرفته اي الاسم
علي معرفته ثم المراد بالآخر الآخر الحقيقة كدال زيد او حكما كدال يد
وباضافة آخر الي الاسم خرج نون التوكيد في نحو لنسفعن لانها في آخر الفعل
ولهذا لم يحتج الي زيادة قول بعضهم في التعريف لغير توكيد **قوله**
وتفارقه في الخط اي في اغلب الاحوال وهو الرفع والجر فلا يرد انه يرسم
الفا في حالة النصب **قوله** استغناء علة لقوله تفارقه في الخط اي
للاستغناء عنها بالشكلة المكررة فهو من اضافة الصفة للموصوف والمكرر
هو الشكلة الثانية اما الاولي فهي لبيان الاعراب واعترض هذا التعليل
بان الكلمة قد لا تشكل فالاولي قول الرضي وانما لم يرسم للتنوين بدلا بدل
لان الكتابة مبنية علي الوقف والتنوين يسقط فيه جرا ورفعا **قوله**
نحو رجل وزيد وصه ومسلمات اشار بتعداد الامثلة الي اقسام التنوين
الخاصة بالاسم وهي اربعة الاول تنوين التمكين وتنوين الامكنية وهو
اللاحق للاسماء المعربة المنصرفة غير جمع المؤنث السالم وفائدته
الدلالة علي خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف
فيبني علي ولا الفعل فيمنع من الصرف نحو زيد ورجل وقيل ان التنوين

ويقال له تنوين التمكن

في رجل تنوين تنكير ويرد بانه معرب وتنوين التنكير كما سياتي لا يدخل الا في
المبنيات الثاني تنوين التنكير من اضافة الدال للمدلول وهو اللاحق
لبعض الاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها فانون منها كان نكرة وما لم ينون
كان معرفة فهو يدل علي ان ما لحقه اريد به غير معين ويقع سماعا في باب
اسم الفعل كصه ومه وايه وقياسا في العلم المختوم بويه كسيبويه وعمرويه
ونفطويه تقول سيبويه بلا تنوين اذا اردت شخصا معينا اسمه سيبويه وايه
بكسر الهمزة بلا تنوين اذا استزدت مخاطبك من حديث معين فان اردت
شخصا ما اسمه سيبويه او اردت استزادة من حديث ما اي حديث كان
نونتهما فسيبويه بلا تنوين معرفة بالعلمية وايه كذلك معرفة من قبيل المعرف
بال العهدية وهو مبني علي ان مدلول اسم الفعل المصدر اي مدلوله وهو
الصحيح كما تقوم واما علي القول بان مدلوله الفعل فلا لان جميع الافعال
نكرات كذا في الحاشية وقوله لان جميع الافعال نكرات كذا في التصريح
ايضا واعترضه محشي الروداني بانه اسم للفظ الفعل لا لمعناه الذي هو نكرة
حتي يكون نكرة بل مسماه لفظ مخصوص فلا يشك احد في انه علم له اي علم
شخص وانما كان علما شخصيا لان اللفظ لا يتعدد بتعدد التلفظ والتعدد
بتعدده تدقيق فلسفي لا تعتبره ارباب العربية اه من الحاشية علي الاشموني
قال في الحاشية وفي كلام بعضهم انه اذا قدر معرفة جعل علما لمفعولية الفعل الذي
هو بمعناه كما في اسامة واذا قدر نكرة كان لواحد من احاد الفعل الذي يتعدد
اللفظ به فتعريفه من قبيل تعريف علم الجنس فصح ذلك وان كان مدلوله
فعلا اه وقوله لمفعولية الفعل الخ اي للفعل من حيث حصوله في
الفعل من غير اعتبار التلفظ به وغرضه بهذه العبارة صحة جعل اسم
الفعل معرفة ونكرة علي القول بان مدلوله لفظ الفعل الثالث
تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات مما جمع بالف وتاء مزيدتين سمي بذلك

لانهم جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم ولم يوجد ما يقابل النون
الزايدة فان الالف والتاء في الجمع المؤنث علامة الجمع كالواو والياء في جمع
المذكر السالم ولم يوجد ما يقابل النون الزايدة لدفع توهم اضافة او افراد
فزيد التنوين لذلك حتى لا تلزم مزية الفرع على الاصل اذ لو لم يزد
التنوين للزم ان في الفرع زيادة بخلاف الاصل والفرع هو جمع المذكر السالم
لكونه معربا بالحروف والاصل هو جمع المؤنث السالم لكونه معربا بالحركات لان
الاصل في الاعراب الحركات والحروف نوايب عنها كما سياتي الرابع تنوين
العوض وهو ثلاثة اقسام الاول عوض عن جملة او جمل وهو اللاحق لإذ
عوضا عما تضاف اليه في نحو يومئذ وحينئذ والاصل يوم إذ كان كذا
وحين إذ كان كذا فحذفت الجملة وجي بالتنوين عوضا عنها اختصارا
فالتقا ساكنان اذ والتنوين فكسرت الذال على الاصل في التقا الساكنين
والاضافة في ذلك من اضافة الاعم الذي هو يوم وحين للاخص الذي
هو وقت ان كان كذا الثاني عوض عن كلمة وهو تنوين كل في
نحو قوله تعالى قل كل يعمل على شاكلته اي كل انسان وتنوين بعض في نحو
فضلنا بعض النبيين على بعض اي بعضهم الثالث عوض عن حرف
وهو اللاحق للجموع المعتلة الاتية على وزن فواعل نحو جوار وغواش
وقواض في حالة الرفع والجر بناء على ان الاعلال مقدم على منع الصرف وهو
المختار لان الاعلال متعلق بجوهر الكلمة ومنع الصرف حال من احوالها
بعد تمامها فاصله جواري بالضم والتنوين استثقلت الضمة على اليا فحذفت
ثم حذفت اليا لالتقا الساكنين ثم وجدت صيغة منتهى الجموع الاقصى
تقديرا لان المحذوف لعلة كالثابت ولهذا لم يجر الاعراب على الراء فحذف
تنوين الصرف ثم خافوا رجوع اليا لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل
لفظا بكونه منقوصا ومعنى بكونه فرعا فعوضوا التنوين من اليا لتنقطع

طماعية

طماعية رجوعها وذهب بعضهم الى ان منع الصرف مقدم على الاعلال
قال كما تشهد له لغة من اثبت اليا حال الجر مفتوحة فاصل جوارٍ
جواري بلا تنوين استثقلت الضمة على اليا فحذفت واتى بالتنوين عوضا
عنها ثم حذفت اليا لالتقاء الساكنين وكذا يقال في حالة الجر وانما كانت
الفتحة في حالة الجر ثقيلة لنيابتها عن ثقيل وهو الكسرة فعلى هذا يكون
التنوين عوضا عن حركة وهي الضمة والفتحة النايبة عن الكسرة لا عن
حرف وبذلك صرح المبرد والزجاج وقيل هو عليه ايضا عوض عن حرف
بان يقال استثقلت الضمة على اليا ثم وجد في اخره مزيد ثقل لكونه
ياء مكسورا ما قبلها وقد اعل مع ال في الرفع والجر بتقدير اعرابه
استثقالا فاذا خلا من ال والاضافة نظرت اليه التغيير وامكن فيه
التعويض فخفف بحذف اليا ثم عوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ
اخلال بالصيغة قوله ودخول الالف واللام الاولى ودخول ال ليكون
جاريا على القاعدة من الكلمة التي على حرفين ينطق بلفظها ان كل اسم تدخل
عليه الالف واللام فيرد عليه الاعلام واسماء الاشارة والضماير ويجاب
بان المراد ان الاسم الصالح للالف واللام يعرف بصحة دخول الالف واللام
عليه وبان هذه علامة فلا يضر انفكاكها ثم لا فرق في ال بين المعرفة والزايدة
نحو الموصولة كالضارب ومثلها ام في لغة حمير ولا يرد دخول ال الموصولة
على المضارع في قوله ما انت بالحكم الترضى حكومته لانه شاذ على الراجح
نعم تستثنى الاستفهامية في قولهم ال فعلت بمعنى هل فعلت قوله
في اوله تفسير لعليه او بدل منه قوله ودخول حروف الخفض نبه
باعادة المضاف الذي هو لفظ دخول على ان حروف الخفض
معطوفة على الالف واللام قوله في اوله اي على اوله سواء كان
اسما صريحا نحو من الرسول او مؤولا نحو عجبت من ان تقوم وسواء كان مدخولها

الذي هو الاسم مذكورا كما مثل او مقدرا الخ و الله ما ليلي بنام صاحبه
لان مدخول حرف الجر اسم تقديرا اي بليل مقول فيه نام صاحبه قوله
وعكس الترتيب الطبيع المراد بالترتيب الطبيعي هنا ان يتكلم اولا علي
ما يدخل في الاول واخر ثانيا علي ما يدخل في الاخر والمصنف رحمه الله تعالي
خالف هذا فتكلم اولا علي ما يدخل في الاخر واخرا علي ما يدخل في
الاول وعذره طول الكلام علي حروف الخفض لان عادتهم تقديم
ما يقل الكلام عليه كما ذكره الش ويكون المراد بالطبيعي ما تقدم سقط ما يقال
ان الترتيب الطبيعي هو ان يكون وجود الثاني متوقفا علي وجود
الاول ويكون الاول علة للثاني كتوقف الابن علي الاب وما هنا
ليس كذلك قوله وعطف العلامات فيه تغليب فانه لم يعطف
كل العلامات ضرورة بان الاولي ليست معطوفة قوله اشعارا
فيه انه لا اشعار للعطف بذلك نعم هو صادق بذلك قوله وقد
لا يجامع الخ هذا يغني عنه قوله في الجملة واتي به للايضاح قوله كالالف
واللام مع التنوين لانه يكون للتنكير وهي للتعريف ولا يجتمعان في
مادة واحدة لتضادهما وكذا التنوين مع الاضافة لانه يوذن بالانفصال
وهي بالاتصال وما احسن قول بعضهم

كاني تنوين وانت اضافة ❊ فاين تراني لا تحل مكانيا

ثم استطرد عطف علي متوهم اي قال ذلك ثم استطرد والاستطراد ذكر
الشي في غير محله لمناسبة لان محل حروف الخفض اخر الكتاب وانما
ذكرت هنا لمناسبة انها من خواص الاسم وفي كون ذلك استطراد او
فقه لانه لما ذكر ان الاسم يعرف بدخول حروف الخفض احتاج الي
بيانها وكان قائلا يقول وما هي حروف الخفض فقال من الخ قوله من
اي وما عطف عليها فسقط ما يقال انه اخبر بالمفرد الذي هو من

عن الجمع الذي هو حروف لانه مرجع هي ولا يقال ان من حرف
وهو لا يقع مبتدا ولا خبرا لان المراد لفظها والحرف اذا اريد
لفظه صار اسما فيصح الحكم عليه وبه مكانا كسرت قوله الابتدا
اي زمانا كسرت من يوم الخميس الي يوم الجمعة او مكانا من البصرة
الي الكوفة والمراد بالغاية في قولهم لابتداء الغاية المسافة من اطلاق
الجزء وارادة الكل قوله ومن معانيها الانتهاء اي انتهاء الغاية
اي المسافة المخصوصة من مكان او زمان قوله المجاوزة وهي
لغة بعد شي عن شي واصطلاحا بعد شي عن المجرور بها بواسطة
ايجاد مصدر الفعل المعدي بها اي الذي قبلها وتكون حقيقة
في الاجسام كرميت عن القوس مجازا في المعاني كاخذت العلم
عن زيد قوله رميت عن القوس اي باعدت السهم عن القوس
بسبب الرمي وهذا مثال للمجاوزة الحقيقية والمعني فيه صحيح
مستقيم وتقدم مثال المجازية وهو اخذت العلم عن زيد والمعني
فيه غير صحيح لان المعني باعدت العلم عن زيد بواسطة الاخذ
وهذا لا يصح وانما المعني انه سبحانه وتعالي خلق فيك علما بواسطة
اخذك عنه كما خلق فيه العلم فكان العلم الحاصل لك تجاوز منه
اليك والمعني في رضي الله عنهم ان الرضي كانه لما عمهم وفاض تجاوز
عنهم كالماء اذا امتلا مكانه تجاوز منه الي غيره قوله الاستعلاء
اي العلو فالسين والتاء زايدتان والمعني ان علي من معانيها ان
شيا علا وتفوق علي المجرور بها حقيقة كمثال الش وهو صعدت
بكسر العين كفرحت علي الجبل او مجازا نحو عليه دين قوله الظرفية
وهي حلول شي في شي وهي لا حقيقية وضابطها ان يتفق يكون
للظرف احتوا وللمظروف تحيز كمثال الش ومجازية وضابطها

ان يفقد التمييز والاحتوا او احدهما مثال ما فقدا فيه معاً النجاة
في الصدق ومثال ما فقد فيه التمييز دون الاحتوا العلم في صدر زيد
ومثال عكسه زيد في البرية **قوله** بضم الراء اي وفتح الباء مشددة
او مخففة وبهما قرئ قوله تعالى ربما يود الذين كفروا **قوله** ومن
معانيها التقليل اي على قلة والتكثير على كثرة وقيل لم توضع لواحد
منهما بل يستفاد احدهما بالقرينة وعليه نفي التعبير بقوله ومن معانيها
نظراً لاقتضائه نسبة المعنى اليها وقد اشار للمشهور فيها مع شروطها
بعضهم بقوله

خليلي للتكثير رب كثيرة ● وجاءت لتقليل ولكنه يقل
وتصديرها شرط وتاخير عامل ● وتنكير مجرور بها كذا انقل

وزيد على هذه الشروط ان يكون عاملها فعلاً ماضياً لانها في جواب ماض
منفي اما ظاهر او مقدر كقولك رب رجل كريم لقيته جواباً لمن قال
ما لقيت رجلاً كريماً اي لا تنكر لقاي الكرام بالمرة فاني لقيت منهم
قليلاً ولهذا لا يجوز رب رجل كريم اضرب وهي تعمل ظاهرة كما مثل ومقدرة
قال ابن مالك رحمه الله تعالى

وحذفت رب فجرت بعد بل ● والفا وبعد الوا وشاع ذا العمل

وباشتراط تنكير مجرورها يعلم انها لا تجر الضمير وقد تجره قليلاً بشرط ان
يكون الضمير الغيبة مفرداً مذكراً ابداً مفسراً بتمييز مطابق للمعنى
المراد نحو ربه رجلاً ربه امراة ربه رجلين ربه امراتين ربه رجالاً
ربه نساء ثم ان رب حرف تشبيه بالزايد وفرع عليه ابن
هشام في المغني ان محل مجرورها في نحو رب رجل عندي رفع بالابتدا
وفي نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية وفي نحو رب
رجل رجل صالح لقيته رفع او نصب كما في هذا لقيته وزيد ضربته

قوله

٢٧

قوله التعدية اعلم ان باء التعدية تسمى بالنقل ايضاً وهي
المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً والتعدية بهذا المعنى مختصة
بالباء مثال ذلك ذهبت بزيد بمعنى اذهبته اي صيرته ذاهباً واما
التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل للاسم فمشتركة بين حروف الجر التي
ليست زايدة ولا شبيهة بالزايدة والاولى حمل التعدية في كلام الشارح
على الاولى حتى تتميز الباء بها عن ساير الحروف لكن يعكر عليه المثال وهو
قوله مررت بالوادي فانه محتمل للتعدية العامة اعني المشتركة بينها
وبين حروف الجر لانه يحتمل ان الباء فيه بمعنى في وان يكون للالصاق
وان يكون للتعدية الخاصة اي صيرت الوادي ممروراً به لكن المناقشة في
المثال ليست من داب المحصلين وكان الاولى للشارح ان يذكر بدل
التعدية الالصاق لانه الاصل في معاني الباء ولم يذكر لها سيبويه
غيره وهو حقيقي نحو به داء اي التصق به داء ومجازي نحو مررت
بزيد اي الصقت مروري بمكان يقرب منه فكانه التصق به **قوله**
التشبيه هو في الاصل مصدر شبه الشي بالشي اي جعله شبهه
قال تعالى ولكن شبه لهم اي التي لهم شبهه على غيره وفي
الاصطلاح الحاق ناقص في الشرف او في الخسة بكامل فيهما وقد
مثل الشارح لالحاق الناقص في الشرف بالكامل فيه بقوله
زيد كالبدر ومثال الحاق الناقص في الخسة بالكامل فيها زيد كالحمار
فان الحمار في البلادة اكمل من زيد فيها **قوله** ومن معانيها الملك
بكسر الميم واسكان اللام وضابطه ان تقع بين ذاتين وتكون
داخلة على من يملك نحو المال للخليفة وتكون لشبه الملك ويعبر عنه
بالاختصاص وضابطها ان تكون بين ذاتين وتكون داخلة على ما لا
يملك نحو الباب للدار وتكون للاستحقاق اذا وقعت بين معنى

وذات نحو الحمد لله قوله للخليفة بالفاء اي الذي يخلف غيره فعليه
بمعني فاعل او الذي استخلفه غيره فعليه بمعني مفعوله قوله والسين
اي وفتح السين قوله بمعني اليمين اي الحلف قوله وحروف القسم
من حروف الخفض اشار به الي ان قوله ل المتن حروف القسم بالرفع
معطوف علي من ويحتمل ان يكون مجرورا عطفا علي الالف واللام اي
ودخول حروف القسم ويكون من ذكر الخاص بعد العام ونكتته اختصا
تالا بالدلالة علي القسم مع الجر بخلاف باقي الحروف فانها جارة ولا تدل
علي القسم قوله ثلاثة اشار به الي ان الخبر مجموع الواو والباء
والتاء فلا يقال اخبر بالمفرد عما مرجعه الجمع قوله الواو والباء
والتاء شروط الواو ثلاثة احدها حذف فعل القسم معها فلا
يقال اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر
استعمالا من اصلها اي والثاني ان لا تستعمل في قسم السؤال
فلا يقال والله احد اخبرني كما يقال بالله اخبرني والثالث انها
لا تدخل علي الضمير فلا يقال وك كما يقال بك وهذه الشروط في التاء
المثناة فوق وتزيد اختصاصها بلفظ الجلالة كتالله وحكي الاخفش
ترب وترب الكعبة وهو شاذ واما الموحدة فلا تشترط فيها شي من ذلك
وقد جمع بعضهم هذه الشروط وما هي فيه بقوله

في ظاهر مع حذف فعل القسم • بالواو مع ترك السؤال اقسم •
وهذه الشروط في التاء وزد • تخصيصها بالله والبا عمم •

اه وكان الاولي للمص تقديم الباء الموحدة علي الواو لاصالتها وكونها
اعم الحروف لانه لا يشترط فيها شي لكن ربما يقال قدمت الواو لكثرة
دورها علي الالسنة وان كانت الباء اصلا لها قوله وقد تجعل
هاء اي تبدل التاء علي قلة هاء قوله ها الله بقطع الهمزة ووصلها

وكلاهما

وكلاهما مع اثبات الالف وحذفها قوله لله لا يوخر الاجل
بكسر اللام وحكي فتحها مع جميع المظهرات والاصل والله لا يوخر
الاجل ويوخر يصح ان يكون مبنيا للفاعل والاجل مفعوله والفاعل
ضمير يعود علي الله ويصح ان يكون مبنيا للمفعول والاجل نايب
فاعل وعلي كل الجملة جواب القسم لا محل لها من الاعراب
قوله والفعل الخ هو لغة الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام
وقعود وغير ذلك واصطلاحا كلمة دلت علي معني في نفسها
واقترنت بزمان وضعا فكلمة بمنزلة الجنس وخرج بقوله واقترنت
بزمان الاسم وخرج بقوله دلت علي معني في نفسها الحرف وخرج بقوله
واقترنت بزمان الاسم وخرج بقوله وضعا اسم الفاعل كضارب
واسم المفعول كمضروب وخرج ايضا اسما الافعال كهيهات فان
اقترانها بالزمان ليس بحسب الوضع لانها اما موضوعة للفظ الفعل
ولفظه غير مقترن وانما المقترن معناه كما ذهب اليه بعضهم واما
لانها وضعت للمعني المصدري ثم استعملت غالبا في معني الفعل
كما ذهب اليه آخرون ودخل نحو عسي وليس ونعم وبئس مما
هو فعل ويدل علي الزمان في الاصل وعدم دلالته عارضة
لكونه اشبه الحرف في الجمود وعدم التصرف فانسلخ عن ذلك والمراد
بالوضع ما يشمل التقديري لانه لم يثبت في عسي وضعه للزمان
لكن لما وجدت فيه خواص الفعل وهو تاء التانيث وتا الفاعل
قدر ذلك ادراجا له في نظم اخواته فان قلت هذا التعريف
منتقض بما لا يتصور معه زمان نحو اراد الله في الازل كذا وخلق
الله الزمان اذ لا زمان مع الارادة والخلق قلنا يكفي في ذلك
توهم الفعل للزمان قوله بكسر الفاء احترازا عن مفتوحها فانه

مصدر واما المكسور فهو الكلمة المخصوصة وهذا بحسب الاصطلاح
والا فهما في اللغة مصدران لفعل يفعل **قوله** بقد اي بقوله
دخول قد الحرفية عليه وهي المفهومة عند الاطلاق فتقييد الشارح
بها لبيان الواقع فهي المرادة للمص فلا اعتراض عليه لان المراد
يدفع الايراد اذا دل عليه دليل والدليل هنا انصراف الاسم
اليها عند الاطلاق **قوله** ويدخل علي الماضي اي للتحقيق في
غالب الافعال نحو قد قام زيد وقد افلح المومنون والتقريب
الحال نحو قد قامت الصلاة **قوله** وعلي المضارع اي للتقليل
اما في وقوع الفعل ولا يكون الا في غير كلام الله عز وجل نحو قد
يقوم زيد وقد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل واما في
متعلق المعني الفعل مع تحقق وقوع الفعل ويكون في القرآن
نحو قد يعلم ما انتم عليه اي من الاحوال اي ما انتم عليه اقل
معلوماته فقد افادت في هذا المثال التحقيق والتقليل معًا
لكن الاول باعتبار الفعل والثاني باعتبار متعلقه **قوله**
لانها بمعني حسب وتستعمل مبنية وهو الغالب لشبهها
بقد الحرفية لفظها ولكثير من الحروف في وضعها نحو قد بسكون
الدال اي حسب زيد درهم فقد اسم مبتدا مبني علي السكون
في محل رفع وزيد مضاف اليه ودرهم خبره وتستعمل معربة
لاضافتها المانعة من تحتم البنا فتقول قد زيد درهم برفع
قد علي الابتدا ودرهم علي الخبرية مثل قولك حسب زيد درهم
وقد تكون اسم فعل بمعني يكفي فترفع الفاعل وتنصب ~~المفعـ~~
المفعول تقول قد زيدًا درهمٌ اي يكفيه درهم وبوصف
الاضافة بالمانعة من تحتم البنا يندفع الاعتراض بانها

كيف

كيف تبني مع انها مضافة والاضافة من خواص الاسما فيضعف
شبهها بالحرف وحاصل الجواب ان الاضافة لا تمنع جواز البنا
بل وجوبه فيجوز معها البنا والاعراب **قوله** والسين ال للعهد
الذهني اي السين المعهودة عند النحاة وهي سين الاستقبال التي
معناها التنفيس فخرج السين الهجائية وسين الصيرورة كاستحجر
الطين اي صار حجرًا وغيرهما **قوله** وسوف وهي كلمة تنفيس كالسين
الا انها تدل علي الاستقبال البعيد دون السين فانها تدل علي الاستقبال
القريب فهي اكثر تنفيسا لان زيادة البنا تدل علي زيادة المعني وهذا
كله بنا علي ان السين وسوف كلمتان مستقلتان وهو مذهب
الجمهور وقيل ان السين منقوص من سوف دلالة بتقليل الحروف
علي تقريب الفعل ومعني التنفيس تاخير الفعل في الزمن المستقبل
وعدم التضييق في الحال يقال نفسته اي وسعته ونفست له اي
وسعت له وانما لم يعرف المص سوف بال كما عرف السين لان سوف
اريد بها لفظها والكلمة اذا اريد بها لفظها صارت علم جنس والا علام
لا تدخل عليها ال اسماعا اذ يمتنع اجتماع اداتي تعريف علي معرف
واحد وهو مبني علي الفتح لعدم تغير الصورة الحرفية بخلاف السين
فان صورته حرفية س فغيرت الي سين وجعلت اسما وصار معرفا بدخول
ال فاعرب **قوله** وتا التانيث اي الدالة علي تانيث المسند اليه اي
كونه مونثا فاعلا كان او نائبا عنه او اسم كان فخرجت تاء ربت وثمت
اذ اسكنا لانها فيهما لتانيث اللفظ **قوله** الساكنة اي اصالة
فلا يضر تحريكها لعارض نحو قالت اخرج قالت امة قالتا اتينا طائعين
فخرج المتحركة اصالة فان حركتها ان كانت اعرابا اختصت بالاسم
كفاطمة وان كانت غير اعراب دخلت الثلاثة كلا قوة وربت وثمت

هند واعلم ان ما ذكره المص من علامات الماضي والمضارع فقط وهي
ثلاثة اقسام ما اشترك بينهما وهو قد ولا تدخل الا علي المتصرف
المثبت المجرد من ناصب وجازم فلا تدخل علي الانشاي فلا يقال
قد رحمه الله زيدًا بمعني اللهم ارحمه وما اختص بالمضارع وهي
السين وسوف وما اختص بالماضي وهي تاء التأنيث الساكنة اصالة ولم
يذكر المص ما اختص بالامر وهي دلالته علي الطلب مع قبوله
ياء المخاطبة كاضربي او نون التوكيد كاضربن ولعل تركه لها لعسرها
علي المبتدي بسبب انها مركبة من شيئين كما علمت او انه جرى علي
مذهب الكوفيين القايلين بان الفعل قسمان ماضٍ ومضارع والامر
قطعة من المضارع قوله والحرف لغة الطرف واصطلاحًا ما دل
علي معني في غيره ولم يكن احد جزي الجملة فقولنا ما دل علي
معني في غيره معناه انه يشترط في دلالته علي معناه الافرادي ذكر
الافرادي ذكر المتعلق فاذا قلت سرت من البصرة مثلا فمعني
من الابتدا لا يستفاد الا بذكر البصرة الا ترى انك وقفت علي الحرف
وهو
دون ما بعده لا يفهم معناه حتي يؤتي بما بعده وبذلك يخرج الاسم
والفعل فانهما يدلان علي معني في انفسهما فانه يفهم من زيد الشخص
المعروف ومن قام وحده قيام ماضٍ فالقيام من الحروف والمعني
من الصيغة وقولنا ولم يكن احد جزي الجملة يندفع ايراد الموصول
ونحوه وان كان يدل علي معني في غيره وهو الصلة الا انه يكون
احد جزي الجملة نحو اعجبني الذي قام ابوه وكذلك اسماء الاستفهام
وشبهها الا ترى انك اذا قلت من ابوك فقد دلت من علي معني
في غيرها وهو الاستفهام عن الاب قوله ما لا يصلح معها
الخ وبايقاع اي كلمة لا يصلح معها الخ وبايقاع ما علي كلمة اندفع
ايراد

ايراد الجملة فانه يصدق عليها قوله ما لا يصلح معه دليل
الاسم ولا دليل الفعل فكان حق التعبير تانيث الضمير في معه الا
انه ذكره مراعاة للفظ ما فان قيل ان اريد بدليل الاسم والفعل
خصوص ما ذكره فقط ورد عليه ان لنا كلمات كثيرة لا تقبل ما ذكر
وليست بحرف وان اريد ما ذكره وما لم يذكره فهو حوالة علي مجهول
اجيب بان لنا ان نختار الاول وغاية ما يلزم كون هذا التعريف
تعريفا بالاعم وهو جايز عند المتقدمين لانه يستفاد به التمييز في
الجملة ولنا ان نختار الثاني ونقول المقصود بهذه المقدمة المبتدي
وهو لا يستقل بالاستفادة والموقف يبين له ما لم يذكره المص
وعلي الاول يكون اضافة دليل الي ما بعده للعهد الذكري وعلي
الثاني يكون للاستغراق وكان الاولي ان يعبر المص بالعلامة بدل
الدليل لان دلالته قطعية والعلامة دلالتها ظنية والمراد هنا
الدلالة الظنية ولعله انما عبر بالدليل لان الدليل والعلامة والبرهان
والحجة عند اهل هذا الفن بمعني واحد والمراد بالصلاحية المنفية
الصلاحية اللغوية لا الفعلية ولا الشرعية لان الكلام في مبحث
الالفاظ وهذا امر لغوي لا مدخل للعقل والشرع فيه والمعني ان
تشهد اهل اللغة ان دخول هذا اللفظ علي هذا اللفظ معيب كدخول
من او ال او سوف مثلا علي البا او رب مثلا قوله ولا دليل
الفعل عطف بالواو دون او ليفيد اشتراط المعية في النفي واعاد
حرف النفي للتنصيص علي المعية لان الواو وان كانت ظاهرة فيها
لا تفيد هنا نصًا الا ترى انك لو قلت ما جاني زيد وعمرو كان
ظاهرًا في انتفاء مجيئهما معًا محتملا لانتفاء مجيء احدهما فاذا قلت
ما جاني زيد ولا عمرو كان نصا في انتفاء مجيئهما معا قوله فعدم

صلاحية استشكل بان العدمي لا يكون علة للوجودي واجيب
بان العدم قسمان عدم مطلق وهو الذي لا يكون علامة للوجودي
وعدم مقيد وهو يكون علامة له وما هنا من الثاني لان المراد عدم
علامة الاسما والافعال لا العدم مطلقا وانما جعلوا علامة الاسم
والفعل وجودية وعلامة الحرف عدمية دون العكس لانهما اشرف
منه والوجودي اشرف من العدمي فاعطي الاشرف للاشرف والاخس
للاخس قوله بالكلية اي لا من اسفلها ولا من فوقها

باب الاعراب

هذه ترجمة وهي كلمتان
ثانيتهما وهي الاعراب مجرورة لا غير واما الاولي وهي لفظة باب
فيجوز فيها الرفع والنصب فالرفع علي انه خبر مبتدا محذوف
تقديره باب الاعراب هذا محله واذا دار الامر بين هذين التقديرين
قيل الاول اولي لان الخبر محط الفائدة فالاولي بالحذف المبتدا
وقيل الثاني هو الاولي لان المبتدا مقصود لذاته والخبر
مقصود لغيره فالخبر اولي بالحذف واما النصب فعلي انه مفعول
لفعل محذوف تقديره اقرا او تعلم باب الاعراب ولا يصح ان يكون
المحذوف اسم فعل تقديره هاك لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا
علي الاصح واما الجر بحرف محذوف تقديره انظر في باب الاعراب
فمنعه الجمهور لان الجار لا يعمل محذوفا الا شذوذا واولي الكل الرفع لان
فيه ابقاء احد ركني الاسناد ويليه النصب واضعفها الجر لما تقدم
والباب لغة ما يدخل منه الي غيره واصطلاحا الفاظ مخصوصة
دالة علي معان مخصوصة علي ما اختاره السيد من ان اسماء الكتب
وما فيها من التراجم عبارة عن الالفاظ المخصوصة من حيث دلالتها
علي معان مخصوصة واضافته الي الاعراب من اضافة الدال للمدلول

اي باب

اي باب دال علي الاعراب اي علي حقيقته واقسامه لانه تكلم عليهما
فيه فتكلم علي الاول بقوله هو تغيير الخ وعلي الثاني بقوله واقسامه
اربعة الخ والاعراب في اللغة له معان كثيرة المناسب منها هنا
الابانة والتغيير لظهور نقله في الاصطلاح عنهما لان الكلمة اذا
اعربت ظهر معناها وبان وتغيرت عن حالة الوقف واما في الاصطلاح
ففيه مذهبان احدهما انه لفظي اي نفس الحركة والسكون وما
ينوب عنهما وعليه فحده ما جيء به لبيان مقتضي العامل من حرف
او حركة او حذف اي شيء جيء به لبيان الامر الذي يطلبه العامل
كالفاعلية والمفعولية والاضافة ويقابله البنا فحده ما جيء به
لا لبيان مقتضي العامل من شبه الاعراب وليس حكاية ولا نقلا
ولا اتباعا ولا تخلصا من سكونين والثاني انه معنوي والحركة
دلايل عليه وعليه فحده ما قاله المص تغيير الخ ويقابله البنا فحده لزوم
اخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل فخرج نحو سبحان الله ولا اعتلال
فخرج الفتي ونحوه والبنا لغة وضع شيء علي شيء علي صفة يراد بها
الثبوت ويعلم من تعريف الاعراب والبنا تعريف ما اشتق منهما
وهو المعرب والمبني قوله بكسر الهمزة احترازا من الاعراب
وهو اسم لسكان البوادي قوله تغيير الخ اعترض بان التغيير فعل الشخص
والقصد تفسير الاعراب الذي يتصف به اللفظ فلا يصح تفسيره
وحمله عليه مع ان الخبر عين المبتدا واجيب بان المراد بالتغيير
اثره وهو التغير لانهم كثيرا ما يطلقون المصدر ويريدون به
الحاصل بالمصدر من اطلاق اسم السبب علي المسبب وهو بهذا
المعني يصح وصف اللفظ به قوله في اصطلاح من يقول الخ
اختار هذا المذهب الاعلم وكثيرون وهو ظاهر مذهب سيبويه واعترض

هذا المذهب بانه يقتضي ان التغيير الاول ليس اعرابًا لان العوامل
لم تختلف وليس كذلك قوله احوال جمع حال وهو الصفة اشار به الي
ان المتغير انما هو صفة اواخر الكلم لا ذاتها وفيه قصور لانه لا يشمل
تغيير ذات الاواخر بان يبدل حرف بحرف آخر حقيقة كما في المثني
والجمع حال النصب والجر او حكمًا كما فيهما حال الرفع لان الالف والواو
صار التثنين بعد ما كانا لشيء واحد لانهما صارا علامتين للتثنية
والجمع وعلامتين للاعراب بعد ما كانا للاول فقط وعبارة المتن بدون
ذلك التقدير صادقة بذلك وبتغيير الصفة بان تبدل حركة بحركة اخري
حقيقة كما في زيد حال نصبه وجره او حكمًا كما في غير المنصرف حال جره
بعد نصبه ويمكن ان يجاب عن الشارح بانه انما قيد بالاحوال نظرًا الي ان
الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات قوله اواخر الكلم لاختلاف
العوامل اعترض بان الاواخر جمع واقله ثلاثة فيلزم ان لا يتحقق
الاعراب الا بتغيير ثلاثة اواخر والامر بخلافه واجيب عنه بان
الاضافة للجنس وهي تبطل معني الجمعية فالمراد جنس الاواخر الصادق
بالواحد وبالاكثر واعترض ايضا بان الكلم اسم جنس جمعي اقل ما يطلق عليه
ثلاث كلمات فلا يدخل في التعريف تغيير اخر كلمة واحدة او كلمتين
واجيب بان لامه للجنس فالمراد جنس الكلم واعترض ايضا بان
العوامل جمع اقله ثلاثة فيلزم ان لا يتحقق الاعراب الا باختلاف
ثلاثة عوامل والامر بخلافه واجيب بجواب ما تقدم قبله وهذا
الاعتراض بعينه وارد علي قول الشارح احوال وجوابه ان الاضافة للجنس
وتقييده بالاواخر لبيان محل الاعراب لا للاحتراز فلا يقال ما خرج به
يخرج بقوله لاختلاف العوامل لان التغيير بسبب العوامل لا يكون الا في
الاواخر ولك ان تجعله للاحتراز من الاوايل والاوساط كتغيير التكسير

والتصغير

والتصغير كقولك في زيد زييد او زويد ولا يضر خروج ذلك بما بعده
لان هذا سابق وقع في مركزه والاعتراض بالمتاخر علي المتقدم غير
موجه قوله حقيقة او حكمًا حالان من اواخر يعني ان آخر
الكلمة قد يكون اخرا حقيقة بان لم يحذف منها شيء كدال زيد وقد
يكون اخرا حكمًا بان يحذف منها اخرها كيد ودم فان اصلهما يدي ودمي
حذفت اليا وجعلت الدال والميم في حكم الاخر بان صارتا محل الاعراب
وكالافعال الخمسة نحو يفعلان فان علامة الاعراب فيها بثبوت
النون مع انها ليست اخرا ولا متصلة بالاخر بل بالضمير الذي هو الفاعل
لكن لما كان الفاعل كالجزء من الفعل لم يعد فاصلا وكانت منزلة الاخر
قوله تصيره مرفوعًا الخ الضمير راجع للاخر وهو يقتضي ان
المرفوع او المنصوب او المخفوض هو نفس الاخر وليس كذلك لان
الذي يوصف باحد هذه الثلاثة انما هو الكلمة بتمامها واما الاخر
فهو محل ظهوره ويجاب بان الضمير راجع للاخر باعتبار الكلمة
بتمامها فهو من اطلاق الجزء وارادة الكل ثم ان قوله مرفوعا الخ فيه
قصور لانه لا يتناول الجزم في الفعل المضارع مع انه داخل في الكلمة
كما يذكره بعد ويجاب بانه اقتصر في البيان علي اعراب الاسم لشرفه
وقوله بعد ان كان موقوفا فيه اعتبار الانتقال من السكون الي احد
هذه الثلاثة علي البدل ولم يعتبر الانتقال من احدها الي الاخر وهذا الحكم
ويجاب بان الانتقال من احدها الي الاخر يعلم انه اعراب بالاولي
لانه اذا كان الانتقال من الوقف يسمي اعرابا فبالاولي الانتقال من حالة
من الاعراب حالات الاعراب الي الاخري قوله بعد ان كان
موقوفا اي ساكنا لا متحركا بحركة اعراب ولا بناء قوله هنا اي في
تعريف الاعراب قوله الاسم المتمكن اي المعرب سواء كان امكن

اي منصرفا كزيد او غير امكن اي غير منصرف كاحمد قوله نون الاناث
اي النسوة والمراد النون الموضوعة لهن وان استعملت في الذكور كما في
قوله في صفة اللصوص يمرون بالدهنا حقافا عيابهم ويرجعن من
دارين بجر الحقايب قوله ولم تباشره نون التوكيد اي لفظا او تقديرا
فالم تباشره نحو لتبلون ولا يصدنك فهما من المعرب قوله علي انه
علة له اي لوجوده وتسميته اعرابا فمتي وجد اختلاف العوامل
وجد التغير ومتي انعدم الاختلاف انعدم التغير واورد عليه انه
قد يوجد الاختلاف ولا يوجد التغير كما في ضربت زيدا وان زيدا ورايت
زيدا وقد يوجد التغير ولا يوجد الاختلاف العامل كما في المعرب
ابتدا المنقول من الوقف الي وجه من اوجه الاعراب واجيب
عن الاول بان المراد باختلاف العوامل اختلافها في العمل وهي في ضربت
زيدا وان زيدا ورايت زيدا لم يختلف عملها لانه واحد وهو النصب فلذا
لم يتغير الاخر فاختلافها في العمل يلزمه تغيير الاخر وعن الثاني
بان المراد باختلاف العوامل اختلافها ولو من العدم الي الوجود وهذا
غير ما ذكره الش كذا يفهم من الحاشية اقول هذا لا ينافي ما في الش لاحتمال
ارتكاب التجوز في التعريف في التعاقب الذي فيه بان يراد به ما يشمل
الوجود بعد العدم من اطلاق الملزوم وهو التعاقب وارادة اللازم
وهو الوجود فتامل بانصاف وخرج بقيد اختلاف العوامل تغيير
الاخر لا بسبب كحيث اذ فتحت بعد ضمها او بسبب اخر كالتغيير
بسبب الاتباع نحو الحمد لله بكسر الدال فان ذلك لا يسمي اعرابا قوله
الداخلة عليها صفة للعوامل وجاز ذلك وان كان الموصوف جمعا
لان جمع ما لا يعقل يعامل معاملة الواحد ممن يعقل والضمير في
عليها راجع الي الكلم والكلم اسم جنس جمعي يجوز في ضميره التذكير والتانيث

والتذكير احسن قوله واحدا بعد واحد منصوب علي انه
مفعول مطلق اي دخول واحد بعد واحد او علي الحال اي حال
كونها مرتبة في الدخول فلا يجتمع اثنان منها علي تركيب واحد
من جهة واحدة قوله جمع عامل وانما ساغ جمعه علي فواعل
مع شذوذ جمع فاعل علي فواعل لان محل ذلك في غير مسايل مستثنا
منها ما لم يكن فاعلا مستعملا اسما والا ساغ كما هنا فان العامل صار علما
بالغلبة لامر مخصوص قوله والمراد بالعامل المقام للاظهار ولم
يقل بالعوامل لان التعاريف للحقيقة المدلول عليها بالمفرد وليست
للافراد المدلول عليها بالجمع قوله ما به يتقوم اي شيء ملفوظ به
او مقدر او معنوي بسببه يحصل معني من المعاني المقتضية اي
الطالبة للاعراب اي لبيان الحركات او السكنات قوله لفظيا
اي ظاهرا او مقدرا قوله نحو جاء اي جاء ونحوه نحو رجع وذهب
قوله فانه يطلب الفاعل اي المتصف بالفعل وقوله المقتضي
اي الطالب للرفع اي من حيث فاعليته لا من حيث ذاته فاندفع
ايراد ان المقتضي للرفع انما هو الفاعلية لا الفاعل كما علم من تعريف
العامل وانما كانت الفاعلية مقتضية للرفع لانه علامة عليها
فافهم وقس عليه ما بعده قوله فانه اي رايت بجملته من
الفعل والفاعل علي ما هو ظاهر كلامه وهو احد اقوال اربعة
ذكرها الش في شرح التوضيح اصحها ان الفعل وحده يطلب
المفعول الواقع هو عليه قوله المقتضي اي الطالب للنصب
من حيث المفعولية لا من حيث الذات كما علم مما مر قوله
فانها تطلب المضاف اليه المراد بالمضاف اليه هنا هو المجرور لان
احرف الجر تسمي حروف الاضافة لانها تضيف معاني الافعال الي

الاسماء توصلها اليها ولا فرق في المضاف اليه بين الحقيقي كما مثل
والحكمي كما في بحسبك زيد فان الباء فيه وان كانت زايدة حصل
بها كون الشيء مضافا اليه حكما وصورة فلا يقال ان تعريف العامل
لم يشملها قوله المقتضي اي الطالب للجر اي من حيث الاضافة
لا من حيث الذات فلا تغفل قوله الابتدا اي في المبتدا قوله
والتجرد اي في الفعل المضارع قوله بحيثها لما تقتضيه اي حصولها
وتحققها مع الكلام وتسلطها عليه فدخلت العوامل المقدرة والمتاخرة
والمعنوية قوله من الفاعلية الخ بيان لما والياء فيه وفيما بعده
ياء المصدر فهما مصدران فالفاعلية كون الا فاعلا حقيقة او في حكم
الفاعل في كونه عمدة والمفعولية كون الاسم مفعولا حقيقة او في
حكم المفعول في كونه فضلة او مشتبها به كما في اسم ان ولما كانت الاضافة
مصدرا بنفسها لم يحتج الي الحاق ياء المصدر بها وهي كون الاسم مضافا
اليه فكلامه علي تقدير مضاف اليه قوله وسواء تقدمت الخ مثل
ذلك ما لو قارنت كالابتدا في المبتدا لخبر زيد قايم قوله جري علي
الغالب او مراده ان العوامل لا تكون الا قبل المعربات بحسب الرتبة
يعني ان رتبة العوامل التقدم علي المعربات وان تاخرت لفظا وعلي هذا
تكون لفظة قبل مستعملة في حقيقتها ومجازها قوله وقول المص
لفظا او تقديرا الخ اعراب هذه الجملة الواقعة من الشرح ان يقال قول
مبتدا وهو بمعني المقول وقوله لفظا او تقديرا بدل منه او عطف
بيان مرفوع بضمة منع من ظهورها حركة الحكاية اي حكاية كلام المتن
وقوله حالان خبر المبتدا وصح الاخبار عنه وهو مفرد بذلك مع كونه
مثني لانه وان كان مفردا لفظا مثني معني لان المقول اثنان قوله لفظا
وقوله تقديرا قوله حالان وعليه يكونان مصدران بمعني المفعول

والمعني

والمعني حال كون التغيير ملفوظا اثره او ما يدل عليه وهو علامته من
الحركات وما ناب عنها او مقدرا اي مقدرا اثره او ما يدل عليه فهما
حالان سببيان وبذلك التقدير اندفع ايراد ان التغيير معني من
المعاني وهو لا يكون لفظا ولا مقدرا وفي الحاشية اوجه اخر في اعراب
المتن فراجعها ان شئت قوله تارة منصوب علي المفعول المطلق
نحو ضربته مرة او علي الظرفية اي في مرة قوله تكون اي التغيير
اي علامته لما تقدم قريبا وقوله في اللفظ اي ظاهرة في اللفظ قوله
فتلفظ بالرفع اي باثره او علامته لان الرفع معنوي بناء علي قول المص
ان الاعراب معنوي قوله وبالجزم اي وتلفظ بالجزم فيه خفاء لان
كلا من الجزم وعلامته ليس لفظا لانه عدمي اذ هو عدم الحركة نعم
يصح ان يقال في علامته التي هي السكون انها لفظية بمعني انها متعلقة
باللفظ لان السكون حذف الحركة قوله والتقدير عطف تفسير وهو
المنوي اي المنوي اثره او علامته لما تقدم بقرينة قوله كما تنوي الضمة فان
الضمة المنوية ليست نفس التغيير وانما هي علامته قوله وهذا
هو المراد بقوله لفظا او تقديرا كان الاولي ان يقول وهذا بعض ما
اراد بقوله لفظا او تقديرا لان الاعراب التقديري ليس محصورا
في الاسم المقصور والفعل المضارع المعتل الاخر بل هما بعض
ما تقدر فيه الاعراب قوله واو هنا اي في تعريف الاعراب
في هذا الكتاب للتقسيم اي الاعراب الي قسمين وقوله لا
للترديد هو مصدر ردد الكلام اي كرره وليس مرادا بل المراد
الشك فكان الاولي ان يقول لا للتردد قوله وكيفية
الاعراب الخ اراد بالاعراب هنا تطبيق التركيب علي القواعد
النحوية مطلقا سواء كان مبنيا او معربا فلا ينافي ذلك قوله لن

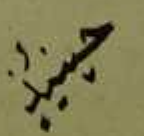
تنبيه لم يتعرض هنا للاعراب المحلي والفرق بينه وبين التقديري ان الاعراب التقديري في الحرف الاخير فقط كما ان الاعراب اللفظي في الحرف الاخير من الكلمة فقط والاعراب المحلي يكون في الكلمة بتمامها كاين وكسيبويه واعلم ان المحلي لا يختص بالمبني بل يكون في المعرب كالفاعل المجرور باضافة المصدر اليه نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس فانه مرفوع المحل وكذا اذا جر بحرف جر زايد نحو كفى بالله شهيدا اه من الدحني على الشيخ خالد

حرف نفي ونصب مع ان الحروف مبنية وليس المراد هنا مقابل البنا حتي يكون ذكر بعض المبنيات مستدركا **قوله** اللفظي اي الذي تكون علامته لفظية فلا ينافي ما تقدم من ان الاعراب عند المص معنوي **قوله** ضمة ظاهره في آخره هل المراد بعد اخره او قبل اخره او مع اخره اختلف الناس علي ثلاثة مذاهب قال ابن جني والاول مذهب سيبويه وكلام الش محتمل للمذاهب الثلاثة بجعل في للمصاحبة اي ضمة ظاهرة مع اخره **قوله** وكيفية الاعراب التقديري اي تطبيق التركيب علي القواعد النحوية كما سبق ومعني التقديري المقدر علامته **قوله** التعذر هو ان لا يكون الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كالاسم الذي في اخره الف سوا كانت موجودة في اللفظ كالعصي والرحي او محذوفة لالتقا الساكنين واما ~~الاشتغال~~ الاستثقال فهو ان يكون الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية لكنها ثقيلة عليه كالاسم الذي في اخره يا مكسور ما قبلها كقاض وداع والقاضي والداعي **قوله** وفاعل يخشي لم يقل وفاعله خوف الالتباس بعود الضمير للتجرد لانه اقرب مذكور مستتر فيه جوازا اي استتارا جايزا او ذا جواز والمستتر جوازا هو ما يخلفه الظاهر فذلك في فعل الغايب او الغايبة كقام ويقوم وقامت وتقوم واسم الفاعل نحو زيد قايم ابوه واما المستتر وجوبا فهو ما لا يخلفه الظاهر ولا الضمير المنفصل وذلك في المضارع المبدو بالهمزة او بالنون او بتاء المخاطب الواحد وفي الامر المسند الي واحد وافعال الاستثنا كخلا وعدا وفعل التعجب وافعل التفضيل واسم فعل الامر والمضارع والمصدر

الواقع

الواقع بدلا من اللفظ بفعاله **قوله** لالتقا الساكنين اي لدفع التقايهما وذلك لان اصل فتي فتو قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقي ساكنان الالف والتنوين فحذفت الالف لانها جزء كلمة دون التنوين لانه كلمة مستقلة وحذف الجزء اولي من حذف الكل كذا في الحاشية اقول وهو مخالف لنص عبارة ابن مالك في الخلاصة من ان اصل فتي فتي باليا لا بالواو حيث قال كذا الذي اليا اصله نحو الفتي وقال نفس المحشي علي الاشموني في ذلك الموضع ولا يرد الفتوة اي علي انه يائي فان اليا قلبت فيها واوا لانضمام ما قبلها **قوله** الاستثقال اي الثقل في النطق باليا مضمومة او مكسورة واسقط النصب لانه ظاهر لخفته **قوله** وفي الجر كذلك اي بان يقول علامة جره كسرة مقدرة علي اليا المحذوفة لالتقا الساكنين فان الاصل جا قاضي ومررت بقاضي باثبات اليا مع التنوين والتحريك استثقلت الحركة علي اليا فحذفت فالتقا ساكنان اليا والتنوين فحذفت اليا لذلك الالتقا واذا دخلت ال او الاضافة رجعت اليا وذهب التنوين نحو هذا القاضي وقاضيك واما في حالة النصب فالفتحة ظاهرة كما مر لخفتها مطلقا وينون ان لم يضف وما لم يكن فيه ال كرايت قاضيا وهذا حكم الوصل واما الوقف فالاكثر علي انه كالوصل فتقول في المعرفة هذا القاضي بالاثبات وفي النكرة هذا قاض بالحذف وهذا وقد جا العكس **قوله** فحيث كان اي اذا وجد فحيث بمعني اذ او هو متضمن معني الشرط وكان تامة بمعني وجد **قوله** يشبه الصحيح اي في تحمله للحركات الثلاث وظهورها عليه **قوله** كالواو الخ الكاف استقصايية اذ ليس هناك غير هذين الحرفين فالاعراب ظاهر اي ان لم يمنع منه مانع كالاضافة الي ياء المتكلم

نحو جاء غلامي **قوله** واليا تقدر فيها الحركة اي الضمة والكسرة وكذا
الفتحة النائبة عن الكسرة فيما لا ينصرف فتقدر علي اليا كما تقدم في
نحو مررت بجوار واما الفتحة فتظهر لخفتها عليها كما تقدم وكذا
تقدر الضمة فقط في الواو واليا في الفعل المضارع الذي اخره واو او ياء
نحو يدعو ويرمي وتظهر الفتحة عليهما للخفة **قوله** ثلاثة احوال حال
يقدر فيه الحركة للاستثقال وحال يقدر فيه للتعذر وحال تظهر فيه
حيث لا تعذر ولا استثقال كذا في الحاشية واقول التعريف السابق لم يظهر
يظهر منه احوال الفعل المنقوص فتامل **قوله** وان الانتقال الو...
وظهر ان الانتقال اي التحول من الوقف اي من حالة الوقف اعني
السكون الي حالة الرفع الخ اي ظهر لك من قوله فيما سبق والمراد
بتغيير الاخر الخ حيث فسر التغيير الواقع خبرا عن الاعراب بتصيير
مرفوعا الخ ومن النصب الي غيره اي الجر في الاسم والجزم في الفعل ثم ان
كلامه معترض باقتضايه ان الانتقال هو نفس الاعراب وليس كذلك
وانما الاعراب هو الحال الحاصل بالانتقال فالانتقال من الوقف الي
الرفع مثلا ليس اعرابا بل الاعراب هو الرفع المنتقل اليه
وهو التغيير المخصوص واجيب بان المراد بالانتقال تغيير
حالة الوقف بحالة غيرها فهو من ذكر الملزوم وارادة اللازم **قوله**
مجازا حال من انواع اي حالة كون الانواع متجوزا بها عن معناها الاصلي
وانما كان اطلاق الانواع علي ما هنا مجازا لان النوع كلي مقول علي
كثيرين متفقين بالحقيقة وذلك غير متات هنا لان الرفع مثلا مقول علي
كثيرين مختلفين بالحقيقة لان حقيقته بالضمة غير حقيقته بالواو مثلا
وكذا البقية وهذا التجوز انما يظهر علي ما ذهب اليه غير المص من كون
الاعراب لفظيا وان نفس الرفع وما بعده هو الاعراب وذلك لانها



حينئذ لم تندرج تحت جنس مقول علي كثيرين مختلفين بالحقيقة ولم
يندرج تحتها اشيا متفقة الحقيقة فليست انواعا منطقية بل انواع عرفية
واما علي ما ذهب اليه المص من كون الاعراب معنويا فهي انواع حقيقية لاندراجها
تحت الاعراب بمعني التغيير المطلق فالرفع مثلا تغيير مخصوص مندرج تحت
مطلق التغيير وله افراد تغيير بالضمة وتغيير بالواو الخ فهي انواع منطقية
ح كذا في الحاشية واقول في قول الش وان تلك الاحوال الخ شيء وذلك لانه لم
يظهر من كلامه السابق ان تسمية تلك الاحوال المنتقل اليها انواعا تسمية
مجازية وانما الذي ظهر من قوله السابق والمراد بتغيير الخ ان هذه انواع للا عراب
واما المجازية في اطلاق لفظ الانواع عليها فمن عدم انطباق تعريف النوع
عليها فتامل بانصاف **قوله** واقسامه الخ جواب عن سوال مقدر كان
سائلا قال له قد ذكرت حقيقة الاعراب فهل لهذه الحقيقة افراد او لا
فاجاب بقوله واقسامه الخ اي جزئياته لا اجزاوه فالاقسام هنا مستعملة
في حقيقتها وهي الجزئيات بخلاف ما تقدم في كلام فانها بمعني الاجزا
علي سبيل المجاز كما تقدم وانما كان ذلك لان الكلام مركب فكل من الاسم والفعل
والحرف جزء له واما الاعراب فليس مركبا لانه التغيير المخصوص فكل من
هذه الاربعة يقال له اعراب لوجود التغيير فيه فهي جزئيات له وتقسيمه
اليها من تقسيم الكلي الي جزئياته لوجود ضابطه **قوله** اي اقسام الاعراب
اي سوا كان في الاسم او في الفعل وسوا كان بالضمة او بغيرها فالمقسم الاعراب
المطلق لا المخصوص كونه ضمة مثلا لئلا يلزم تقسيم الشيء الي نفسه وغيره وهذه
الاقسام اقسام له علي كونه لفظيا او معنويا اذ لو جعلت له علي احدهما
لتوهم ان له علي الاخر اقساما اخر غيرها وليس كذلك فالرفع نفسه اعراب
علي القولين وكذا البقية واما الضمة مثلا فهي نفس الاعراب علي انه لفظي
وعلامة له علي انه معنوي **قوله** بالنسبة الي الاسم والفعل اي بالنظر

الي مجموعها وهذا جواب عما يقال ان اراد ان هذه الاقسام اقسام اعراب الاسم
كانت ثلاثة الرفع والنصب والخفض او اقسام اعراب الفعل كانت ثلاثة
ايض الرفع والنصب والجزم وحاصل الجواب انه اراد اقسام اعرابهما من
غير ملاحظة واحد منهما على بخصوصه **قوله** رفع الخ بدل من اربعة
بدل مفصل من مجمل ثم اعلم ان لكل واحد من هذه الاربعة معنى في اللغة
ومعنى في الاصطلاح على كلا القولين في الاعراب فالرفع لغة العلو
والارتفاع واصطلاحا على ان الاعراب لفظي نفس الضمة وما ناب
عنها والنصب لغة الاستقامة والاستوا واصطلاحا على ان الاعراب
لفظي نفس الفتحة وما ناب عنها وعلى انه معنوي تغيير مخصوص
علامته الفتحة وما ناب عنها والخفض لغة نقيض الرفع واصطلاحا
على ان الاعراب لفظي نفس الكسرة وما ناب عنها وعلى انه معنوي
تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها والجزم لغة القطع واصطلاحا
على انه لفظي نفس السكون وما ناب عنه وعلى انه معنوي والمراد على وجه
مخصوص في ساير هذه التعاريف الاصطلاحية بان يكون في الاواخر
لاختلاف العوامل فيخرج البنا **قوله** وخفض في اسم وجزم في
فعل انما اختص الخفض بالاسم لثقل الخفض وخفة الاسم بواسطة مدلوله
وهو الذات واختص الجزم بالفعل لخفته وثقل الفعل بتركيب مدلوله وهو
الحدث والزمان فاعطي الثقيل للخفيف والخفيف للثقيل لتحصل التعادل
قوله على سبيل الاجمال اي طريق هي الاجمال والمراد به عدم
تعيين متعلقها من اسم او فعل وقوله واما على سبيل التفصيل
اي طريق هي التفصيل والمراد به تعيين متعلقها فالمص قسمها اولا في
قوله واقسامه اربعة باعتبار ذاتها وقسمها ثانيا في قوله فللاسما
الخ باعتبار متعلقها اي محلها من الاسم والفعل **قوله** فللاسما

بمجموعها

اي معربة كانت او مبنية بدليل اطلاقه فيها وتقييده في الافعال
بالمعربة واذا كان المراد الافعال المعربة ورد ان يقال ان الافعال المعربة
هي المضارع فقط فلا معنى للجمع ويجاب بان الجمع بالنظر للافراد
وبعضهم جعل كلام المص في خصوص المعرب من الاسما والافعال ونص
عليه بدليل ان فرض الكلام في اقسام الاعراب فيكون في كلامه حذف
الصفة في الموضعين خلاف ما صنعه الشارح **قوله** المذكور
اشار به الي ان اسم الاشارة راجع للاربعة باعتبار تأويلها بالمذكور
والا فذلك اسم اشارة مفرد والمشار اليه وهو الاربعة جمع **قوله**
الرفع اي ظاهرا او مقدرا او محلا وكذا فيما بعده **قوله** والحاصل
اي المتحصل من ذلك ان الخ **قوله** مشترك اي مشترك فيه فهو من
باب الحذف والايصال لان فعله انما يتعدي الي المفعول به بفي وكذا
اسم مفعوله تقول اشترك في كذا فهو مشترك فيه **قوله** فالمشترك
مبتدا خبره شيان وصح الاخبار به مع انه مثني عن المشترك مع انه
مفرد لان لامه للجنس ومدخولها صادق بالواحد والمتعدد وكذا
يقال في والمخفوض شيان **قوله** لانه كرر الرفع والنصب اي ذكرهما
ذكرهما مرة مع الاسماء واخري مع الافعال **قوله** فعلمنا انه اي
القسم اي قسم الرفع والنصب والالحق العبارة انهما **قوله**
علامات المراد بالجمع ما فوق الواحد بالنظر للجزم لانه ليس له الا علا [متان]
او يقال الجمع فيه باعتبار الافراد الشخصية وهي ممكنة التحقق في
افراد الفعل المعرب **قوله** عقبها بقوله اي اتي عقبها بقوله
~~الدال للمدلول بناء على مختار المحققين وسيدهم وهو من اضافة~~

باب معرفة علامات الاعراب

من اضافة الدال للمدلول بناء على مختار المحققين وسيدهم وهو الجر

جاني في مسمي الكتب والابواب والفصول انه الالفاظ المخصوصة
الدالة علي المعاني المخصوصة اي هذا ال معرفة الخ والمراد بالمعرفة
الادراك واضافة باب اليها من اضافة السبب للمسبب اي باب هو
سبب حصول معرفة الخ ولا ينافي ما تقدم من انه من اضافة الدال للمدلول
لان ذلك بالنظر لمدلوله اي الباب وهو علامات الاعراب وان لفظ المعرفة
مستدرك ثم ان المص عبر بالمعرفة مع انها لا تقال الا لادراك الجزئيات
كزيد وعمرو او البسايط وهي ما لا يقبل الانقسام كغاية النقطة وما
هنا ليس كذلك لان العلامات امور كلية فكان الاولي ان يعبر
بالعلم لانه يقال للكلي كالحيوان والانسان او المركب كالنسبة في
زيد قايم واجيب بانه جار في ذلك علي ما ذهب اليه الاكثر
من انهما بمعني واحد او انه نزل العلامات لقلتها المفهومة من
التعبير بجمع المونث السالم الذي هو من جمع القلة منزلة الجزي الذي
لا تكثر فيه ثم ان كلام المص معترض بشي اخر وهو انه ترجم لشي
وهو المعرفة ولم يذكر شيا وهو علامات الاعراب التي عقد لها الباب
ولم يترجم له الجواب ان المعرفة لما كانت تنشا من هذا الباب اضافه
اليها من اضافة السبب للمسبب كما تقدم لان من طالعه وفهم
معاني مسايله حصلت له معرفة علامات الاعراب وقدر الش
لفظ اقسام لان العلامات التي ذكرت ليست علامات للاعراب
المطلق والا لما دلت الضمة علي خصوص الرفع وانما كانت تدل علي
اعراب مطلق اي كانت تدل علي الحقيقة والماهية لا خصوص
الافراد وانما هي علامات لاقسام الاعراب كما يدل علي ذلك قول
المتن فاما الضمة الخ وايضا الاعراب نفسه ليس مشتركا مع غيره
حتي يحتاج الي علامات تميزه والعلامات انما يوتي بها للتمييز

الاشيا

الاشيا المشتركة بعضها عن بعض واضافة علامات الي ما قدره الش
وهو لفظ اقسام علي معني اللام علي ما مشي اليه المص من ان
الاعراب معنوي واما علي انه لفظي فالاضافة بيانية اي علامات
هي اقسام الاعراب **قوله** التي هي الرفع الخ نعت للاقسام ولا
يضر الفصل بالمضاف اليه الذي هو الاعراب لان المتضايفين كالشي
الواحد **قوله** من حيث هو اي لا نقيد كونه في الاسم لان علاماته
خمسة بلا ثلاثة فقط الضمة والواو والالف ولا يقيد كونه فيهما لان
علاماته خمسة ولا بقيد كونه بالضمة او بالواو او بالالف او بالنون
لئلا يلزم تقسيم الشي الي نفسه وغيره وكذا يقال في النصب
والخفض والجزم فالحيثية حيثية اطلاق **قوله** اربع
علامات ذكر العدد لان المعدود وهو علامات مونث **قوله**
علي الاصل متعلق بمحذوف اما نعت للضمة اي الكاينة علي
الاصل او حال منها اي كاينة علي الاصل والصفة لبيان
الواقع والحال لازمة فلا يعترض بانه يقتضي ان لنا ضمة اصلية
وضمة غير اصلية وهو فاسد **قوله** نيابة بالنصب حال من الا
الثلاثة بتاويله باسم الفاعل اي حال كونها نايبة لكن وقوع
المصدر المنكر حالا سماعي وان كان كثيرا فالاولي نصبه علي انه
مفعول مطلق اي تنوب نيابة **قوله** لاصالتها اي ارجحيتها
في الدلالة علي الرفع دون غيرها **قوله** وثني بالواو اي اتي
بالواو ثانيا **قوله** تنشا اي تحدث وقوله فهي بنتها اي
لتولدها منها وهذا التعليل تبع فيه الش قول ابن جني في
الخصايص وهو ان حروف العلة ناشية عن الحركات ومركبة
منها فالواو مركبة من ضمتين والالف من فتحتين واليا من

حرف

كسرتين وهو قول ضعيف والصحيح انها بسايط لا تركيب فيها
وعليه فيقال انه ثني بالواو لكونها فرعا في النيابة عن الضمة قوله
وثلث بالالف اي ذكرها ثالثة قوله لانها اخت الواو وحقيقة
الاخت ومذكرها وهو الاخ المشارك لغيره في الولادة او الرضاع
ويستعار لكل مشارك لغيره في شي كما هنا فان الالف اخت الواو
اي مشاركتها في المد الخ ففيه استعارة مصرحة اصلية ولا يخفى
تقريرها قوله واللين عطف عام على خاص لان الواو
والالف والياء مطلقا حروف مد ان حابس الواو والياء ما قبلهما
بان انضم ما قبل الواو وانكسر ما قبل الياء فكل حرف مد حرف لين
ولا عكس وكل حرف لين حرف علة ولا عكس قوله لضعف
شبهها من اضافة الصفة للموصوف قوله في الغنة بيان
لوجه الشبه وقوله عند سكونها اي النون ظرف للغنة فهو
يفيد ان حروف العلة فيها غنة وان النون اذا سكنت كذلك
فاشبهت النون حروف العلة وهذا شبه ضعيف فاخرت
النون لذلك قوله ولكل واحدة الخ اعترض بانه يقتضي ان
لكل واحدة ثلاثة مواضع كما هو مقتضى الجمع مع ان الواو
ليست لها الا موضعان والالف والنون ليس لكل منهما الا موضع
واحد كما سياتي واجيب بان الجمع في مواضع باعتبار الافراد
الشخصية وهي ممكنة التحقق في افراد ما سياتي وبان
المراد بكل هنا الكل المجموعي ومن بيانية لا تبعيضية اي
وللمجموع الذي هو العلامات مواضع وهذا لا يستلزم ان يكون
لكل واحدة منها عدة مواضع قوله الاول في الاسم المفرد
قد ينظر فيه لانه يوجب اما ان يكون الشي ظرفا لنفسه

ان

لين

ان كان الاول هو الاسم المفرد او لكون الاول غير الاسم المفرد وكل
منهما باطل فكان الاحسن ان يقول الشارح بعد قول المصنف في
الاسم المفرد وهو الاول مثلا ويمكن توجيه كلامه بان يكون
التقدير الاول يجي في الاسم المفرد من مجي العام في الخاص
بمعنى تحققه فيه لان ماهية الاول الذهنية اعم من الاسم
المفرد وان كانت اياه بحسب الخارج فتامله وقس عليه نظايره
والمفرد المراد به هنا اي في باب الاعراب ما ليس مثنى حقيقة
او حكما ولا مجموعا حقيقة او حكما ولا من الاسماء الخمسة ولو كان
مركبا كعبد الله وبعلبك قوله نحو جا زيد الخ مثل للمذكر بمثال
وللمونث بمثالين ايضا للاشارة الى انه لا فرق بين الاعراب اللفظي
والتقديري في كل منهما وكذا يقال في جمع التكسير قوله
والاسارى بفتح الهمزة وضمها جمع الجمع بفتح الهمزة جمع اسير فالاسارى
جمع الجمع قوله والعذارى جمع عذرا وهي البكر قوله ما تغير فيه
واحده فالمراد بالمفرد فيه بناء مفرده اي جمع وهو ما دل على اكثر من اثنين
تغير فيه صيغة واحدة فالمراد بالمفرد فيه ما قابل المركب اي ما تغير فيه
مفرده عن حالته قبل الجمع اي تغير الغير اعلال ولا الحاق علامة جمع
ولا يعرب معه بالحروف فسقط بالاول ما تغير فيه بناء واحده للاعلال
وهو جمع تصحيح نحو قاضون ومصطفون وخرج بالثاني ما تغير فيه
بناء واحده لالحاق علامة الجمع وهو جمع مذكر سالم كزيدون
او جمع مونث سالم كهندات وبالثالث ما تغير فيه بناء واحده وهو
معرب بالحروف كسنون وارضون وبايقاع ما على جمع كما تقدم لا يرد المثنى
لكونه تغير فيه بناء الواحد ثم لا فرق في التغيير بين ان يكون مشاهدا
وهو ما ذكره الشارح او تقديرا كفلك فانه يستعمل في المفرد والجمع

رى

علال

بلفظ واحد لكن ان جعلته جمعا فضمة اوله كضمة اسدٌ وان جعلته مفرداً
فضمته كضمة قفل والتغيير امر اعتباري لانه يقدر زوال الضمة الكائنة في
الواحد وتبدلها بضمة مشعرة بالجمع عند سيبويه ويعرف الجمع من المفرد بالضمير
او بالنعت او بغير ذلك فتقول فلك سائرة وفلك ساير اي للجمع والتثنية
ان كان مفرداً او استثنيهن ان كان جمعا **قوله** وهو اي تغير مفرده
او ما تغير فيه بناء مفرده وعلي الثاني يحتاج لتقدير مضاف بعد قوله
الاول والثاني الخ اي الاول صاحب التغيير بالزيادة الخ ثم ان هذا
التقسيم الي الستة بحسب الوجود لا بحسب القسمة العقلية
والا فهي ثمانية لانها اما بزيادة فقط او بنقص فقط او
بهما معا او بعدمهما وكل منها اما مع تغير شكل او لا لكنه
اسقط منها قسمان لعدم وجودهما في كلامهم وهما وجود الزيادة
والنقص او عدمهما مع عدم التغير فيهما **قوله** نحو صنوٌ وصنوان
الصنو **قوله** الشجرة والصنوان فقد تغير بزيادة الالف والنون
عليه ويستعمل مثني وجمعا ويفرق بتنوين النون في الجمع والاعراب
بالحركات الظاهرة عليها وبعدم التنوين في النون مع كسرها
والاعراب بالحروف في المثني **قوله** نحو تخمة مفرد وتخم جمع **قوله**
نحو أَسَدٌ بفتحتين اسم للحيوان المفترس والجمع أُسُد ويخفف باسكان
السين المهملة **قوله** نحو غلامٌ بضم المعجمة مفرد وقوله وغلمان بكسر المعجمة جمع
اما الزيادة في غلمان فبالالف والنون واما النقص فنقص الالف التي
كانت بعد اللام وقبل الميم في المفرد واما تغيير الشكل فظاهر
فعرفت ان الالف غلمان غير الف غلام لاختلاف محلهما **قوله** وهو
ما جمع الخ او قفنا ما علي المفرد صح قوله جمع الخ لكنه لا يصح قوله الاتي
فيه انه ينصب بالكسرة وان اوقفناها علي الجمع نافي قوله جمع الخ

لان الجمع

لان الجمع لا يجمع ثانيا واجيب باختيار الثاني وان المراد ما
تحققت جمعيته وحصلت بالف وتاء اي كان المراد حال في الجمعية
فالبا للسببية وح فلا حاجة لقوله مزيدتين لان ما خرج به يخرج
بجعل البا للسببية اذ لا يكون الالف والتاء سببا في الجمعية الا اذا كانتا
مزيدتين وان جعلت البا للمصاحبة احتيج الي مزيدتين ليخرج نحو
قضاة وابيات فلا وغزاة وابيات واموات فان كلا منهما يصدق
عليه انه جمع مع الالف والتا لكن الف قضاة منقلبة عن اصل لا
زائدة وتاء ابيات اصل ونصب هذين بالفتحة كغيرهما من جموع
التكسير **قوله** وتقييد الجمع بالسلامة الخ وكذا بالجمع لانه قد يكون
اسم كاولات او مفرداً كعرفاة لكن هذا الجواب من الشارح لا يحتاج
اليه بعد تفسيره له بما جمع بالف وتاء مزيدتين الخ لان عمومه ح شامل
لما اورده وليس خارجا عنه حتي يحتاج لجعل التعريف بالنظر للغالب
نعم هو محتاج اليه بالنظر للتقييد بالجمع بعد ذلك التفسير ايض
قوله اصطبل بقطع الهمزة وهو موقف الدابة **قوله** حبليات
وتغييره بقلب الف المفرد وهو حبلي في الجمع ياء **قوله** يوجب بناه
اي علي السكون كنون النسوة نحو يتربصن او علي الفتح كنون التوكيد
ثقيلة كانت نحو ليسجنن او خفيفة نحو ليكونا وذلك في كلام الش
استقصائية لانحصار موجب بناء المضارع فيهما واعترض قوله
يوجب بناه بانه لا حاجة اليه لان الكلام في المعربات وكان المناسب
حل الشي في كلام المتن علي ما يعطف عليه [illegible] واجيب بانه
ذكر لتبيينه المبتدي [illegible] عما [illegible] ان نون
النسوة لا تكون [illegible] نون التوكيد [illegible] مباشرة لفظا
وتقديرا وهي الموجبة [illegible] ويكون مباشرة لفظا منفصلة

تقديرًا او منفصلة لفظًا وتقديرًا نحو لتبلون ولا تتبعان فاما
تدعى والفعل معها معرب قوله وأما الواو اي المضموم ما قبلها
لفظا كالزيدون او تقديرًا كمصطفون وقوله فتكون علامة للرفع
اي علي الرفع فاللام بمعني علي اي امارة عليه سبيل النيابة
قوله الاول في جمع المذكر السالم تقدم الكلام علي هذه الظرفية ولا
يخفى ان جمع في الاصل مصدر ومعناه ضم اسم الي مثليه فاكثر
في اخر صالح للتجريد وعطف مثله عليه والمراد به هنا اسم المفعول اي
المذكر المجموع جمع سلامة وما حمل عليه وهو ما كان واوًا ونونًا
حالة الرفع كالزيدون وعشرون او ياءً ونونًا في حالة الجر كالزيدين
والعشرين وهو قسمان علم وصفة فخرج ما ليس علما ولا صفة كرجل
فلا يقال فيه رجلون الا اذا صغر لانه حينئذ يلتحق بالصفات فالاول
نحو الزيدون والثاني كالمسلمون وله شروط عامة وشروط خاصة فالعامة
في العلم والصفة ان يكون كل لمذكر عاقل خال من التا الموضوعة للتانيث
التي ليست عوضا عن غيرها ويخص العلم بان لا يكون مركبا تركيبا
اسناديًا ولا مزجيا ولا معربا بحرفين ويخص الصفة بان لا تكون من
باب أفعل فعلا ولا فعلان فعلى ولا مما يستوي فيه المذكر والمونث
لكن العلم اذا جمع زالت علميته ووجب ان يعوض عنها تعريف
آخر اذا اريد التعريف وذلك لان العلم انما يكون معرفة علي تقدير
افراده لموضوعه فهو لم يوضع علما الا مفردًا فهو دال علي الواحد واذا
جمع زال معنى معني العلمية منه لانه ح يصير دالًا علي متعدد والتعدد
والوحدة متنافيان فلم يصح جمعه باقيًا علي علميته لتنافي مدلول الجمع
والعلمية وكذا يقال في العلم اذا ثني فوجود العلمية شرط للاقدام علي
الجمع والتثنية وعدمها شرط لثبوتهما فخرج بالمذكر من العلم نحو زينب

ومن الصفة

٣١

ومن الصفة نحو حايض وبالعاقل من العلم نحو لاحق اسم فرس ومن
الصفة نحو سابق صفة لفرس بخلاف صفة عاقل ومنه والسابقون
السابقون وبالخلو من التاء وان استعملت في غير التانيث كالمبالغة من
العلم نحو حمزة ومن الصفة نحو علامة وقولنا التي ليست عوضا من غيرها
قيد في القيد وشانه الادخال فان كانت عوضا نحو عدة وشبه علمين
اذ فيه عدون وثبون وخرج ما ركب تركيبًا اسناديا من الاعلام كبرق
نحرها او مزجيا كسيبويه وما اعرب بحرفين كزيدان وزيدون علما فلا يجمع
هذا الجمع وخرج ما كان من الصفات من باب افعل فعلا بفتح الفاء والمد
كاحمر واسود وشذ قول الشاعر

فما وجدت نساء بني تميم ❁ حلائل اسودين واحمرينا

بخلاف ما كان مونثه غير فعلا بالمد والفتح فيجمع هذا الجمع كالافضل
فيقال الافضلون لان مونثه فعلى وخرج ما كان من باب فعلان
فعلى كندمان من الندم فان مونثه ندمى اما ندمان من المنادمة
فيجمع علي هذا الجمع لان مونثه ندمانة وخرج ما استوي فيه المذكر
والمونث كصبور وجريح فلا يجمع هذا الجمع ككل ما كان علي وزن فعيل
ان كان بمعني المفعول كقتيل يقال رجل قتيل وامرأة قتيل اما لو كان
بمعني الفاعل فلا يستوي فيه مذكره ومونثه بل يفرق بينهما بالتاء
كعليم للمذكر وعليمة للمونث وبقولنا فيما تقدم والمراد به هنا
اسم المفعول اي المذكر الخ يندفع الاعتراض علي المتن بان فيه
قصورًا لانه لم يذكر الملحق بجمع المذكر السالم في هذا الاعراب
وحاصل الجواب ان في كلامه حذف المعطوف قوله
لسلامة بناء واحده اي لوجود صيغة المفرد فيه سالمة من التغيير
قوله مع قطع النظر الخ دفع لما يقال ان هذا الجمع ليس سالما

لانه زاد علي المفرد ووجه قطع النظر عن هذه الزيادة ان الواو أُتي
بها نيابة عن الحركة ودلالة علي جمع الذكور والنون أُتي بها جبرًا لما فاته
من الاعراب بالحركات وفوات التنوين فلم يؤت بهما لمحض الجمعية والذي
يجعل المفرد به مكسر متغيرًا هو الذي يؤتي به لمحض الجمعية كصنوان
جمع صنو **قوله** وحموك بكسر الكاف فانه قريب الزوج الذكر علي المشهور
فلا يضاف الا الي المراة اي علي المشهور واما الكاف في البقية فان اضفتها
الي مذكر فتحت والا كسرت **قوله** واستغني عن اشتراط الر...
الصريح باشتراط الر **قوله** مفردة فلو ثنيت او جمعت اعربت اعراب
المثني او المجموع فان جمعت جمع تصحيح اعربت بالحروف او جمع تكسير
اعربت بالحركات الظاهرة كذا في الحاشية والذي في الحفني علي الاشموني
عن سم انها اذا جمعت بالالف والتا ايضا بان اريد بها من لا يعقل اعربت
اعراب الجمع بالالف والتاء وانها لا يجمع منها جمع سلامة لمذكر الا
الاب والاخ والحم وان نازع في جمع الاخير البهوتي ه **قوله** مكبرة فلو
صغرت اعربت بالحركات الظاهرة **قوله** مضافة فلو افردت اعربت
بالحركات الظاهرة كجاء أبٌ ورأيتُ ابًا ومررتُ بأبٍ **قوله** لغير المتكلم
فلو اضيفت اليها اعربت بالحركات المقدرة والذي ذكره الشارح اربع شروط
ويزاد عليها ان تكون غير منسوبة فلو كانت منسوبة اعربت بالحركات
الظاهرة كجا ابوي وان يكون الفم خاليا من الميم والاعراب بالحركات
الظاهرة وان يكون الفم خاليا وذو بمعني صاحب فان كانت موصولة
فهي مبنية علي المشهور وان تضاف ذو الي اسم جنس ظاهر غير
صفة وشذ اضافتها الي غيره نحو انا الله ذو بكة سوا كان اسم
الجنس معرفة نحو والله ذو الفضل العظيم او نكرة نحو ذو مال
وقولنا اسم جنس ظاهر احترازا عن الضمير العائد لاسم الجنس نحو اما

يعرف

يعرف الفضل ذووه فانه لا يعامل معاملته والا فاسم الجنس لا يكون الا ظاهرا
وقولنا غير صفة قيد لا بد منه في اخراج الصفات كقائم وضارب
فانها اسما اجناس فقول بعضهم انه لبيان الواقع لان اسم الجنس
لا يكون صفة غير سديد والمراد بالصفة ما اخذ من المصدر للدلالة
علي معني وذات وانما لم تضف اليها لان الغرض من وضعها
كما علمت التوصل الي الوصف باسما الاجناس واذا كان المضاف
اليه وصفا لم يحتج اليها اذا علمت ذلك علمت ان الشروط ثمانية
ولم يصرح بها المتن لانه ذكرها كذلك كما قال الشارح لكن يوهم اشتراط
اضافتها للكاف واضافة ذو الي لفظ مال ويوهم اشتراط التصريح
بالاضافة وليس كذلك بل مثل الاضافة الصريحة الاضافة المقدرة
كما في قوله خالط من سلمي خياشيم وفا اي خياشيمها وفاها
قوله واسقط الميم الي المراد بالاسقاط عدم الذكر اي ولم
يأت به **قوله** الهن وهو علي الصحيح اسم يكني به عن اسما الاجناس
مطلقا سوا كان يستقبح التصريح بذكرها اولا **قوله** في التثنية
الاسما خاصة اعترض بان الالف علامة في المثني لا في التثنية التي
هي فعل الفاعل واجيب بان كلامه من اطلاق المصدر
وارادة اسم المفعول كالخلق بمعني المخلوق فالاضافة الي الاسماء من
اضافة البعض للكل فهي علي معني من اي في المثني من الاسما
او من اضافة الصفة للموصوف اي في الاسماء المثناة وقوله
الاسماء لا محترز له لان غيرها لا يثني كما ان قوله خاصة كذلك
سوا رجع الي تثنية او الي الاسماء وهو بمعني خصوصا فهو من
المصادر التي جات علي فاعلة كالعاقبة والعافية منصوب علي
انه مفعول مطلق بمحذوف وهذا تقديره اخص تثنية الاسما بكون

الالف علامة لرفعها خصوصًا بناء على المشهور من جواز حذف
عامل الموكد بكسر الكاف خلافًا لابن مالك والمراد بالمثنى كل اسم
بان عن اثنين اتفقا في الوزن والحروف بزيادة اغنت عن العاطف
والمعطوف فخرج بالقيد الاول نحو العمرين في عمرو وعمرو وبالثاني
نحو العمرين في ابي بكر وعمرو وبالثالث كلا وكلتا واثنان واثنتان
اذ لم يسمع كل وكلت ولا اثن ولا اثنة وهذه المخرجات ملحقات
بالمثنى في اعرابه لا منه اه ثم اعلم انه يشترط في كل ما يثنى
عن الاكثرين شروط ثمانية نظمها بعضهم في قوله

شرط المثنى ان يكون معربًا • ومفردًا منكرًا ما ركبا
موافقًا في اللفظ والمعنى له • مماثل لم يغن عنه غيره

كذا في الحاشية فلا يثنى ما كان مبنيا واما نحو ذان وتان واللذان
واللتان فصيغ موضوعة للمثنى وليست مثناة حقيقة على الاصح عند
جمهور البصريين ولا يثنى المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذي
لا نظير له في الاحاد ولا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى
وقد مرت الاشارة الى ذلك في جمع المذكر ولا يثنى ما ركب
تركيب اسناد اتفاقا ولا مزج على الاصح واما المركب الاضافي من
الاعلام فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف اليه ولا يثنى ما
لم يتفق في اللفظ واما نحو الابوان فمن باب التغليب ولا ما لم يتفق
في المعنى فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز واما
قولهم القلم احد اللسانين فشاذ ولا يثنى ما لا ثاني له في
الوجود فلا يثنى الشمس والقمر واما قولهم القمران للشمس والقمر
فمن باب المجاز ولا ما استغني بتثنية غيره عن تثنيته فلا يثنى
سواء لانهم استغنوا بتثنية سي عن تثنيته ~~فلا يثني سو~~

فقالوا

فقالوا سيان ولم يقولوا سواان ولا ما استغني بملحق بالمثنى عن تثنيته
فلا يثنى اجمع وجمعا استغناء بكلا وكلتا اه افاده في التصريح قوله
تضربان بالفوقية وهو ~~انتما تضربان يا هندان والتا~~ يصلح للمخاطبين المذكرين
انتما تضربان يا زيدان والمؤنثتين نحو انتما تضربان يا هندان والتاء فيه
للخطاب ولا يكون الالف فيه الا اسما ويصلح للغائبتين المؤنثتين
سوا كانت الالف اسما نحو الهندان تقومان او حرفا على لغة
اكلوني البراغيث نحو تقومان الهندان والتاء فيه للتانيث لا للخطاب
ففيه اربع صور قوله ويضربان بالتحتانية للغائبين المذكرين اسما
كانت الالف نحو الزيدان يضربان او حرفا نحو يضربان الزيدان على
تلك اللغة ففيه صورتان قوله تضربون بالفوقية خاص لجمع الذكور
الحاضرين نحو انتم تضربون ولا يكون الواو فيه الا اسما ففيه صورة واحدة
قوله ويضربون بالتحتية لجمع الذكور الغائبين سوا كانت الواو
فيه اسما نحو الزيدون يضربون او حرفا نحو يضربون الزيدون على
تلك اللغة ففيه صورتان قوله المخاطبة هذا القيد لبيان الواقع
اذ ليس لنا فعل يرفع بثبات النون يتصل به ضمير مونثة غير مخاطبة
حتى يحترز منه قوله نحو تضربين ولا يكون الا مبدوءا بالتاء الفوقية
ولا يكون الياء فيه الا اسما ففيه صورة واحدة فجملة الافعال باعتبار ما تقدم
عشرة وان نظر الى انه قد يغلب مذكر على مونث او مخاطب على غائب
وبالعكس والى انقسام المونث الى حقيقي التانيث ومجازيه وغير
ذلك زادت الصور قوله بثبوت النون اي بالنون الثابتة
فهو من اضافة الصفة للموصوف قوله وللنصب اي من حيث هو
الذي ما تقدم قوله اخت الفتحة اي مشاركتها في مطلق الحركة
اي التحريك فلا يرد ان وصفها التحرك وان التحريك فعل المتكلم

قوله لبعد المشابهة فيها اي لضعف المشابهة في الحذف فالضمير
في قوله فيها راجع للحذف وانثه لاكتساب مرجعه وهو الحذف
التانيث من المضاف اليه وهو النون في قوله بحذف النون او يقال
انث باعتبار العلامة **قوله** مواضع جمعه باعتبار الافراد الشخصية
والا فالالف والكسرة والحذف النون ليس لكل منها الا موضع واحد
واليا لها موضعان لا ثلاثة واما الجواب بان المراد بالجمع ما فوق
الواحد فليس مطردا بل هو خاص بالفتحة واليا ولا يجري في الالف
والكسرة وحذف النون لما عرف من انه ليس لكل منها الا موضع
واحد **قوله** الاول في الاسم تقدم ما فيه ولا فرق في الاسم
المفرد بين كونه مضافا او غير مضاف ظاهر الاعراب او مقدره
للتعذر او المناسبة منصرفا او غير منصرف اشار الي بعض ذلك
بالامثلة ومثله رايت غلامي وقوله تعالي ووهبنا له اسحاق
ويعقوب ولا يخفي اعرابه **قوله** في جمع التكسير اي الجمع المكسر
ويعمم فيه بمثل ما قبله كما اشار الي بعض ذلك بالامثلة **قوله**
في الفعل المضارع سوا كان صحيح الاخر او معتله **قوله** اذا
دخل عليه ناصب لا حاجة اليه لان الشي لا ينصب الا بناصب لكن
ذكره توضيحا ولم يذكره في نظاير هذا الموضع اكتفاء بذكره هنا
طلبا للاختصار وكان الاولي ذكر مثل هذا في اول الكلام في قوله
فاما الضمة فتكون علامة للرفع في الاسم المفرد بان يقول هناك
اذا دخل عليه رافع ويكتفي بذلك عن ذكر مثله في نظايره **قوله**
مما تقدم في علامات الرفع وهو ما يوجب بناءه او ينقل
اعرابه وهو نون التوكيد بقسميها ونون النسوة والف الاثنين
وواو الجماعة وياء المخاطبة فان دخل عليه الناصب وكان متصلا

به نون النسوة كان اعرابه محليا نحو ولا يحل لهن ان يكتمن **قوله**
المتقدمة اشار به الي ان ال في الاسما للعهد الذكري **قوله** وما
اشبه ذلك قد يقال لا فائدة له مع قوله او لا نحو رايت اباك
واجيب بان نحو افاد عدم الحصر في الذهن وهذا افاد عدم الحصر
في الخارج او بالعكس وقول الشارح من نحو رايت الخ بيان لما من
ما اشبه ولا موضع للفظ نحو هنا الخ لانه لم يبق غير هذه الثلاثة
حتي يدخل تحتها واجيب بان ذكرها باعتبار كل فرد وحده من
هذه الثلاثة فيكون المعني نحو رايت حماك من بقية اخواته وكذا
نحو رايت فاك من بقية اخواته ولو اسقطها وقال من رايت
الخ لكان احسن **قوله** فالسموات مفعول به اي الجمهور وقوله
وقيل مفعول مطلق اي عند الجرجاني والزمخشري وابن الحاجب
وصوبه في المغني ووجهه بان قال المفعول به ما كان موجودا قبل
الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا كقولك ضربت زيدا
فان زيدا كان موجودا وانت فعلت به الضرب والمفعول المطلق
هو ما كان العامل فيه هو فعل ايجاده وان كان ذاتا لان الله
تعالي موجد للافعال والذوات جميعا والجمهور لا يشترطون هذا
الشرط وباتفاق القولين نصب السموات ونحوه بالكسرة وهذا
حكمة تاخير الاعراب عن حكاية القول الثاني وهذان القولان
ليسا مختصين بجمع المونث المنصوب بالكسرة بل جاريان في نحو خلق
الله العالم المنصوب بالفتحة الظاهرة ثم اعلم انه انما نصب
ما جمع بالف وتاء مزيدتين بالكسرة حملا للنصب علي الجر كما فعلوا
ذلك في اصله وهو ما جمع بالواو والنون ليلتحق الفرع بالاصل
ولم يعربوه بالحروف كاصله لانه ليس في اخره حروف تصلح للاعراب

بخلاف اصله واعلم ايضا ان هذا الجمع يطرد في ستة اشيا منظومة في
قول الشاطبي في شرح الالفية

وقسه في ذي التا ونحو ذكرى ٭ ودرهم مصغر وصحراء
وزينب ووصف غير العاقل ٭ وغير ذا مسلم للناقل

قوله في التثنية اي المثنى قوله والملحق بالجمع الخ اعتذار عن اطلاق
الجمع مع كون المراد جمع المذكر السالم وقوله لكونه على حد المثنى
اي طريقته في الاعراب بالحروف وفي ان اخر كل منهما نون تحذف
للاضافة قوله لانه الخ اي لاجل ان المثنى شريك جمع المذكر السالم
في الاعراب بالحروف قوله بثبات النون اي النون الثابتة قوله وتقدم
انها كل فعل مضارع الخ فيه تسمح لان الذي تقدم قوله واما النون
فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع ان اتصل به ضمير تثنية الخ ولم يتقدم
انها كل فعل مضارع الخ نعم تقدم ما يفيد ذلك قوله وللخفض اللام
بمعنى على قوله لانها اخت الكسرة في التحريك اي مشاركتها في التحرك
اي مشاركتها في التحرك فاطلق التحريك على التحرك من اطلاق السبب
على المسبب قوله مواضع تخصها الجمع باعتبار الافراد الشخصية
والا فالفتحة ليس لها الا موضع واحد وهو الاسم الذي لا ينصرف
قوله المنصرف اي حقيقة كزيد او حكما وهو غير المنصرف اذا اضيف
او اقترن بال بناء على انه باق على منعه من الصرف سوا ظهر اعراب
ذلك الاسم كزيد او قدر للثقل او التعذر او المناسبة كررت بالقاضي
والفتى وغلامي قوله وهو الاسم المتمكن الامكن يحتمل انه تعريف
للمنصرف من حيث هو سوا كان مفردا او جمع تكسير ويحتمل انه تعريف
للاسم المفرد المنصرف ويكون تعريفا بالاعم ان لم يحمل الاسم في التعريف
على المفرد وقد اجازه المتقدمون لانه يستفاد به التمييز في الجملة

والاسم

والاسم المتمكن هو العاري عن شبه الحرف فلم يبن والامكن الزائد في التمكن
وهو العاري عن شبه الفعل فلم يمنع من الصرف واعلم ان اقسام
الاسم ثلاثة متمكن امكن وهو الاسم المعرب المنصرف ومتمكن
غير امكن وهو المعرب غير المنصرف ولا متمكن ولا امكن وهو المبني
كالمضمرات واسماء الاستفهام قوله لدخول تنوين الصرف عليه
الاولى ان يقول للحوق تنوين الصرف له لان الدخول يكون في الاول
والتنوين في الاخر واضافة تنوين الى الصرف من اضافة المسمى الى الاسم
اي التنوين المسمى بالصرف وما ذكره من ان الصرف هو التنوين اي تنوين
التمكين كما ذكره بقوله وهو المسمى بتنوين التمكين هو مذهب
المحققين الذي اشار اليه ابن مالك بقوله

الصرف تنوين اتى مبينا ٭ معنى به يكون الاسم امكنا

وقيل هو الجر مع التنوين وقيل يطلق على تنوين العوض والمقابلة
صرف قوله وجمع التكسير المنصرف اي حقيقة كامثلة او حكما فدخل
غير المنصرف مضافا نحو اعتكفت في ~~المسجد~~ مساجدكم او مقرونا
بال نحو وانتم عاكفون في المساجد بناء على ما تقدم في المفرد هذا
ولم يقل المص في الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرفين مع انه اخصر
لزيادة الايضاح للمبتدي لانه ربما يتوهم ان المنصرف مجموعهما قوله
وسيأتي ان غير المنصرف اي من النوعين المفرد وجمع التكسير قوله ولا
يكون الا منصرفا ولذا لم يقيده المتن بالمنصرف كما فعل فيما قبله قوله اذا
لم يكن علما هذا قيد في قوله ولا يكون الا منصرفا ولقايل ان يقول
لا ضرورة الى هذا القيد لان ما جعل علما صار مفردا او الكلام في الجمع
نعم يصح اطلاق الجمع عليه باعتبار اصله قوله فان كان علما الخ
نحو عرفات علما لموضع الوقوف واذرعات قرية من قرى الشام

وختلف العرب في كيفية اعراب هذا النوع المسمي به علي ثلاث
فرق فبعضهم يعربه علي ماكان عليه قبل التسمية وهذا ولم يحذف
تنوينه لانه في الاصل للمقابلة فاستصحب بعد التسمية وهذه
هي اللغة المشهورة ٥ وبعضهم يعربه علي ماكان عليه قبل التسمية
مراعاة للجمع ويترك تنوينه مراعاة للعلمية والتانيث وبعضهم
يعربه اعراب مالا ينصرف فيترك تنوينه ويجره بالفتحة مراعاة
للتسمية فقط فالاول راعي الجمعية فقط والاخير راعي التسمية
فقط والمتوسط توسط بين الامرين فراعي الجمعية فنصبه بالكسرة
وراعي اجتماع العلمية والتانيث وترك تنوينه وهو وان لم يكن تنوين
حرف الا انه مشبه له في الصورة وقضية ذلك كما قال بعضهم
انه لو سمي به مذكر كان سمي رجل بمسلمات انهم يصرفونه وقد
روي ناتك باللغات الثلاث قوله تنورتها من اذرعات واهلها
بيثرب ادني دارها نظر عالي **قوله** المعتلة اي التي اخرها حال الاضافة
حرف علة وانما قلنا حال الاضافة لئلا يرد عليه فوه فان اخره حال
الافراد ها واصله فوه بفتح الفاعند سيبويه والخليل وبضمها عند
الفراء وعلي كلا القولين هو باسكان الواو **قوله** المضافة اي الي غير
ياء المتكلم **قوله** في التثنية مطلقا اي سواكان لمذكر او لمونث
قوله السالم المذكر اي قال في الجمع للعهد الذكري والقرينة علي ذلك
ذكره مع التثنية كما مر **قوله** في الاسم الذي لا ينصرف سواكان مفردا
او جمعا مكسرا ظاهر الاعراب او مقدره وضابطه انه المشابه للفعل
في اشتماله علي علتين فرعيتين معتبرتين مختلفتين مرجع احداهما
الي اللفظ والاخري الي المعني او علة فرعية تقوم مقام علتين
وذلك ان الفعل فيه علتان فرعيتان احداهما ترجع الي اللفظ وهي



اشتقاق لفظه من لفظ المصدر عند البصريين والمشتق فرع المشتق منه
واما عند الكوفيين فالعلة اللفظية شبه التركيب لان الفعل يدل علي
الحدث والزمان والنسبة والاسم يدل علي الذات فقط والمركب فرع
المفرد كذا في الحاشية ومثله في حاشية علي الاشموني وتعقبه نقلا
عن العلامة الدنوشري حيث قال وفيه تامل لان التركيب جاء للفعل
من حيث المعني اه والثانية ترجع الي المعني وهي احتياجه الي
الفاعل في الافادة وما يحتاج فرع ما يحتاج اليه فالفعل فرع عن الاسم
باعتبار اللفظ والمعني فاذا شابهه الاسم في اشتماله علي مطلق علتين
علتين الخ وليس المراد في اشتماله علي عين العلتين اللتين في الفعل
منع منه شيان ممنوعان من الفعل وهما الكسر والتنوين وبوصف العلتين
بالمعتبرتين اندفع ايراد نحو هذا اذا صرف مع ان فيه الفرعيتين اي
لانهما ليستا بمعتبرتين لانتفا بعض الشروط ح كما سياتي فلو كانت
العلتان من جهة اللفظ فقط نحو اجيمال تصغير اجمال جمع جمل
ففيه فرعيتان فان المجموع فرد المفرد والمصغر فرع المكبر وكلاهما
من جهة اللفظ او كانتا من جهة المعني فقط نحو حائض
وطامث ففي كل منهما فرعيتان التانيث وهو فرع التذكير والوصف
وهو فرع الموصوف وكلاهما من جهة المعني فلم تمنع منه الكسرة
ولا التنوين لانه لم يصر بذلك كامل الشبه بالفعل ثم اعلم
ان حاصل العلل الموجبة لمنع الصرف تسع الاولي صيغة
منتهي الجموع والثانية التانيث وهو ثلاثة انواع تانيث بالالف
معنوي كما سياتي المقصورة او الممدودة وتانيث بالتا الظاهرة
وتانيث معنوي كما سياتي والثالثة المعرفة والمراد هنا خصوص
العلمية لا غيرها من بقية المعارف لعدم مدخلية المضمر والمبهم

هنا لكونهما مبنيين والكلام في المعربات ولجعل ذي الاضافة او اللام
غير المنصرف في حكم المنصرف والرابعة العجمة والخامسة وزن الفعل
والسادسة زيادة الالف والنون والسابعة العدل والثامنة التركيب
والتاسعة الوصف وان من هذه العلل ما يقوم مقام علتين فيستقل
بالمنع بمفرده وهو شيئان صيغة منتهي الجموع والف التانيث المقصورة
او الممدودة اما وجه قيام الاول مقام علتين فلان كونه جمعا بمنزلة
علة وهي من جهة المعني ففيه فرعية المعني بالدلالة علي الجمعية
وكونه اقصي بمنزلة علة اخري وهي من جهة اللفظ ففيه فرعية اللفظ بخروجه
عن صيغ الاحاد العربية واما وجه قيام الثاني مقامهما فلانه زيادة
دالة علي التانيث لازمة لبناء ما هي فيه فلا يقال في حمراء حمر ولا في حبلي
حبل فالتانيث بمنزلة علة وهي من جهة المعني واللزوم بمنزلة علة
اخري وهي من جهة اللفظ كذا في الحاشية والذي في الحفني علي
الاشموني ان التانيث بمنزلة علة ترجع الي اللفظ ولزوم علامته
ترجع الي المعني وان منها ما لا يستقل بالمنع بل لا بد من علة ثانية
معه وهي السبعة الباقية وبعض الثامنة وهو التانيث بالتاء والتانيث
المعنوي وهذه علي قسمين ما يمنع منها مع الوصفية وما
يمنع مع العلمية ضرورة ان الوصف والعلمية لا يجتمعان لتنافي
مدلولهما فان مدلول العلمية الذات ومدلول الوصف حال من
احوالها فيمنع مع الوصف ثلاثة اشياء العدل كمثني وثلاث
ووزن الفعل كاحمر وزيادة الالف والنون كسكران ويمنع
مع العلمية هذه الثلاثة كعمر ويزيد وعثمان وثلاثة اخر
وهي العجمة كابراهيم والتانيث كطلحة وزينب والتركيب
كمعدي كرب اذا علمت ذلك علمت ان تسمية كل واحدة

من هذه

من هذه العلل السبعة وبعض الثامنة علة مجاز اذ كل واحدة
جزء علة فالعلة التامة الموجبة لمنع الصرف مجموع علتين او واحدة
تقوم مقامهما كما قاله بعضهم وقد اشار الشارح لمعظم ما تقدم
بقوله وهو ما كان علي صيغة منتهي الجموع الخ قوله وهو ما
كان الخ اي الاسم الذي لا ينصرف المشتمل علي علة تقوم مقام علتين
ما كان الخ اي هو الذي وجد علي وزن صيغة اي هيئة منتهي الجموع اي
اقصي الجموع اي لا يمكن ان يجمع جمع تكسير مرة اخري بعد حصوله
علي هذه الصيغة مثلا كلب يجمع علي اكلب ثم يجمع اكلب علي اكالب
وكذلك نعم يجمع علي انعام ثم يجمع انعام علي اناعيم واكالب واناعيم
لا يجمعان بعد ذلك فهما علي صيغة وقفت عندها جموع التكسير وقولنا
لا يجمع جمع تكسير لا ينافي امكان جمعه جمع سلامة نحو الصواحبات
جمع صواحب فصواحب لا يجمع تكسيرا بعد هذه الصيغة التي هي
عليها وان جمعت جمع سلامة علي صواحبات وانما لم يكن الجمع جمع
سلامة ضارا في دعوي ان صيغة صواحب جمع سلامة فلم تبلغ صواحب
اقصاها لان جمع السلامة لما كان لا يغير الصيغة لم يبطل نهاية الجمعية
علي جمع التكسير فهو بسبب ذلك كالعدم وضابطه عندهم كل جمع مكسر
بعد الالف تكسيره حرفان كمساجد او ثلاثة اوسطها ساكن
كمصابيح ولا فرق بين ان يكون اوله ميما كما مثل او غيرها كصوامع
وقناديل وسواء حذف منه الاخر كالناقص من الصيغة الاولي
نحو جوار او لا والحرف المشدد بحرفين فنحو دواب من الصيغة الاولي
ونحو نجاتي جمع نجتي من الثانية وبقولنا كل جمع مكسر خرج نحو تداني
وتواني فانهما مفردات مصدران لتداني وتواني وبقولنا اوسطها
ساكن خرج طواعية وكراهية وهما خارجان بالجمع ايضا لانهما مفردان

وخرج ملائكة ونحوه وبعضهم اخرجها باشتراط ان لا يكون في
آخر هذا الجمع تاء التانيث وقد علم من ضابطه المذكور شروطه وبقي
منها ان لا تلحقه تاء النسبة في الجمعية فخرج نحو ظفاري نسبة الي
ظفار بورن قطام مدينة باليمن تجلب منها الطيب المسمي
بالاظفار فهو مصروف لان اليا فيه للنسب تحقيقا وخرج نحو
حواري بالحا المهملة والرا بعد الالف وهو الناصر وجوالي وهو المختال
فكل منهما مصروف لان اليا فيه ملحقة بياء النسب لانه سمع من العرب
مصروفا فقدر فيه الانتساب وان لم يكن منسوبا حقيقة **قوله** او
كان مختوما بالف التانيث الممدودة اذ الف التانيث الممدودة عند
بعضهم هي الالف التي بعدها همزة وعند بعضهم الف بعدها
فتقلب هي همزة وعلي هذا فاطلاق الممدودة عليها مجاز لان الممدود
ما قبلها لا هي وهي تمنع مطلقا سواء كانت في علم كزكريا او نكرة
كصحراء او صفة كحمراء او جمع كاصدقا جمع صديق وصلحا جمع صالح
واغرا جمع غزي والف التانيث المقصورة هي الف لنيابة مفرده سواء
كانت في علم كرضوي اسم جبل بالمدينة او نكرة كذكري او صفة كحبلي
او جمع كمرضي وجرحي **قوله** او كان فيه العلمية والتركيب هذا شروع فيما
فيه علتان والعلمية كون الاسم علما لمذكر او مؤنث والتركيب جعل اسمين
بمنزلة اسم واحد وشرط تاثيره منع الصرف مع انضمامه للعلمية كونه
مزجيا ليس عدديا ولا مختوما بويه فخرج المركب الاضافي فانه يجري
علي جزئه الثاني بعد التركيب ما جري عليه قبله من الصرف
وعدمه كغلام زيد وابي هريرة واما جزؤه الاول فيعرب بالحركات
الثلاثة لفظا او تقديرا وخرج المركب الاسنادي نحو شاب قرناها
وتابط شرا فانه مبني محكي علي حالة قبل العلمية فلم يكن له حظ في

منع الصرف لان منع الصرف مخصوص بالمعربات كذا قيل وللقائل
ان يقول الجملة من حيث هي جملة قبل جعلها علما مبنية وان كانت
اجزاؤها معربة وبعد العلمية معربة اعرابا تقديريا لاشتغال الحرف
الاخير بحركة الحكاية فتكون من المعربات تقديرا لا من المبنيات
واذا كان كذلك فينبغي ان يحكم عليها بالانصراف او بعدمه لان عدم
ظهور الاعراب لا ينافي الانصراف وعدمه كما في عصا وحبلي
وموسي ويمكن ان يقال الحكاية مانعة من اعتبارها اسما واحدا
حتي يحكم عليها بالانصراف او بعدمه وخرج ايضا المركب التقييدي
مطلقا التوصيفي وغيره كجملة الشرط كالحيوان الناطق وان قام زيد
علمين وخرج ايضا المركب العددي كخمسة عشر فانه مبني علي فتح
الجزئين الا اثني عشر واثنتي عشر فان الجزء الاول منهما يعرب
اعراب المثني والجزء الثاني مبني علي الفتح وخرج المزجي
المختوم بويه فانه مبني علي الصحيح وقد اشار الي هذه
الشروط الشارح بالمثال في قوله نحو معدي كرب وحضرموت
وبعلبك فيرفع الجزء الثاني بالضمة وينصب ويجر بالفتحة بلا
تنوين والجزء الاول باق علي حاله من السكون كمثال الشارح
او الفتح كما مثلنا وهذا هو الافصح ويجوز فيه الصرف والبنا
قوله او العلمية والتانيث سواء كان التانيث لفظيا او معنويا
اما المعنوي فهو ان يكون اللفظ المجرد عن التا والالف موضوعا
في الاصل لمؤنث سواء سميت به مؤنثا حقيقيا كزينب
علم امراة او مذكرا حقيقيا كالمثال علم رجل او يكون في الاصل
لمذكر ثم جعل علما لمؤنث كزيد علم امراة وهذا التانيث انما يكون
بتاء مقدرة لظهورها في التصغير وشرطه مع انضمامه للعلمية

واحد من امور اربعة اما زيادة الاسم علي ثلاثة احرف كزينب وسعاد لان الحرف الرابع ينزل منزلة تاء التانيث واما تحرك الوسط من حروفه نحو سقر اسم لجهنم لان الحركة قامت مقام الرابع القائم مقام التاء واما كونه اعجميًا كجور بضم الجيم وحمص اسمي بلدين واما كونه منقولا من مذكر نحو زيد اذا سمي به امراة لانه حصل بنقله الي التانيث ثقل عادل خفة اللفظ كثقله بالتاء هذا مذهب سيبويه والجمهور فان لم يوجد فيه واحد من هذه الاربعة نحو هند ودعد جاز فيه الوجهان والمنع اجود عند سيبويه واما التانيث اللفظي فهو ان يكون اللفظ ملحقا باخره علامة التانيث سواء كان موضوعا لمذكر كطلحة وحمزة او لمؤنث كفاطمة وان كان الثاني معنويا ايضا ولا شرط له غير انضمامه للعلمية اذا علمت ذلك علمت ان اقسام التانيث لفظي ومعنوي كفاطمة علم امراة ولفظي فقط كطلحة وحمزة علمي رجلين ومعنوي فقط كزينب وسعاد علمي امراتين وهذا ظاهر او علمي رجلين نظرًا للاصل وقد اشار الي ما تقدم ابن مالك بقوله … … …

… كذا مؤنث بهاء مطلقًا … وشرط منع العار كونه ارتقي …

… فوق الثلاث او كجور او سقر … او زيد اسم امراة لا اسم ذكر …

… وجهان في العادم تذكيرا سبق … وعجمة كهند والمنع احق …

قوله او كان فيه العلمية والعجمة العجمة كون اللفظ مما لم تضعه العرب وشرط منعها مع العلمية ان يكون ما هي فيه علمًا في لغة العجم قبل استعماله في اللغة العربية علما وهذا ما جزم به ابن الحاجب ووافقه ابن مالك وهشام وهو ظاهر قول سيبويه لكن جمهور النحويين علي انه لا يشترط وانما الشرط ان يكون علمًا في اول استعمال العرب

وبه جزم

وبه جزم الرضي وقال الاتي ان قالون اسم جنس في العجم بمعني الجيد ثم نقلته العرب الي العلم فلم ينصرف فصار غير منصرف وشرطها ايضا عند سيبويه واكثر النحاة تحرك الوسط ورجحه الرضي والمتاخرون واما عند ابن الحاجب وجماعة فالشرط احد امرين اما تحرك الوسط او زيادة حروف الاسم علي ثلاثة قال الاشموني ويتحصل في الثاني ثلاثة اقوال احدها ان العجمة لا اثر لها مطلقًا وهو الصحيح ان ما تحرك وسطه لا ينصرف وفيما سكن وسطه وجهان الثالث اما تحرك وسطه لا ينصرف وما سكن وسطه ينصرف وبه جزم ابن الحاجب واعلم ان اسماء الانبياء وكذا الملايكة اعجمية الا اربعة من كل منظومة في قوله … … …

… هود شعيب صالح محمد … اوضاعها في العجم ليست توجد …

… رضوان مالك نكير منكر … امثالها في حكم ما قد ذكروا …

لكن رضوان ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون بخلاف بقية الاربعة فانها مصروفة وكذا جميع اسماء الانبياء لا تنصرف الا سبعة منظومة في قوله … … …

… تذكر شعيبًا ثم نوحًا وصالحًا … وهودًا ولوطًا ثم شيثًا محمدًا …

قوله او العلمية ووزن الفعل اي وزن مختص في لغة العرب بالفعل اصالة بمعني ان الواضع وضعه اصالة للفعل ولم يوجد في الاسماء العربية من غير شذوذ الا منقولا عن الفعل كشمّر بتشديد الميم علم فرس وما بقم اسم نبت يصبغ به معروف فعجمي فلا ينصرف يضر في اختصاص هذا الوزن بالفعل لما تقدم من تقييد الاسماء بالعربية وكضرب علي وزن المجهول علم رجل من غير اعتبار ضمير والا بان اعتبر مع الضمير كان من العلم المحكي واما دئل بضم الدال وكسر الهمزة فشاذ وقد تقدم

انا قلنا من غير شذوذ فان لم يكن الوزن مختصا بالفعل فشرطه
ان يكون في اول الاسم الذي على وزن الفعل حرف زايد كما يزاد
في اول المضارع اي حرف من احرف المضارعة نحو احمد ويزيد وتغلب
ويشكر اعلاما لاشخاص معينة فهي ممنوعة من الصرف لانها مبدوة
بحرف خاصة بالمضارع فلم تكن في اصل الاسم وها هنا كلام نفيس
فانظره في الحاشية **قوله** او العلمية وزيادة الالف والنون اي
زيادتهما على حروف الكلمة الاصلية فلا منع فيما هما فيه وهما
اصليتان كمستعان او احدهما كتبيان واذا تجاذب الكلمة اصلان اصل
يقتضي الزيادة واصل يقتضي عدمها جاز الصرف وعدمه نحو شيطان
ان كان من شطن بمعني بعد انصرف لاصالة النون وان كان من شاط
شيطا اذا اهلك لم ينصرف ومثل ذلك حسان من الحسن او الحس
وعفان من العفة او من العفونة **قوله** او العلمية والعدل نحو عمر
العدل في اللغة له معان منها نقيض الجور وفي الاصطلاح تحول
الاسم عن صيغته الاصلية الي صيغة اخري مع اتحاد المعني
من غير اعلال ولا الحاق فخرج بقولنا مع اتحاد المعني المشتق فانه
يختلف المعني فيه وفي المشتق منه فضارب قد خرج عن الضرب
كما خرج عن لفظه بخلاف نحو ثلاث فانه لم يتغير عن المعني
التكراري المستفاد من ثلاثة ثلاثة وبقولنا من غير اعلال ما تغير
للاعلال كمقام فان اصله مقوم كمذهب نقلت حركة الواو الي القاف
فصار مقوم لتحركت الواو بحسب الاصل وانفتح ما قبلها الان
فابدلت الفا فصار مقام فهذا الابدال لا عدل عندهم لان التغيير
للاعلال وبقولنا ولا الحاق نحو كوثر لانه اخرج عن الصيغة بزيادة الواو
فيه لغرض من الالحاق بجعفر ثم ان العدل نوعان تحقيقي وهو

الذي

الذي يدل عليه دليل غير منع الصرف وتقديري وهو الذي لا يدل عليه
الا منع فالتحقيقي يمنع الصرف مع الوصفية نحو مثني وثلاث ورباع
والتقديري يمنع مع العلمية نحو عمر فانه لم يوجد الاعلام غير منصرف
ولم يكن فيه تقدير سبب اخر مع العلمية سوي العدل فقدر فيه لئلا
يلزم هدم قاعدتهم في كون الاسم غير منصرف بسبب واحد فقيل انه
عدل عن عامر كزفر معدول عن زافر **قوله** او الوصف والعدل
تقدم معني العدل واما الوصف فهو اسم يدل علي ذات مبهمة وحال
من احوالها ولو عبر بالوصفية بدل الوصف لكان اولي لان تقدير
كلامه او وجد في الاسم الوصف والعدل وهذا غير صحيح لان
الوصف اسم كما مر فكيف يوجد في الاسم اذ يلزم عليه ظرفية
الشيء في نفسه وشرط تاثير الوصفية منع الصرف مع علة اخري
الاصالة اي ان يكون اللفظ موضوعا للمعني الوصفي اولا وان غلبت
اسميته بعد ذلك فلا يضر ان يراد به المعني الوصفي ذات معينة مع
ملاحظة حالها او بدون تلك الملاحظة بعد ان كان موضوعا
للدلالة علي ذات مبهمة وحال من احوالها بخلاف العكس ولذا
قال ابن مالك بقوله

والغي عارض الوصفية ❁ كاربع وعارض الاسمية ❁

قوله مثني معدول عن اثنين اثنين وثلاث معدول عن ثلاثة
ثلاثة ورباع معدول عن اربعة اربعة ومثلها مثلث ومربع لان
كلا منهما معدول عن مكرر فان الاصل تعدد اللفظ عند تعدد
المعني وتكرره وحيث لم يتعدد اللفظ علم انه معدول عن مكرر
واختلفوا فيما وراء ذلك الي عشار ومعشر هل جاء ام لا والصواب
مجيئه **قوله** او الوصف وزيادة الالف والنون تقدم شرط الوصف

هو الاصالة واما الالف والنون فيه فشرطهما ان لا يكون مونث
ما هما فيه علي فعلانة عند الاكثر وهو الراجح وقيل الشرط وجود
فعلا في مونثه ويظهر اثر الخلاف فيما لا مونث له اصلا فعلي
الاول يمنع من الصرف لانتفاء فعلانة الذي هو شرط في منع الصرف
وعلي الثاني يصرف لعدم وجود فعلا الذي هو الشرط ومن ثم اختلفوا
اذا جرد من ال والراجح المنع بناء علي الاول **قوله** فهذه كلها اي الاسماء
المذكورة ونحوها **قوله** او تل ال سواء كانت معرفة كقولهم وانتم كفون
في المساجد او موصولة كقوله
ما انت باليقظان ناظره ❁ اذ انسيت بمن هوّاه ذكر العواقب
بناء علي ان ال توصل بالصفة المشبهة او زائدة كقوله
رايت الوليد ابن اليزيد مباركا
ومثلها ام في لغة طي كقوله
أإن شمت من نجد بريقا تالقا ❁ تبيت بليل ام ارمد اعتادا ولقا
ثم اعلم ان فيما لا ينصرف اذا اضيف او تبع ال ثلاثة اقوال
احدها ان يكون باقيا علي منعه من الصرف مطلقا ثانيها ان
يكون منصرفا مطلقا ثالثها التفصيل وهو انه ان زالت
منه علة فمنصرف نحو باحمدكم وبعثمانناء فان العلمية زالت لان الاعلام
لا تضاف حتي تنكر وان بقيت العلتان فلا نحو باحسنكم **قوله**
وللجزم وهو لغة القطع مطلقا واصطلاحا قطع الحركة او
الحرف من الفعل المستقبل **قوله** علامتان السكون هو لغة ضد
الحركة واصطلاحا ما ذكره الشارح ايضا **قوله** سقوط حرف العلة
اي من الفعل المستقبل وقوله او النون اي من الامثلة الخمسة
وقوله للجازم اي لاجله فان قلت حيث كان السكون اصطلاحا

حذف

حذف الحركة كما ذكره الشارح كان المناسب ان يقول المتن وللجزم علامة
الحذف ويكون الحذف شاملا لحذف الحركة وهو السكون ولحذف
حرف العلة وحذف النون قلت انه اراد التصريح بالمقصود
فان قلت العلامتان المذكورتان هما نفس الجزم اذ هما حذف
الحركة او الحرف والجزم هو ذلك فقد جعل الشي علامة لنفسه
وذلك غير معهود قلت هذا الاشكال ساقط اما علي ان
الاعراب معنوي فظاهر ان الجزم غير السكون والحذف لان
الجزم تغيير مخصوص علامته السكون وما ناب عنه واما علي
ان الاعراب لفظي فالتغاير بالاجمال والتفصيل في الخط
اي منه وقوله تبعا حال من الواو اي حالة كونها تابعة
لالتقاء الساكنين علة لحذفها في اللفظ وفي بعض النسخ لالتقا
الساكنين وعليها كتب الشيخ النبتيتي حيث قال ليس حذفها
في الخط لدفع التقا اي اجتماع الساكنين وان كان حذفها في اللفظ
لدفع ذلك من نحو لتبلون بواوين ونون خفيفة
بوزن ترجمون حذفت ضمة الواو الاولي للتثقل فالتقي ساكنان
فحذفت الواو الاولي التي هي لام الفعل لالتقاء الساكنين وانما لم
تحذف واو الضمير لانها نائب الفاعل فهي عمدة وكلمة بخلاف لام
الفعل فانها جزء كلمة وحذف الجزء اخف من حذف الكلمة فصار
لتبلون فادخلت نون التوكيد المشددة وهي بنونين علي
الرفع فاجتمع ثلاث نونات حذفت نون الرفع لتوالي النونات
ولما حذفت نون الرفع التقا ساكنان الواو والنون المدغمة
ولم تحذف الواو لعدم ما يدل عليها بل حركت بما يناسبها
وهو الضم لكونه حقها فقيل لتبلون ولم تحذف النون

لفوات الغرض الذي جي بها لاجله وهو التوكيد واعراب هذا الفعل
ان تقول اللام موطئة للقسم وتبلون فعل مضارع بجماعة الذكور
المخاطبين مبني للمفعول مرفوع وعلامة رفعه النون المحذوفة
لتوالي الامثال والواو نايب الفاعل في محل رفع والنون للتوكيد
فان قلت قد جمع بين ثلاث نونات نحو النساجتن في الماضي
ويجنن في المضارع قلت لما كان منهما نونان من نفس الكلمة وواحدة
زايدة جاز ذلك بخلاف نحو لتبلون فان الاولي للرفع وثنتان
للتوكيد فالثلاثة زوايد علي اصل الكلمة والثقل انما يحصل بالزوايد
قوله مواضع جمع موضع باعتبار الافراد الشخصية فلا يرد ان
السكون ليس له الا موضع واحد والحذف له موضعان كما تقدم
نظيره او انه اراد بالجمع ما فوق الواحد بالنسبة للحذف وغلبه
علي السكون **قوله** ولم يتصل باخره شي اي مما يوجب بناه او
ينقل اعرابه من نوني النسوة والتوكيد او ضماير الفاعلين خلافا
للشيخ الشنواني حيث اقتصر علي الثاني فان الجازم اذا دخل
علي ما فيه نون النسوة نحو لم يرضعن كان مبنيا علي السكون
محله جزم **قوله** ما لم يكن في اخره الف الخ لو اسقط في لكان
اظهر لان اثباتها يوهم ان اخر الفعل المعتل غير حرف العلة
وليس كذلك واذا كان حرف العلة هو الاخر يلزم علي اثباتها ان
يكون الشي ظرفا لنفسه ويجري ذلك في امثال هذه العبارة **قوله**
حرف علة اي اصلي فان كان غير اصلي بان كان بدلا من همزة
كيقرا من القراة ويقري من اقرا الضيوف ويوضو ثم دخل
الجازم جاز حذفه وتركه بناء علي الاعتداد بالابدال وعدمه
كما قاله الشارح في شرح الازهرية **قوله** وعلامة جزمها

٤٢

حذف حرف العلة وذلك لان الجازم لما دخل ووجد الاخر منها ساكنا
فلم يمكنه تجديد الجزم فيه بالسكون وكان ذلك الاخر لضعفه شبيها
بالحركة تسلط عليه بحذفه نعم لو اتصل باخر الفعل
نون النسوة او التوكيد وجب بقا حرف العلة نحو لم يخشين
ولم يرمين ولم يدعون **قوله** وهي كل فعل الخ الاولي اسقاط
كل لانها للافراد والتعريف للماهية لكنه لما لاحظ معني الضابط
اتي بها لبيان الاطراد اي التنصيص علي كل فرد فرد **فصل**
هو لغة الحاجز بين الشيئين واصطلاحا عبارة عن الالفاظ المعينة
الدالة علي تلك المعاني المخصوصة علي الظاهر عند السيد وهو مصدر
يحتمل ان يكون بمعني الفاعل وان يكون بمعني المفعول والمعني علي
الاول هذه الالفاظ المعينة الدالة علي المعاني المخصوصة فاصلة
ما بعدها عما قبلها لتميزها عنهما وعلي الثاني مفصولة عنهما وهذا
بالنظر للاصل كما قاله الشبراملسي والا فهو من قبيل علم الجنس
فهو ملحق بالاعلام الجامدة غير مراعي فيها معناها الاصلي فلا حاجة
لجعله بمعني فاعل او مفعول في ذكر الجار والمجرور متعلق
بمحذوف صفة لفصل حاصل بمعني محصول اي محصل
الكلام الطويل المتقدم من اول باب علامات الاعراب الي
هنا من فيه للبيان اي الذي هو اول علامات الاعراب ممتد الي هنا
ولا يصح ان يكون من هنا لابتدا الغاية كقولهم سرت من البصرة اذ
السير ثابت في المبتدا دون المذكور هنا الي ان الي متعلقة بمحذوف كما اشار
اليه بعضهم تمرينا مفعول لاجله اي ذكر المص ذلك لتمرين المبتدي
اي تكرير التعليم له ليسهل عليه وهذا جواب عما يقال هل المص اخترع
هذا الصيغ او مسبوق به وحاصله اي ما تقدم المعرب

قسمان مبتدا وخبر وفيه الاخبار بالمثنى عن الجمع وصح ذلك مع ان
الخبر عين المبتدا اما لان المراد بالمعربات الجنس الصادق بالاثنين
فال فيه للجنس والقاعدة ان ال الجنسية اذا دخلت علي جمع بطل
منه معني الجمعية واما لان كل قسم متعدد فالجمع باعتبار تعدد
نوع كل قسم فالمثني في معني الجمع فالمطابقة موجودة نظرا
للمعني علي حد فاذا هم فريقان يختصمون والحاصل انه لا
من التاويل في المعربات ليوافق قسمان او عكسه والمراد جنس المعرب
من حيث هي لا بقيد كونها معربة بالحركاة ولا بقيد كونها معربة
بالحروف فلا يلزم تقسيم الشيء الي نفسه والي غيره وكونها قسمين
بالاستقراء يعرب بالحركات اي وجوداً او عدماً فدخل فيه المعرب
بالسكون وبذلك اندفع ما يقال ان المعرب بالسكون لا يدخل في المعرب
بالحركات او بالسكون لا حاجة اليه لدخوله فيما يعرب بالحركاة
كما تقدم يعرب بالحروف اي وجوداً او عدماً فدخل فيه المعرب
بالحذف اي وبذلك اندفع ما يقال ان المعرب بالحذف لا يدخل
او بالحذف اي حذف احد الاحرف الاربعة وفيه ما تقدم اربعة
انواع جمع نوع والمراد اربعة ابواب ولفظ انواع زائد للتاكيد وللمبادرة
الي بيان ان المراد بقوله اربعة الانواع الافرادية لان الافراد اكثر
من ذلك بل لا تنحصر ولم يقتصر الشيخ رحمه الله علي التفصيل حيث
لم يكتف بقوله فالذي يعرب بالحركات الاسم المفرد الخ بل اجمل اولاً حيث
قال اربعة انواع الخ محافظة علي فائدة الاجمال ثم التفصيل الاسم
المفرد وجمع التكسير اي الا ما الحق منهما بالمثني وجمع المذكر السالم ككلا فانه
مفرداً اللفظ لحق بالمثني في اعرابه ان اضيف لمضمر وسنين وبابه
فانه جمع تكسير الحق بجمع المذكر السالم في اعرابه وكلها المراد الكل

المجموعي ولذا قال الش اي مجموع الانواع الاربعة وهذا اذا نظرنا لكلام المص
بقطع النظر عما استثناه بان يراد بضمير كلها ما يشمله وانما كان الكل المجموعي
للتخلف عن الحكم المذكور في بعض الافراد الداخلة تحت كل وهو المستثني
من اول الامر بان يكون المراد بالضمير غيره فيكون من الكل الجميع لانه
ليس هناك افراد مما دخل تحت كل تخلفت عن الحكم المذكور لعدم دخول
ما تخلف تحتها قال العلامة الشنواني بل يصح ان يراد الجميع مطلقا ولا
يضر التخلف الذي ذكره الش لان المص قد استثني ما تخلف فيه ذلك بقوله
الآتي وخرج الخ والحاصل انه لا حاجة لما ذكره الشرح بان
يراد بالكل الكل الجميعي لان المص اخرج ما دخل فيه مما خالف الاصل
هذا اي المذكور من كون مجموع الانواع الاربعة ترفع بالضمة الخ
هو الاصل في المعربات جمع المونث السالم اي مما يصدق
عليه لا نفسه اي لفظ جمع اذ هو ينصب بالفتحة كما لا يخفي والاسم
الذي لا ينصرف اي ما يصدق عليه هذا الاسم نحو احمد لا نفسه اي لفظ
الاسم الذي لا ينصرف لانه ليس فيه شيء من موانع الصرف والمراد
ما لم يضف او يدخل ال فلا تغفل المعتل الآخر اي ما يصدق
عليه هذا الاسم وهو يغزو ويخشي ويرمي ونحوها انظر ما مر ان قلت
لا حاجة الي تقييد المعتل بالآخر ولا فائدة له لان المعتل في
اصطلاح النحاة يختص بما آخره حرف علة والتعميم اصطلاح صرفي
قلت ان سلم ذلك ففائدة التقييد بيان الواقع ودفع التوهم
والحاصل ان المعتل عند النحويين ما كان آخره حرف علة وعند
الصرفيين ما فيه حرف علة سواء كان اوله او وسطه او آخره فهو اعم
مطلقا عند النحاة فيجتمعان في نحو يخشي ويدعو ويرمي وينفرد
المعتل عند الصرفيين في نحو وعد بحذف آخره وتقدم انه

ينصب بفتحة مقدرة علي الالف وظاهرة علي الواو واليا فان قلت
لم لم يحملوا النصب في هذا الفعل المعتل علي الجزم فيكون بحذف
آخره كما ان الجزم كذلك كما حملوا نصب الافعال الخمسة علي جزمها
فكانا بحذف النون قلت اجيب بانه انما كان ذلك في
الافعال الخمسة لتعذر الاعراب بالحركة فيها بخلاف ما هنا فان
نصبا بحركة مقدرة علي الالف ظاهرة علي الواو واليا علي الاصل
التثنية وجمع المذكر السالم اي ما يصدقان عليه نظير
ما مر لا لفظهما لان لفظ التثنية مصدر ولفظ جمع ليس هو
الجمع والاسماء الخمسة اي ما تصدق عليه لا هي نفسها كما
مر اي تعرب بالحرف في احدي لغاتها بالشروط السابقة وتسمي
لغة الاتمام وفيها لغتان القصر وهي لزوم الالف في الاحوال
الثلاثة والاعراب بالحركات الثلاثة مقدرة عليها كالفتي والنقص
وهو حذف احرف العلة والاعراب بالحركات الظاهرة علي ما قبلها
كما هو مبسوط في المطولات والافعال الخمسة اي ما
تصدق عليه كما مر وكونها خمسة باعتبار صيغها اما باعتبار معانيها
فتزيد علي ذلك كما سبق فاما التثنية مصدر اريد به اسم
المفعول اي المثني كما سبق وقال بعضهم انه في الاصل مصدر
نقل الي الكلمة المخصوصة وليس هو اسم مفعول لا قبل النقل ولا
بعده بل من قبل النقل مصدر وبعد النقل اسم للكلمة المخصوصة
وليس هو من اطلاق المصدر علي اسم المفعول مجازا فعلي هذا يكون
حقيقية عرفية لتبادر هذا المعني وهو الكلمة المخصوصة الي الذهن
عند الاطلاق وهو علامة الحقيقية والحاصل ان اطلاق
التثنية علي الكلمة المخصوصة اما مجازا او حقيقية عرفية

فترفع

فترفع بالالف وتنصب وتخفض باليا علي اللغة المشهورة ومقابلها
الزامه الالف واعرابه كالمقصور وعليه لا وتران في ليلة وان
من العرب من يلزمه الالف ويعربه كالمفردات فيقول جا الزيدان
بضم النون ورايت الزيدان بفتحها ومررت بالزيدان بكسرها
ولو سمي به اي المثني جاز اعرابه كاصله واعرابه اعراب
ما لا ينصرف مع لزوم الالف كعمران واما جمع المذكر السالم
الخ ولو سمي به او بما الحق به جاز اعرابه كاصله واعرابه كحين
في لزوم الياء وظهور حركات الاعراب علي النون مع التنوين ما لم
يكن اعجميا والا امتنع التنوين واعرب اعراب ما لا ينصرف كقنسرين
وجاز الجامعة يعربون في لزوم الواو والاعراب علي النون منونة وجاز
اعرابه كهارون في لزوم الواو والاعراب علي النون غير منونة للعلمية وشبه
العجمة وجاز لزوم الواو وفتح النون وانظر علي هذا الاخير هل
الاعراب بحركات مقدرة علي النون او الواو وفي الشيخ خالد علي التوضيح
ان هذا انظر من يلزم المثني الالف ويكسر النون ويقدر الاعراب
وقضيته ان تقدر الحركات ههنا علي الواو قال ابن قاسم العبادي
فيرفع بالواو المضموم ما قبلها لفظا وهو ظاهر او تقديرا نحو والهم عندنا
لمن المصطفين والاعلون المكسور ما قبلها لفظا وهو ظاهر
او تقديرا نحو والهم عندنا لمن المصطفين فان اصله المصطفيين
تحركت الياء الاولي وانفتح ما قبلها قلبت الفا ثم حذفت الالف لالتقاء
الساكنين وابقيت فتحة الفا دليلا عليها واما الاسماء الخمسة
فترفع الخ اي في احدي لغاتها الي اخر ما مر وتنصب وتجزم
بحذفها وقد ورد حذف النون لغير ناصب وجازم نثرا ونظما قرئ
قالوا ساحران تظاهرا اي تتظاهرا فادغمت التاء في الظا وفي الحديث

لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وقال الشاعر
ابيت اسري وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الزكي
ولا يقاس على ذلك وانما جاز حذفها حملا على اصلها الذي هو
الضمة فانها حذفت تخفيفا كقراءة ابي عمرو ويأمرْكم باسكان الرا
واذا اجتمعت هذه النون مع نون الوقاية جاز الاثبات مع الفك
والادغام وجاز الحذف والمحذوف عند سيبويه ورجحه ابن مالك
نون الرفع واكثر المتاخرين على انه نون الوقاية علامة
الاعراب الاضافة بمعنى اللام على ان الاعراب معنوي وبيانية
على انه لفظي اي هذا باب بيان
حقايق الافعال وانما قدرنا حقايق لانه ذكر حقايق الافعال بالمثال
بقوله نحو ضرب الخ وذلك بناء على ما قاله ابن مالك الحاجب من ان
التعريف يفاد بالمثال الاصطلاحية اي لا الافعال
اللغوية التي هي جمع فعل بفتح الفا وهو المصدر اي الحدث الذي
يحدثه الفاعل من قيام او قعود او غير ذلك لانها لا تنحصر في
الثلاثة واخذ الش هذا القيد من التقسيم الى ثلاثة لان ذلك ليس
الا للافعال الاصطلاحية ولذا لم يحتج المتن الى التصريح بهذا
القيد قال فيه للعهد الذهني بخلافها في قوله الافعال ثلاثة الخ فانها
للعهد الذكري لتقدم ذكر مدخولها في الترجمة والمراد بيان انواع تلك
الافعال لا صيغتها الخ لانها لا تنحصر في ثلاثة اي بيان انواعها من حيث
زمانها لا بالنظر الى غيره من التجدد والزيادة وغيرها جمع
فعل اي بكسر الفا وهو جنس تحته ثلاثة انواع فكان الاخصر ان يعبر
المتن بالمفرد الذي هو الجنس ولكنه اراد مزيد البيان للمبتدي ولاجل
ذلك ذكر الافعال ثانيا بالاسم الظاهر والا فكان الاخصر ان يقول وهي

ثلاثة لا رابع لها اخذ الحصر من هذه الجملة لانها مفيدة
له لان لام الجنس اذا دخلت على مبتدا كما هنا كانت منحصرا
فيما بعده فالمعنى الافعال منحصرة في ثلاثة كما انها اذا دخلت
على جزاء كان منحصرا فيما قبله كقولك زيد الامير قال الشيخ علي
الاجهوري منحصر في مخبر به وفا مبتدا بلام جنس عرفا وان
عري عنها وعرف الخبر باللام مطلقا فبالعكس استقر ودليل
الحصر في الثلاثة ان الفعل ان تاخر التلفظ به عن وقوعه وانقطاعه
فهو الماضي او قارن بعض وجوده فهو الامر او تقدم التلفظ به على
الفعل فهو المضارع ماض قدم الماضي على المضارع ثم المضارع
على الامر اقتداء بالكتاب العزيز فان الله سبحانه وتعالى ذكر اولا
الماضي بقوله انما امره اذا اراده وهو ماض ثم ان يقول وهو المضارع
ثم كن وهو الامر وهو هاهنا دال لا هذا الخصوص الماضي وسيأتي
حد خصوص المضارع والامر واما حد مطلق الفعل الشامل للثلاثة
فقد تقدم ذكره في باب الاعراب مستوفي فارجع اليه ان شئت
دل على حدث الخ اي دل بحسب الوضع دلالة تضمنية على حدث
الخ بان يكون جزء معناه حدثا مقترنا بزمان ماض بحسب الوضع بان يكون
الحدث والزمان معتبرين في المعنى الوضعي اي فعل فهم منه حدث
مقترن ذلك الحدث بحسب الوضع بزمان ماض اي الى ان الحدث
والزمان اصطحبا في الوضع لهما فحساوى قول بعضهم ما دل على حدث
وزمان كما يأتي فلا يعترض بانه لا يقتضي دخول الزمان في الفعل
اه محشي ملخص ملخصا اقول قوله بان يكون جزء معناه الخ لا يصح
لان الحدث المقترن بالزمان الماضي ليس جزء المعنى بل هو تمام المعنى
كما يدل على ذلك تفسيره حاصل معنى التركيب بقوله اي فعل

فيه منه حدث مقترن لخو اذا كان كذلك فلم يصح قوله
قبل اي دل بحسب الوضع دلالة تضمنية بل كان الصواب ان
يقول دلاله مطابقية لان الدلالة علي الحدث المقترن بالزمان
اي المصطحب معه في الوضع دلالة علي تمام المعني فهي
مطابقية لا علي جزئه فتكون تضمنية وانما دلالة التضمن هي الدلالة
الحدث فقط او الزمان فقط هكذا اظهر فتامل بانصاف والحاصل
كما قال سبط الرهاوي في حاشيته علي البخاري ان الفعل يدل علي
الحدث والزمان مطابقة وعلي احدهما تضمنا وعلي الفاعل والمكان
التزاما وقيل علي كل منهما مطابقة ولم يتعرض للنسبة مع تصريح
غيره بانه يدل عليها ايض بزمان ماض المراد بالماضي اللغوي
فلا دور في التعريف ولا يقال هذا الحد غير مانع لصدقه علي
المضارع المجزوم بلم او لما اختها لان دلالته علي الزمان الماضي
عارضة نشأت من لم او لما وهو موضوع للمستقبل والاعتبار
انما هو باصل الوضع وقبل تاء التأنيث الساكنة بيان
لعلامته بعد ذكر تعريفه والمراد الساكنة اصالة فلا يرد انها تحرك
لعارض كما مر فان قلت كثير من الفعل الماضي لا يقبل
هذه التاء كفعل التعجب وحب من حبذا وخلا وعدا وحاشا
اجيب بان تلك الافعال تقبل بالنظر الي اصلها لكن طرا لها
انها لزمت استعمالات خاصة لا تقبل معها التاء وذلك انهم
التزموا تذكير فاعلها فان فاعل فعل التعجب يرجع الي ما وهي
بمعني شيء عظيم وفي فاعل خلا وحاشا وعدا الخلاف الاتي في
الاستثناء من انه ضمير يرجع الي البعض المفهوم من الكل والمصدر
وفاعل حب هو ذا وهو من الامثال وهي لا تغير والعبرة باصل

الوضع

الوضع فقوله وقبل اي بالوضع اي مشابه اشارة الي
وجه تسميته بالمضارع يعني انه يسمي مضارعا من المضارعة
التي هي في اللغة المشابهة ووجه المشابهة انه اشبه الاسم في اربعة
في الابهام والتخصيص فان يضرب يحتمل الحال والاستقبال فان
قلت الآن تخصص بالحال وغدا تخصص بالاستقبال كقولك
رجل والرجل وفي قبول لام الابتدا نحو ان زيدا ليضرب كما تقول
ان زيدا الضارب وفي جريانه علي حركات اسم الفاعل وسكناته
كيضرب فانه بوزن ضارب والمراد مطلق الحركة لا شخصها فيدخل
فيه نحو يقتل بالقياس الي اسم فاعله وهو قاتل ولهذا اعرب دون
اخويه ورد ذلك ابن مالك بما يطول فراجعه وهو
ما دل علي حدث مقترن باحد زماني الحال والاستقبال اي فعل
دل بحسب الوضع بالتضمن علي حدث بان يكون جزء معناه حدثا
مقترنا باحد زمانين بحسب الوضع بان يكون الحدث واحد الزمانين
معتبرين في المعني الوضعي ه محشي ملخصا وفيه ما تقدم قريبا
من المناقشة وخرج بقوله بحسب الوضع اسم الفاعل المستعمل في
زمان الاستقبال نحو انا ضارب غدا لان الواضع لم يجعل الزمان
جزء معناه وكذلك اسم الفعل المضارع كوي بمعني اتوجع ولا
يشكل المضارع المنفي بلم نحو لم يضرب فيكون التعريف غير جامع لان
دلالته علي الزمان الماضي عارضة والصحيح عند كثير منهم ابن
الحاجب ان المضارع مشترك بين زماني الحال والاستقبال اشتراكا
لفظيا كما ان الاسم يكون مشتركا بين المعاني العديدة كالعين للباصرة
والجارية وعين الذهب وغير ذلك فيكون موضوعا للحدث والزمان
الحالي تارة وللحدث والزمان الاستقبالي تارة اخري فهو حقيقة

فيهما علي الاصح عندهم مقترن بزمانين بوضعين وبالنظر الي كل وضع
مقترن بواحد فقول الشارح مقترن باحدها اي بوضع واحد فيكون
جاريًا علي الارجح   زمانى الحال والاستقبال الحال هو القدر المشترك
بين الزمانين ولاجل ذلك يقال زيد يصلي الان مع بعض صلاته ماض
وبعضها مستقبل ويعرف ايض بانه المقارن وجود لفظه لوجود جزء
معناه نحو زيد يكتب الان فيكتب مضارع بمعنى الحال وجود لفظه
مقارن لوجود بعض الكتابة لا لوجود جميعها والحاصل ان الحال
نهاية الماضي وبداية المستقبل فهو زمانين وليس بزمان لان طرف
الزمان جزء لا يتجزا والزمان مركب من جزءين فصاعدًا واذا عرفت
ذلك فقولهم الحال اسم للحاضر فيه تسامح لما علمت ولان الزمان لا
يستقر لحظة عين كذا قاله الشبيتي وناقشه في الحاشية بقوله وقوله لان
طرف الزمان الخ فتامل مع قوله انه طرفا الزمان فان الطرفين اثنان
فتامله والاستقبال نقيض الاستدبار والمراد الزمان المستقبل
اي الآتي   وقبل لم بيان لعلامته بعد ذكر تعريفه والمراد بقبول
لم صحة دخولها عليه واثرها علي غيرها لانه اشد عوامله ولان لها
امتزاجًا بتغيير معناه الي الماضي حتى صارت كجزئه   وامر
هو لغة نقيض النهي وجمعه امور واصطلاحًا ما ذكره الش
ما دل علي طلب حدث يعني الذي فعل دل بحسب الوضع بصيغته
وقوله علي طلب حدث من اضافة الصفة للموصوف اي حدث مطلوب
حاصل ذلك الحدث في زمان الاستقبال وان لم يستعمل فيه بل اريد
منه معنى اخر من معانيه الجارية الكثيرة كالاباحة والتهديد
وقبل ياء المخاطبة اي ياء الفاعلة وهي اسم مضمر عند سيبويه والجمهور
اي قبل نون التوكيد نحو اضرب فانه دل علي الطلب بصيغته بحسب
الوضع

وقبل اليا المذكورة نحو اضربي ويقبل نون التوكيد بقسميها فنقول
اضربن واضربن فخرج بقيد الوضع نحو تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون
في سبيل الله لانه دل علي الطلب وقبل ياء المخاطبة اذ هو بمعنى امنوا
وجاهدوا بدليل جزم المضارع في جوابه وهو قوله يغفر لكم ذنوبكم
الخ فليست دلالته بالوضع وخرج بقيد الصيغة نحو لتضرب فانه وان
قبل اليا دل علي الطلب بالوضع ليست دلالته عليه بالصيغة بل بواسطة
اللام ومثله لا تضرب فانه للنهي وهو طلب الترك وخرج بقولنا ما دل
علي الطلب ما قبل ياء المخاطبة او نون التوكيد ولم يدل علي الطلب
وذلك المضارع نحو انت تقومين وخرج به ايضا افعل في التعجب لانه لا
يدل علي الطلب ولا بالوضع علي الصحيح بل هو خبر وهو فعل ماض اتي
به علي صورة الامر كما هو مقرر في محله وخرج بقيد قبول ياء المخاطبة او النون
نحو دراك ونزال فانه وان دل بالوضع علي الطلب لا يقبل اليا ولا النون
وكذا نحو ضربا زيدًا بمعنى اضرب زيدًا لانه لا يقبل اليا ولا النون وان
دل علي الطلب ثم ان اخراج نحو دراك وضربا بهذا القيد يحتاج البيان
فشرح ما في كلام الش بلفظ اما علي تفسيرها بفعل كما تقدم فلا حاجة
له لان الاخراج فرع الدخول وذلك لم يدخل في الفعل ثم اعلم ان
الامر للزمان المستقبل والحال باعتبارين فلا يطلق القول بان زمنه
مستقبل ولا بانه حال فزمانه مستقبل ابدا باعتبار الحدث المامور
بايقاعه لان المقصود به حصول ما لم يحصل او دوام ما حصل
نحو يايها النبي اتق الله اي دم علي ذلك وباعتبار الانشا له
زمان حالي بناء علي ان الانشا ايقاع معنى بلفظ يقارنه في
الوجود   فالماضي مفتوح الاخر اي مبني علي فتح اخره وقوله
ابدًا اي في جميع احواله اما البنا فلانه الاصل في الافعال فلا سيال

عن علته وانما يسال عن كونه علي حركة وعن كونها فتحة وجواب الاول
انه اي الماضي اشبه الاسم والمضارع في وقوعه موقعهما من كونه يقع
صفة وصلة وجزا وحالا فقرب منهما فيبني علي حركة لان
الحركة اقرب الي الاعراب من السكون وجواب الثاني انه بني علي
الفتحة لخفتها وثقل الفعل فلو ضم او كسر لاجتمع ثقيلان وبنا
الماضي متفق عليه والخلاف انما هو فيما بني عليه علي قولين قول
بالتفصيل وهو انه ان اتصلت به واو الجماعة بني علي الضم كضربوا وان
اتصل به ضمير رفع متحرك بني علي السكون كضربت والا بني علي
الفتح وقول بالاطلاق وهو انه مبني علي الفتح في ساير احواله
لكن الفتح اما ظاهر كضرب او مقدر للتعذر كرمي او للثقل كضربت
او للمناسبة كضربوا وهذا هو الراجح وكلام المتن ظاهر في
وكلام المحشي يحتمله وسياتي ما فيه ومن المبني علي الفتح الظاهر
ضربا علي ان فتحة البا اصلية وهو الصحيح وقيل عارضة لاجل
الالف فيكون من المبني علي فتح مقدر مالم يتصل به
ضمير رفع متحرك بالرفع صفة لضمير وخرج بالضمير الاسم الظاهر
كضرب زيد وبالمرفوع المنصوب نحو ضربه وضربنا وضربك وبالمتحرك
الساكن ما عدا الواو نحو ضربا فبناوها علي الفتح كما تقدم وقوله
فيسكن يحتمل تسكين بناه وهو المتبادر من الاستثنا وهو ما ذهب
اليه بعضهم ويصرح به كلام ابن هشام في شرح الشذور ويحتمل خلافه
وان البنا علي فتح مقدر وهو ما ذهب اليه آخرون ويويده تعبيره
بيسكن دون ان يقول فيبني علي السكون افاده المحشي نقلا عن
الشنواني اقول وسياتي ان هذا الاحتمال الثاني بعيد من كلامه
في نظير هذا فيكون في هذا ايضا كذلك وانما سكن لاجل عند

اتصال

٤١

اتصال الضمير المذكور به لئلا يتوالي في نحو ضربت وحمل عليه
نحو استخرجت طرد الباب عليه اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة
لان ضمير الفاعل كجزء من الفعل وهو غير جايز لثقل الكلمة الواحدة
ومالم يتصل به واو الجماعة فانه يضم يحتمل ضم البنا وهو
المتبادر من الاستثنا وهو ما ذهب اليه بعضهم كما تقدم ويحتمل
خلافه وان البنا علي فتح مقدر وهو ظاهر كلام المص واليه
ذهب آخرون كما تقدم ويؤيده ظاهر قول بعضهم ان الضم لا يدخل خل
الفعل لثقله افاده في الحلبية نقلا عن الشنواني مع زياده من
النسخة اقول ان قوله علي خلاف الاصل معناه ان بناه علي
الضم خلاف الاصل في البنا لان الاصل فيه ان يكون علي
السكون كما قال في الخلاصة والاصل في المبني ان يسكنا وهذا
يشعر بان بناه علي الضم حقيقة لا علي فتح مقدر وح يكون كلامه
ظاهرا في الاحتمال الاول كما هو المتبادر من الاستثنا ايضا كما تقدم
خلاف ظاهر كلام المتن وان كان كذلك فينبغي حمله عليه
هنا وفيما تقدم في قوله فيسكن لاجل ان يكون كلامه علي
وتيرة واحدة فتامل بانصاف عند الكساي انما حمل
انه كلام المتن علي مذهب الكساي لكونه عبر بالجزم الذي هو
من القاب الاعراب فلا يناسب ذلك الا مذهب من يقول
انه معرب وهو الكساي ومن تبعه فلا يتعين حمل كلامه علي هذا
المذهب بل يصح حمله علي مذهب سيبويه ايضا بان يقال كلامه
علي حذف مضاف وهو اداة التشبيه بنيتها علي المبالغة
والاصل مثل المجزوم او يقال معني قوله مجزوم انه يعامل معاملة
المجزوم ويؤيد ذلك قول المص فيما سبق الافعال ثلاثة وحص

الشارح الكسائي بالذكر مع ان هذا المذهب له ولغيره من الكوفيين
لانه امام اهل الكوفية   تخفيفا اي لتخفيف النطق به
خوف الالتباس بالمضارع اي الصحيح الاخر حالة الوقف
عند الاحتياج اليه بان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا كما مثل
فان الضاد في يضرب ساكنة فيوتى بها توصلا للنطق بالساكن
ولم يحرك ما بعد حرف المضارعة مع انه ايسر من اجتلاب همزة
الوصل محافظة على صيغة المضارع اما اذا لم يحتج الى تلك
الهمزة فلا يوتى بها بان كان ما بعد حرف المضارعة متحركا كيد
حرج ويتعلم ويقاتل وغير ذلك والعبرة في كونه متحركا باللفظ
لا بالتقدير فلو كان متحركا لفظا ساكنا تقديرا نحو تقوم وتبيع فان
اصلها تقوم وتبيع لم يوت بالهمزة فتقول قم وبع   مبني
علي السكون اي على الاصل في الافعال فان الاصل في الافعال
البنا والاصل في البنا السكون فلا يسال عن علتهما ولا فرق
بين السكون اللفظي نحو اضرب والتقديري نحو كيف وعض واشدد
واضرب الرجل ومحل بنا الصحيح الاخر على السكون اذا لم تباشره نون
التوكيد لفظا وتقديرا فان باشرته كذلك بني على الفتح وما لم
تباشره نون النسوة فان باشرته بني على السكون ولو قال الشارح
والامر عند سيبويه مبني على ما يجزم به مضارعه ما لم يتصل
به نون النسوة والا فبني على السكون او نون التوكيد والا فبني
علي الفتح كالمضارع فيهما لكان اخصر واشمل   وعلى
حذف الاخر ان كان معتلا مقيدا بما اذا لم يتصل به الف اثنين
او واو جمع او يا مخاطبة او نون نسوة او نون توكيد مباشر
لفظا وتقديرا فان اتصل به ذلك فقد تقدم الحكم بعد قوله

وعلي حذف النون لكنه لم يذكر حكم نون النسوة ونون التوكيد وهو
يعلم مما سبق وهو انه مع الاولى يبنى على السكون نحو فعالين واغزون
واخشين وارمين ومع الثانية يبني علي الفتح نحو اغزون واخشين وارمين
المنصور اي المرضي المقوي علي غيره   الزوايد الاربع
الزوايد جمع زايدة لا زايد بدليل احدى والاربع بلا تا افاده في المحشي لكن
الاستدلال بالثاني مناقش بما نقله النووي عن النحاة من ان زيادة
التا للمذكر وتركها للمونث انما يجب اذا كان المميز مذكورا بعد اسم
العدد اخذا هذه القاعدة كما صنع المتن حيث قال الاربع بلا تاء
ويجيز تركها فلم يكن حذف التا من كلام المصنف دليلا معينا لكون
المعدود مونثا لاحتمال انه مذكر ولم يراع المتن القاعدة فبطل
الاستدلال فتامل بانصاف وانما سميت زوايد لان حروف المضارع
تزيد بها عن حروف الماضي وعلة الزيادة حصول الفرق بينهما
وكانت في المضارع دون الماضي لان الصيغة المزيد عليها بعد
المجردة والزمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضي فجعلت
صيغة السابق للسابق واللاحق للاحق وزادوا هذه الحروف
دون غيرها لان الزيادة سبب يستلزم الثقل وهذه الاحرف
اخف من غيرها   باحرف المضارعة بفتح الرا اي المشابهة
من اضافة السبب الى المسبب اي الاحرف التي هي سبب المشابهة
ويجوز كسر الرا على معنى احرف الكلمة المضارعة اي التي تزاد في
الكلمة المشابهة للاسم   حروف قولك انيت الخ الشارح لفظة
حروف لان الجامع لهذه الزوايد حروف انيت لا معناه والقول
بمعنى المقول وانيت بدل منه او عطف بيان والمعنى يجمعها
حروف مقولك انيت واذا المتن انيت علي غيره كنايت ونايي

لما في الذي ذكره من التفاول فان انيث بمعني ادركت ولما في نايت
من التشاوم فانه بمعني بعدت بشرط ان يكون الخ جواب
عما يقال انه لا يصح تعريف المضارع بهذه الزوايد لانها وجدت
داخلة في اول الماضي نحو اكرمت زيدًا وتعلمت المسيلة ونرجست
الدوا اذا جعلت فيه نرجسا ويرنات الشيب اذا خضبته
باليرنا وحاصل الجواب ان هذه الزوايد بهذه المعاني
مختصة بالمضارع ولا تدخل الماضي وترك المتن تقييده
ذكرا نكلا لا علي الموقف لان الموضوع بالذات من وضع
هذه المقدمة المبتدي وهو لا يستقل بالاستفادة ومعه
غيره الاولي للمتكلم وغيره والمراد من شاركه في مدلول المبدو
المبدو بالنون او المعظم نفسه اي العظيم بحسب
الواقع كقوله تعالي ونريد ان نمن او بحسب الادعا كقول المعظم
نفسه مخبرا عنها فقط نقوم واستعمالها في هذه الحالة مجاز
حيث اطلق ما للجمع علي الواحد نرجس النرجس زهر البصل
قال للغايب اي لغيبة حقيقة نحو يقوم زيدا ومجازا
نحو قد يعلم الله يرنا بالفتح مهموز يقال يرنات الشيب
اذا خضبته باليرنا اي الحنا علي المعاني المذكورة وهي
التكلم والغيبة والحضور المجرد من النونين اي المعري من النون
الموضوعة للاناث وان استعملت في غيرهن كقوله يمرون بالدهنا
خفافا عيابهم ويرجعن من دارين بجر الحقايب ومن نون التوكيد
المبلبا المباشرة له لفظا وتقديرا بخلاف المنفصلة عنه لفظا
بالف الاثنين نحو قوله تعالي ولا تتبعان او بواو الجماعة الجماعة
كقوله تعالي لتبلون او بيا المخاطبة كقوله تعالي فاما ترين

وبخلاف

وبخلاف المنفصلة تقديرا كقوله تعالي ولا يصدنك
فان واو الجماعة فيه مقدرة فانهما كالعدم فان لم تتجرد
الفعل منهما بان دخلت عليه نون النسوة نحو والوالدات
يرضعن او نون التوكيد المقيدة بما مر كان في محل رفع
مبنيا علي السكون مع الاولي وعلي الفتح مع الثانية
واذا كان مرفوعا محلا مع النونين كان المناسب ان
يبقي الشارح كلام المتن علي عمومه ولا يقيد المضارع بالمجرد منهما
والمعني حينئذ مرفوع ابدا اي لفظا او تقديرا او محلا ولعله
اشار الي ذلك المتن بقوله ابدا والصحيح ان رافع المضارع المجرد
من الناصب والجازم وان كان قول الكوفيين ولا يقال ان
التجرد عدمي فلا يكون علة للرفع وهو وجودي لانه عبارة
عن استعمال المضارع علي اول احواله وليس هذا بعدمي وقيل
ان رافع المضارع وقوعه موقع الاسم وهو للبصريين وقيل انه
نفس المضارعة وهو لثعلب وقيل انه حروف المضارعة ونسب
للكسائي واختار ابن مالك قول الكوفيين قال في شرح الكافية
لسلامته من النقض بخلاف قول البصريين فانه ينتقض بنحو هلا
تفعل وجعلت افعل ومالك لا تفعل ورايت الذي تفعل
فان الفعل في هذه المواضع مرفوع مع ان الاسم لا يقع فيها
فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع
مرفوعا بلا رافع فيبطل القول بان رافعه وقوعه موقع الاسم وصح
القول بان رافعه التجرد ه الاسموني ببعض تغيير وقوله
وهو لثعلب رد عليه بان المضارعة انما اقتضت اعرابه من حيث
الجملة ثم يحتاج كل نوع من انواع الاعراب الى عامل يقتضيه

وقوله ونسب للكسائي وحجته حدوث الرفع لحدوث حروف
المضارعة مع الناصب والجازم الرفع لانهما اقوي منه ورد عليه
بان جزء الشيء لا يعمل فيه ه من المدابغي عليه   فينصبه
الخ فائدة ذلك بعد قول المتن ناصب او جازم الاحتراز عن
الناصب الذي لا ينصب بان اهمل وعن الجازم كذلك ومن الاول
قوله تعالي لمن اراد ان يتم الرضاعة برفع يتم في قراءة شاذة وقول
الشاعر   ان تقران علي اسماء ويحكما
ومن الثاني قوله يوم الصليفا لم يعرفون بالجار والمص استغني
عن ذلك القيد بكون ناصب وجازم اسم فاعل وهو حقيقة
بالمتلبس بالفعل مجاز في غيره فالمراد بالناصب والجازم المتصف
بالنصب بالفعل وبالجزم بالفعل لا ما شانه ذلك   فالنواصب
لما ذكر حالة الرفع اخذ في بيان حالتي النصب والجزم فذكر
الناصب والجازم والفاء رابطة في جواب شرط مقدر وال فيه للعهد
الذكري لتقدم ذكره بذكر مفرده والنواصب يصح ان تكون جمع
ناصب بمعني لفظ ناصب وتكون جمع ناصبة بمعني كلمة ناصبة
وقوله عشرة لا يعين التذكير لما تقدم قريبا وانما قدم النواصب
علي الجوازم لان اثر الناصب وجودي وهو الحركة واثر الجازم
عدمي والوجودي اشرف من العدمي والمراد اثر الناصب
الاصلي فلا ينتقض بان اثره قد يكون عدميا كما في الافعال
الخمسة حالة النصب لان هذا ليس بطريق الاصالة
عشرة علي ما هنا اي عشرة احرف علي ما ذكر في هذه المقدمة
وليس المراد انها ذكرت اكثر من عشرة في غير هذا الكتاب
بل المراد ان غير المصنف من البصريين لا يري انها عشرة ناصبة

بنفسها

بنفسها عنده تبعا للكوفيين بخلاف غيره ولا بنا في حمل
المتن علي مذهب الكوفيين قول الش خلافا ووفاقا لان
المعني حينئذ النواصب بنفسها عشرة علي مذهب
الكوفيين ومن جملة العشرة اربعة محل وفاق بينهم وبين
البصريين وستة حصل فيها الخلاف فتامل ويمكن حمل كلام
المتن علي مذهب البصريين بان يجعل من باب التغليب
فيكون غلب النواصب ~~والمتفق عليها الاربعة~~ بنفسها لشرفها
علي النواصب بغيرها واطلق علي الجميع نواصب
والمتفق عليها اربعة اي علي نصبها للفعل بنفسها وكون
الاربعة متفق عليها محل نظر فان النصب باذا فيه خلاف
والصحيح ان الناصب هي وحكي عن الخليل ان الناصب
ان بعدها مضمرة بل الخلاف فيما عدا ان كما قاله ابو حيان
ويمكن الجواب بان المراد الاتفاق عند الجمهور   ان اي
المصدرية الناصبة للمضارع ولم يقيدها المتن بذلك لانها
المتبادرة عند الاطلاق فخرجت الزايدة وهي التالية للما
نحو فلما جا البشير والواقعة بعد الكاف ومجرورها كقوله كان
ظبية تعطو الي ورق السلم في رواية الجر وبين القسم
ولو كقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر
مظلم وخرجت المفسرة وهي المسبوقة بجملة فيها معني القول
دون حروفه نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك وانطلق الملا
منهم ان امشوا واصبروا وخرجت المخففة من الثقيلة وهي
ظاهرة   لفظا اي ان كان معربا وقوله او محلا اي ان كان
مبنيا كان اتصلت به نون النسوة نحو النسوة اعجبني ان يضربن

وفي بعض النسخ والماضي محلًا اي تنصب الماضي محلا كما قاله
ابن هشام خلافًا لابن طاهر   موصول حرفي وهو كل
حرف اول مع مابعده بمصدر ولا يحتاج الي عايد وهو خمسة
نظمها الشهاب السندوبي فقال

وهاك حروف بالمصادر اولت   وعدي لها خمسا اصح كما رووا
وها هي أن بالفتح ان مشددا   وزيد عليها كي فخذها وما ولو

تسبك مع منصوبها بمصدر اي ان تكون آلة في سبك
مابعدها فلا يرد ان المنسبك مابعدها فقط لا هي وما بعدها
ولان من حيث العمل وعدمه ثلاثة احوال فان وقعت بعد
علم اي يقين تعين كونها مخففة من الثقيلة واسمها ضمير
الشان قال تعالي علم ان سيكون منكم مرضي وان وقعت بعد
ظن اي حسبان جاز ان يكون المخففة من الثقيلة فلا تنصب
الفعل وجاز ان يكون المصدرية فتنصبه وعلي هذا قراة وحسبوا
ان لا تكون فتنة بالرفع والنصب وارجح وان وقعت بعد
ماسوي ذلك فهي المصدرية ويجب النصب نحو اطمع ان
يغفر لي فاخاف ان ياكله الذيب   لنفي المستقبل اي
لانتفاء الحدث في الزمان المستقبل فاضافة نفي الي المستقبل
من اضافة المظروف للظرف علي حد مكر الليل   حرف
جواب وجزا اي في كل موضع كما قاله الشلوبين وقال الفارسي
في الاكثر كقولك لمن قال ازورك اذن اكرمك فقد اجبته
وجعلت اكرامك جزا زيادته اي ان زرتني اكرمتك وقد
تتمحض للجواب بدليل انه يقال احبك فتقول اذن اظنك
صادقا اذ لا مجازاة هنا اذ الشرط والجزا كما قال الرضي اما في

المستقبل او في الماضي ولا مدخل للجزا في الحال وتكلف
الشلوبين في جعل هذا امثال الجزا ايضا اي ان كنت قلت
ذلك حقيقة صدقتك والمراد بكونها للجواب ان تقع في كلام
يجاب به عن كلام اخر ملفوظا او مقدرا سوا وقعت في
صدره او حشوه او اخره ولا تقع في كلام مقتضب ابتدا
ليس جوابا عن شيء فباعتبار ملابستها للجواب علي هذا
الوجه سميت حرف جواب والمراد بكونها للجزا ان يكون
مضمون الكلام الذي هي فيه جزا لمضمون كلام اخر وما ذكره
الشارح من انها حرف مذهب الجمهور ومقابله انها اسم والصحيح
انها بسيطة   وشرط النصب الخ مفرد مضاف فيعم اي
شروط النصب الخ واعمالها مع الشروط ولس واجبا عند
بعض العرب فيجوز الغاؤها عنده مع استيفاء الشروط نحو
اذن احلف يا رسول الله بالرفع   ان تكون في صدر
الجواب اي في اول الجملة الواقعة جوابا فان تاخرت الغيت
نحو اكرمك اذن وكذا ان توسطت نحو انا اذن اكرمك وما
ورد من الاعمال مع التوسط فضرورة   والفعل
اي زمان حدوثه بعدها مستقبل فلا يكون فعل حال ولا
ماض لان من شان الناصب ان يخلص المضارع الي الاستقبال
لا الماضي والحال فلو كان حالا لم تعمل نحو قولك لمن يحدثك
اذن اظنك كاذبا او اذن تصدق بالرفع اذ المراد به الحال
متصل بها اي لا يفصل بينهما فاصل مضر فلا يضر
الفصل بالقسم كقوله اذن والله نرميهم بحرب يشيب
الطفل من قبل المشيب ولا بلا النافية مع القسم وبدونه

كقولك اذن لا اهينك واذن والله للاهينك جوابًا
لمن قال غدا الي اليك واجاب ابن باب شاذ الفصل بالنداء
والدعا كقولك اذن يا زيد اكرمك واذن عافاك الله اكرمك
واجاز ابن عصفور الفصل بالظرف والجار والمجرور كقولك
اذن يوم الجمعة او في الدار اكرمك والصحيح المنع اذ لم يسمع
من ذلك شي واذا كان مع اذن حرف عطف لم تعمل الا على
قلة قال تعالى واذا لا يلبثون خلفك الا قليلا وقرئ شاذًا واذا
لا يلبثوا خلافك كي المصدرية قيدها بذلك لتخرج كي
المختصرة من كيف كقوله كي تجنحون الي سلم وما ثيرت قتلا
كم ولظي الهيجا تضطرم فان الفعل بعدها مرفوع ولتخرج
التعليلية فان الناصب للفعل ان مضمرة بعدها لا هي
كما ذكره الش وضابط المصدرية ذكره الش بقوله وهي الداخلة
عليها لام التعليل الخ وهي مستعينة للمصدرية في الحالة الاولى
اعني اذا ذكرت اللام قبلها ولا يصح في هذه الحالة ان تكون للتعليل
حرف الجر لئلا يدخل حرف الجر علي مثله مع امكان الاحتراز عنه
اما في الحالة الثانية اعني اذا لم تذكر قبلها اللام فان قدرتها كانت
مصدرية ايضًا والا كانت تعليلية ايض اذا تقدمت هي علي اللام نحو
جيت كي لاقرا العلم فكي حرف تعليل وجر واللام تاكيدها
وان مضمرة بعدها وانما امتنع ان تكون مصدرية ناصبة بنفسها
في هذه الحالة للفصل بينها وبين الفعل باللام ولا يقال انها
زايدة اذ لم تثبت زيادتها في غير هذا الموضع حتي يحمل عليه
وكذا تكون تعليلية ايض اذا تقدمت هي علي ان نحو جيت كي
ان تكرمني ويمتنع ان تكون مصدرية ناصبة لئلا يدخل الحرف المصدري

علي مثله

علي مثله مع امكان الاحتراز عنه ويحتمل المصدرية والتعليلية
اذا تقدمت عليها اللام لفظا ووقع بعدها ان نحو جيت
لكي ان تكرمني والارجح انها تعليلية موكدة للام لا مصدرية
موكدة بان لان ان هي الاصل وما كان اصلا في بابه
لا يكون موكدًا لغيره فالحاصل انها تتعين للمصدرية
في موضع واحد وهو الحالة الاولى المذكورة في الش وتحتمل
المصدرية والتعليلية في موضعين الموضع الاول ما اذا لم
تذكر اللام قبلها فان قدرتها كانت مصدرية والا فتعليلية
وقد ذكره الشارح ايضًا والموضع الثاني ما اذا تقدمت
عليها اللام لفظا ووقع بعدها ان وقد تقدم وتتعين للتعليل
للتعليلية في موضعين وقد تقدما ايضًا فكي
تعليلية اي دالة علي ان ما قبلها سبب حصول ما
بعدها منصوب بان مضمرة وجوبا اي كما هو مذهب
البصريين وفي بعض النسخ مضمرة جوازًا والمراد به
علي هذه النسخة ما قابل الامتناع فيصدق بالواجب
ولام كي المراد بها اللام الموضوعة للتعليل سواء استعملت
فيه نحو ليغفر لك الله الخ او كانت زايدة نحو وامرنا
لنسلم لرب العالمين او كانت للصيرورة نحو فالتقطه
ال فرعون ليكون لهم عدوًا وحزنا مضمرة جوازًا
محل كونه ان اضمارها جايزًا ما لم يقترن الفعل بلا النافية
او الزايدة فان اقترن بها كان اظهارها واجبا نحو لئلا
يكون للناس ونحو لئلا يعلم اهل الكتاب وانما وجب
الاظهار حينئذ ليقع الفصل بين المتماثلين والحاصل

ان لا ثلاثة احوال احدها لزوم الاضمار وهو فيما
عدا لام كي الثاني لزوم الاظهار وهو مع لام كي اذا كانت
مع لا الثالث جواز الامرين وهو مع لام كي لم يكن مع لا
نحو اسلمت لادخل الجنة او لان ادخل الجنة ونحو يعجبني
دخولك وتسمع من كل ما وقع عطف الفعل فيه على
اسم خالص من تأويله بالفعل وكان العطف بالواو او
بالفاء او ثم قال ابن مالك وان على اسم خالص فعل
عطف تنصبه ان ثابتا او منحذف   ولام الجحود
مصدر جحد وهو لغة انكار ما علم فلا يكون الا مع علم الجاحد
والمراد هنا اللام الواقعة بعد النفي مطلقا فهو من اطلاق الخاص
وارادة العام كما اشار اليه الش بقوله اي لام النفي وضابطها
ما ذكره بقوله وهي الواقعة الخ ولا بد ان يكون فاعل الفعل
الذي قبلها والفعل الذي بعدها واحدا اي يكون فاعل
الكون الذي قبلها والذي الفعل الذي بعدها واحدا كما في
الايتين اللتين ذكرهما الش خلافا للكسائي فانه لا يشترط
هذا الشرط فقراءة وان كان مكرهم لتزول منه الجبال بكسر
اللام ونصب تزول على مذهبه لا على الراجح لعدم اتحاد
الفاعل مع ان قراءته بفتح اللام ورفع تزول والصحيح في خبر
الكون الواقع بعد هذه اللام انه محذوف وهذه اللام الجارة
متعلقة بذلك الخبر المحذوف والناصب ان مضمرة فالمصدر
المنسبك من ان المصدرية والفعل المنصوب في موضع جر
باللام وهذا مذهب البصريين   المنفية الخ اعلم
ان ذكره ما ولم وذكر كان ويكن قيد فخرج بقية ادوات النفي

حتى

حتى لما وبقية النواسخ حتى الافعال لعدم السماع
حتى الجارة انما ترك المتن التقييد بذلك لانصراف الاسم
لها في هذا الباب فخرجت الابتدائية وهي الداخلة على
جملة مضمونها غاية لشيء قبلها كقوله فما زالت القتلى تمج دماها
بدجلة حتى ماء دجلة اشكل وانما سميت ابتدائية لوقوع
المبتدا بعدها غالبا وخرجت العاطفة نحو مات الناس
حتى الانبياء وجا الحجاج حتى المشاة وهي تعطف بعضا
على كل   المفيدة للغاية اي ان ما قبلها ينتهي عند
حصول ما بعدها فما بعدها غاية له وهذا هو الغالب فيها
وعلامتها حينئذ ان يصلح موضعها الى وقوله او للتعليل
اي ان ما قبلها لاجل حصول ما بعدها فما بعدها مسبب عما
قبلها وهذا قليل بالنسبة لكونها للغاية وعلامتها حينئذ
ان يصلح موضعها كي وشرط نصب المضارع بعدها
ان يكون مستقبلا كما مثل الش فان كان حالا رفع كقولك
في حالة الدخول سرت حتى ادخل البلد   اسلم حتى
تدخل الجنة التمثيل به للتعليل صحيح لان الامر سبب الاسلام
والاسلام سبب دخول الجنة والمراد بالسبب هاهنا
ما يكون مقتضيا للمقصود في الجملة وان لم يكن مستلزما له
والجواب بالفاء والواو فيه قلب والاصل والفاء
والواو في الجواب   المفيدة للسببية اي ان ما
قبلها سبب لما بعدها والمراد السببية مع العطف لانها
مع افادتها السببية عاطفة مصدرا مقدرا على مصدر متوهم
والتقدير في نحو ما تاتينا فتحدثنا ما يكون منك اتيان

فتحديث وكذا يقدر في جميع المواضع وهذا القيد اعني
القيد للسببية خرجت الفاء التي لمجرد العطف نحو ولا يوذن
لهم فيعتذرون اي فلا يعتذرون والفاء التي للاستيناف
نحو اسال زيدا فيخبرك بالرفع اي فهو يخبرك للمعية
اي ان ما قبلها مصاحب لما بعدها مجموعان في زمان واحد
خرجت العاطفة والاستينافيه بعد الامر الخ يعني
انه لا بد ان يقع كل منهما بعد نفي محض او طلب محض والمراد
لنفي المحض ان يكون خالصا من معني الاثبات فخرج النفي
المنتقض بالا والمتلو بنفي نحو ما انت تاتينا الا فتحدثنا ونحو
ما تزال تاتينا فتحدثنا وبالطلب المحض ان يكون بالفعل
فخرج الطلب باسمه وبالمصدر وبما لفظه خبر نحو صه فاكرمك
وحسبك الحديث فينام الناس ونحو سكوتا فينام الناس
ونحو رزقني الله مالا فانفقه في الخير فلا يكون لشي من
ذلك جواب منصوب وهذه المسئلة تسمي مسئلة
الاجوبة الثمانية الطلب بلين ورفق والتحضيض وهو الطلب
بحث وازعاج والتمني وهو طلب ما لا طمع فيه اي المستحيل
كقوله ألا ليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب
او طلب ما فيه عسر كقول الفقير ليت لي مالا فاحج منه والنفي
وزاد بعضهم الترجي وهو طلب الامر المحبوب المستقرب
الحصول فعليه تكون الجملة تسعة وقد نظم ذلك بعضهم في
بيت فقال مر وانه وادع وسل واعرض لحضهم تمن وارج كذاك النفي قد كملا
وقوله وسل اراد به الاستفهام اقبل فاحسن اليك او واحسن
اليك اي ليكن منك اقبال فاحسان او واحسان مني اليك

فالاحسان الواقع بعد الفا مسبب عن الاقبال وبعد الواو
واقع مع الاقبال مقارن له وهكذا في كل مثال ه نبئ
وبعد الاستفهام نحو هل زيد في الدار فامضي الخ اي
هل يكون حصول لزيد في الدار فامضا او وامضا مني اليه
ويشترط في الاستفهام كما في شه الشذور ان لا يكون باداة
تليها جملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز النصب في نحو هل
اخوك زيد فاكرمه بخلاف هل اخوك قايم فنكرمه وبخلاف
افي الدار زيد فنكرمه لان الظرف ينوب مناب الفعل
ولا فرق في الاستفهام بين ان يكون بالحرف كقوله تعالي
فهل لنا من شفعا فيشفعوا لنا او بالاسم نحو من ذا الذي يقرض
الله قرضا حسنا فيضاعفه له قرئ برفع يضاعفه ونصبه
ونحو اين بيتك فازورك ومتي تسير فارافقك وكيف تكون
فاصحبك وانظر هل هذا التعميم ينافي قولهم السابق يشترط
في الطلب ان يكون محضا بان يكون بلفظ الفعل فان الاستفهام
من اقسامه كما تقدم لا يقضي علي زيد الخ اي لا يحكم علي
زيد بالموت فيموت والمراد نفي القضا والموت معا علي ان يكون
القضا سببا للموت فاذا انتفي السبب انتفي المسبب
لكان اوضح اي واضحا لا ناصبت والكلام انما هو في عد
الناصب لا المنصوب لكنه سماه ناصبا لاشتماله علي
الناصب فهو من مجاز المجاورة بمعني الا او الي والفرق
بينهما ان التي بمعني الي بالتخفيف ينقضي ما قبلها شيئا
فشيئا والتي بمعني الا بالتشديد ينقضي دفعة واحدة واو
هذه عاطفة مصدرا مؤولا علي مصدر مقدر والتقدير

ليكونن قتال مني للكافر او اسلم منه وكذا اما اشبهه وخرج
باو المفيدة بما ذكر او التي لعطف فعل علي اسم خالص من
تاويله بالفعل فان ان تضمر بعدها جوازا نحو قوله او
يرسل رسولا كما تقدم ويوجد في بعض نسخ الشرح
زيادة او التي للتعليل نحو لاطيعن الله او يغفر لي
وعليها يسقط الاعتراض عليه بانه اقتصر ولم يذكر
هذه   وهي اللام المراد باللام لام كي ولام الجحود
والجوازم جمع جازم او جازمة كما تقدم في النواصب وقوله
ثمانية عشر لا يعين التذكير وانه لو اراد التانيث لقال
ثمان عشرة لما مر ايضا   فعلا واحدا اي بالاصالة
بغير تبعية والا فقد يتعدد المجزوم به بالعطف او
بغيره وقوله وما يجزم فعلين مبني علي الاغلب والا فقد
يجزم فعلا واحدا او جملة نحو وقالوا مهما تاتنا به الاية
ستة قد يقال ان بنينا علي الظاهر فالذي يجزم فعلا
واحدا ثمانية لم ولما والم والما ولام الامر ولام الدعا ولا
الناهية ولا الدعائية وان بنينا علي التحقيق فهي اربعة فعده
له ستة لم توافق الظاهر ولا التحقيق ويجاب بانه نظر الي
الصورة الظاهرية فان صورة لم غير صورة الم وصورة لما غير
الما وصورة لام الامر ولام الدعا واحدة وكذا لا الناهية ولا
الدعائية فعد الاربعة الاول اربعة والاربعة الثانية اثنين
ولا يرد علي المص الجزم في جواب الطلب نحو قل تعالوا اتل
لانه ان قلنا ان الجزم باداة الشرط مقدرة وهو الصحيح والتقدير
ان تاتوا اتل كان داخلا في قوله ان اي لفظا او تقديرا وان

قلنا

قلنا ان الجزم بلام الامر مقدرة كان داخلا في قوله ولام الامر
اي لفظا او تقديرا   فلم حرف يجزم المضارع اي غالبا
والا فقد يرفع الفعل بعدها كقوله يوم الصليفا لم يوفون بالجار
واختلف في ذلك فقيل ضرورة وقال ابن مالك انه لغة
وينفي معناه اي يدل علي انتفاء معناه التضمني الذي هو الحدث
اي علي عدم وقوعه من الفاعل وذلك النفي اما متصل بالحال
كقوله تعالي لم يلد ولم يولد الخ واما منقطع كما اذا قلت زيد
لم يقم اي في الزمن الماضي فيصح ان تقول ثم قام   وتقلبه
الي المضي الضمير راجع للمضارع بمعني زمنه وفيما قبل ذلك راجع
له بمعني حدثه نفي كلامه استخدام والمعني وتقلب زمنه الي
الزمن الماضي   المرادفة للم اي التابعة لها فيما تقدم من الامور
من كونها حرفا مختصا بالمضارع للنفي والجزم والقلب الي الماضي
وكذا في جواز دخول الهمزة عليها فهما شريكان في هذه الامور
الستة فقط لا مطلقا لافتراقهما في خمسة امور الاول ان لما
لا تقترن باداة شرط فلا يقال ان لما يقم بخلاف لم تقول ان لم
ولو لم الثاني ان منفي لما مستمر النفي الي زمن المتكلم بخلاف لم
تقول ندم زيد ولم ينفعه الندم اي عقب ندمه واذا قلت
ولما ينفعه الندم كان المعني الي وقته هذا الثالث ان
منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في منفي
لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن
الرابع ان منفي لما متوقع الحصول كقوله تعالي لما يذوقوا عذاب
وسيذوقونه بخلاف منفي لم فلا يقال لما يجتمع الضدان لانه
لا يتوقع اجتماعهما الخامس ان منفي لما جائز الحذف لدليل

اختيار انقول قاربت المدينة ولما اي ولما ادخلها ولا يجوز ذلك
في لم الا في ضرورة كقوله
احفظ وديعتك التي أستودعتها   يوم الاعازن ان وصلت
وان لم اذا علمت ذلك فكان الاولي للش ان لا يقول المرادفة
للم لان المترادفين متحدان في المعني وما هنا ليس كذلك
كما تقدم بل كان يعبر بالمشاركة مثلا ولهذا عبر بعضهم
بالاخية حيث قال ولما اخت لم لان الاخية لا تستلزم
الاتحاد في المعني بل تستلزم المشاركة ولو في شيء دون شيء
وهذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز عن لما الحينية نحو ولما
ان جا أمرنا ولا عن الايجابية وهي التي بمعني الا نحو ان كل
نفس لما عليها حافظ عند من شدد الميم لانه لم يحفظ
دخولهما علي المضارع فلا حاجة للاحتراز عنهما   والم
والما ظاهر كلامه انهما اداتان مستقلتان وليس كذلك بل
هما لم ولما زيد عليهما همزة الاستفهام التقريري وهو حملك
المخاطب علي الاعتراف بامر استقر عنده بثبوته او نفيه
فقول الش في الم والما حرف تقدير وجزم فيه تسمح لما عرفت
من ان التقدير من الهمزة والجزم من لم   ونسبة مجزوم
بالم فيه تسمح فان الجازم انما هو لم كما عرفت ولا دخل للهمزة في
الجزم فيقال هو من ذكر الكل وارادة الجزء   ولام الامر
اي والمسمي لام الامر وهو اولي لانه الجازم لا ان الاسم هو الجازم
كما هو ظاهر عبارته وقد يقال ان كل حكم ورد علي لفظ وهو
وارد علي مسماه الا لقرينة والمراد بها اللام الموضوعة لطلب
الفعل امرا كان الطلب نحو لينفق ذو سعة او دعا نحو ليقض

علين

٥٧

علينا ربك او التماسا كقولك لمساويك لا تفعل كذا او استعملت
في غير الطلب كالتي يراد بها وبمصحوبها الخبر نحو قل من كان في
الضلالة فليمدد له الرحمن مدا اي فيمد او التهديد نحو فمن
شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر   المستعملات في النهي
اي الموضوعة لتستعمل في النهي او الدعا سوا استعملت
فيهما نحو لا تخف ولا تؤاخذنا او في الالتماس كقولك لنظيرك
غير مستعل عليه لا تفعل كذا او في غير ذلك كقولك لعبدك
لا تطعني فانها هاهنا للتهديد واشار الش بتقدير لفظ
المستعملة الي ان قوله في النهي والدعا صفة للا بتقدير متعلق
الظرف معرفة وان كان المشهور تقدير متعلق الظرف
نكرة وان جعلها حالا قدر المتعلق نكرة فيوافق المشهور وخرج
بقوله المستعملة التي لا النافية والزائدة وقد سمع عن العرب
الجزم بلا النافية اذا صلح قبلها كي نحو جيئته لا يكن له
علي حجة ولقلته لم يتعرض له المص   بلا الناهية
اسناد النهي اليها مجاز لان الناهي هو المتكلم بواسطتها
والذي يجزم فعلين اي مضارعين نحو ان تعودوا
نعد او ماضيين نحو وان عدتم عدنا او ماضيا ومضارعا
نحو من كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه او عكسه
وهو قليل فالصور اربعة والاول من الفعلين يسمي فعل الشرط
والاضافة بيانية وانما جعل شرطا لانه علامة علي وجود
الثاني والشرط في اللغة العلامة والثاني من الفعلين يسمي جواب
الشرط وجزاءه تشبيها له بجواب السوال وبجزاء الاعمال لانه يقع
بعد وقوع الشرط كما يقع الجواب بعد السوال والجزا بعد الفعل

المجازي عليه ويشترط في فعل الشرط ان يكون فعلا ماضيا
متصرفا مجردا عن قد وغيرها او مضارعا مجردا من قد والسين
وسوف مثبتا او منفيا بلم او لا واما الجواب فشرطه ان يكون فعلا
صالحا لان يكون شرطا فان لم يصلح لذلك وجب اقترانه
بالفا هو كان للجواب جملة اسمية والفعل خبر المبتدا محذوف والفا
للربط علي الصحيح ان الشرطية احترازعن ان النافية
والزايدة والمخففة من الثقيلة فانها لا تجزم والشرطية نسبة الي
الشرط وهو هنا ربط فعل بفعل بكسر الهمزة الذاي بالهمزة
المكسورة والنون الساكنة فهو من اضافة الصفة للموصوف فيهما
وهي حرف اي باتفاق كاذما علي الاصح وباقي الادوات
اسما علي الاصح في مهما المضارع اي يشترط ان يكون معربا
والا فالجزم لمحله كالماضي الي الاستقبال اي المستقبل
في محله جزم اي في محل لو وقع فيه فعل معرب
كان مجزوما وما ذكره من ان الجزم لمحل الماضي وحده لا لمحل
الجملة هو الصحيح ما الشرطية خرجت الزايدة كفضبت
من غير ما ذنب والمصدرية كقوله يسر المرء ما ذهب الليالي
وكان ذهابهن ايابا والاستفهامية نحو ما هذا وما الشرطية
التي الكلام فيها موضوعة للدلالة علي ما لا يفعل ثم ضمنت
معني الشرط من خير اي وشر والاقتصار علي
ذكر الخير علي سبيل الاكتفا اظهار الشرفه فاندفع الاعتراض
بان الله تعالي عالم بكل شي فما فايدة التخصيص بالخير
يعلمه الله اي يجازكم عليه معبر عن المجازات بالعالم فما
اسم شرط جازم محله نصب بتفعلوا وتفعلوا فعل الشرط

فيه

منه بعيها جزم

٥٨

فيه مسامحة لان الواو ليست من فعل الشرط بل هي فاعل
من الشرطية احترز بها عن الموصولة والنكرة الموصوفة والاستفها
ومن هذه موضوعة للدلالة علي من يعقل ثم ضمنت معني الشرط
فمن اسم شرط جازم محله رفع بالابتدا والخبر جملة
الشرط علي الراجح وقيل جملة الجواب وقيل هما ولا يرد علي الاول
ان الفايدة متوقفة علي الجواب لان توقفها عليه من حيث
التعليق فقط لا من حيث الجزية فقولك من يقم لو لم يكن فيه
معني الشرط لكان بمنزلة قولك كل من الناس يقوم مهما
وهي موضوعة للدلالة علي ما لا يعقل غير الزمان ثم ضمنت
معني الشرط نحو قوله تعالي اي مقوله وقوله مهما تاتنا
الخ بدل من قوله الذي هو بمعني مقوله او عطف بيان
فمهما اسم شرط اي علي الصحيح كما تقدم ويدل علي كونها اسما
عود الضمير اليها من به لان الضمير لا يعود الا علي الاسما ومحلها
الرفع بالابتدا بمعني اي ما شي تاتنا به او النصب بمعني
اي ما شي تحضر تاتنا به في موضع نصب علي الحال هذا
من اطلاق الكل وارادة الجز لان جملة الجار والمجرور ليست
حالا وانما الحال المجرور فقط وهو اية ففي كلامه تسمح
ان قدرت حجازية وهو الراجح او علي انه مبتدا ان قدرت
تميمية وبمومنين في موضع نصب خبر ما علي
جعلها حجازية اي وفي موضع رفع خبر المبتدا علي انها تميمية
وظاهر كلامه ان البا اصلية مع انها زايدة علي كلا التقديرين
ففي عبارته تسمح اذ ما تات الخ وانيا من الاتيان
وروي بدلهما تاب وابيا بالبا الموحدة ما انت امربه

ما في نصب علي المفعولية لتات وهي اسم موصول وانت مبتدا
وآمر خبره والجملة صلة الموصول تلف من اذا وجد
يتعدي لمفعولين الاول من والثاني اتيا وجملة اياه تامر صلة لمن
لا محل لها من الاعراب حذف اليا ايضا وجملة اذ ما الذي في
محل رفع خبر ان والكاف اسمها في محل نصب واي هي بحسب
ما تضاف اليه فان اضيفت الي ظرف مكان فهي ظرف مكان
وان اضيفت الي ظرف زمان فهي ظرف زمان وان اضيفت
الي غيرهما فهي غير ايا ما تدعوا اي اي اسم وما
صلة اي زايدة وانما قيل صلة تادبا متي هي للعموم
في الزمان ولا تعمل الا متضمنة معني الشرط دون الاستفهام
فاراد المتن بمتي متي الشرطية فيخرج الاستفهامية نحو متي
نصر الله متي اضع العمامة تعرفوني الي صدرها ان ابن
جلا وطلاع الثنايا واعرابه انا مبتدا وابن خبر وجلا مضاف
اليه وهو علم منقول من جملة فيكون محكيا او من الفعل
وحده فيكون معربا اعراب ما لا ينصرف للعلمية ووزن
الفعل فيكون مجرورا بفتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر
نيابة عن الكسرة ويصح ان يكون جلا فعلا ماضيا والفاعل
مستتر والجملة صفة لمحذوف اي انا ابن رجل جلا وطلاع
بالجر عطفا علي جلا وبالرفع خبر بعد خبر فمتي اسم
شرط جازم ظرف زمان اي في محل نصب علي المفعولية لاضع
ايان بفتح الهمزة والنون علي المشهور وكسر الهمزة لغة
سليم وقرئ بها شاذا وهي اسم موضوع للعموم في الزمان كمتي
وزعم بعضهم انها للتعميم الاحوال اسم شرط جازم اي مبني

علي الفتح

اي مبني علي الفتح محله نصب علي الظرفية الزمانية لما تقدم
انها كمتي وناصبها الفعل بعدها وما زايدة اي للوزن
وكسرة عارض اي للروي اين هو كاين موضوعان
للمكان ثم ضمنا معني الشرط كما ان حيثما كذلك فاين
اسم شرط جازم محله النصب بيدركم الخ قال الشيخ عبد
المعطي الظاهر ان تكونوا تامة واين ظرف مكان متعلق بتكونوا
وجعلها النبتيتي ناقصة وجملة يدركم الموت في محل نصب
خبرها وهو لا يظهر الضياع المعني حينئذ ايما تكونوا يدرككم
الموت وهو خال عن الجواب فليتامل كما اسم شرط جازم
محله نصب علي الازمان اي مستقبلها كيفما موضوع
للدلالة علي الحال ثم ضمن معني الشرط والجزم به مذهب
كوفي ممنوع عند البصريين قال بعض الشراح ولم اجدها
بعد الفحص من كلام العرب شاهدا وانما لم تجزم عند
البصريين لمخالفتها لادوات الشرط بوجوب موافقة جوابها
لشرطها نحو كيفما تجلس اجلس فلا يصح كيفما تجلس اذهب
واذا معطوف علي ثمانية عشر لا علي لم ولا علي
ان ولا علي كيفما لان العدد تم بدونها فهي زايدة علي الثمانية
عشر وخرج بالشعر النثر فلا جزم فيه لمخالفتها لادوات
الشرط فانها للمحقق والمظنون واذا للمشكوك والموهوم
والنادر وكذا الباقي واذا تصبك الي صدره وانتغن
ما اعناك ربك بالغني
مرفوعات الاسماء من اضافة الصفة للموصوف او من الاضافة
البيانية او الاضافة علي معني من وعلي كل تخرج المرفوعات من

الافعال لانها تقدمت في قوله وهو مرفوع ابدًا وقدمها
لانها عوامل في الاسما ورتبة العامل مقدمة على رتبة
المعمول وتخرج ايضا المنصوبات والمجرورات وانما بدا
بالمرفوعات لانها العمدة وثني بالمنصوبات لانها فضلة غالبا
كالمجرورات والاحتراز بغالبا من المنصوبات الذي هو عمدة
في المعني كمفعولي ظن ومن المجرور الذي هو عمدة ايضا في
المعني نحو وكفي بالله شهيدًا وثلث بالمجرورات لانها
منصوبة المحل والمنصوب محلا دون المنصوب لفظا ثم ان
قوله مرفوعًا يحتمل ان يكون جمع مرفوع وان يكون جمع مرفوعة
بمعني كلمة ولا يشكل علي هذا الثاني وجود التاني العدد
لما تقدم   سبعة لا يرد اسم افعال المقاربة واسم
لا ولات وان المشبهات بليس وخبر لا النافية للجنس
لانها داخلة في اخوات كان وان والمراد باخوات كان
نظايرها في رفع المبتدا او نصب الخبر وباخوات ان
نظايرها في نصب المبتدا او رفع الخبر   الفاعل
بدا به لانه اصل المرفوعات عند الجمهور ولان عامله
لفظي بخلاف عامل المبتدا فانه معنوي واللفظي اقوي
بدليل انه يزيل العامل المعنوي وهو الابتدا فاذا دخل
عليه نسخه وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق علي
ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل
للزوم تاخيره عن الفعل وقيل كلاهما اصلان وليس لهذا
الخلاف ثمرة   الذي لم يسم فاعله اي لم يذكر فاعله
الاصطلاحي بان هو ترك ولم يقصد وقولنا فاعله الاصطلاحي

سقط

سقط ما يقال كل فعل لم يذكر فاعله لان الفاعل الذات وهي
لا تذكر والاضافة في قوله فاعله لادني ملابسة اي لكون
الفاعل فاعلا بفعل متعلق بالمفعول صحت الاضافة الي
ضمير المفعول فلا يرد ما يقال الفاعل انما هو فاعل الفعل
لا فاعل المفعول فكيف صحت اضافته الي ضميره   وهو اي
التابع لا بقيد كونه تابع مرفوع   اربعة الحق انها خمسة
والخامس عطف البيان ولعله اسقطه استغناء عنه بالبدل بناءً
علي ما يراه الرضي من ان كل ما كان بدلا جاز ان يكون
عطف بيان   علي هذا الترتيب اي في التبويب لان
الترتيب في التقدم عند الاجتماع فانها اذا اجتمعت يقدم
النعت ثم عطف البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم عطف
النسق فيقول جا الرجل الفاضل ابو بكر نفسه اخوك وزيد
مقدما الاول فالاول بجوز فتح الدال وكسرها والاول منصوب
علي الاول مرفوع علي الثاني وعلي كل لا حاجة اليه مع ما قبله
من الترتيب   رسمه اي الحد اما حقيقي او رسمي او لفظي
فالحد الحقيقي ما انبا عن ذاتيات المحدود كقولنا الانسان
حيوان ناطق والرسمي ما انبا عن الشي بلازم له كقولنا
الخمر مايع مسكر   واللفظي ما انبا بلفظ اظهر مرادفه
كقولنا الغضنفر الاسد والبر القمح وما ذكره المصنف رسم
لان الرفع وكونه مذكورًا قبله فعله خارجان عن حقيقة الفاعل
ببعض خواصه جمع خاصة وهي قسمان مطلقة وهي
ما يختص بالشي بالنظر الي جميع ما وراه كالضاحك للانسان
واضافية وهي ما يختص بالشي بالنظر الي بعض اغياره كالماشي

للانسان وهي المرادة هنا لان ما ذكر من كونه مذكورًا
قبله فعله يخص الفاعل بالنسبة الي بعض اعتبارًا كالمبتدا
دون بعض كاسم كان والتعريف بالخاصة الاضافية كاف
كما صوبه السيد فلا يعترض عليه بانه كيف يعبر الشارح
بالخاصة مع انها توجد في غيره كاسم كان واخواتها لان
المراد الخاصة الاضافية كما سر   الفاعل هو لغة
من اوجد الفعل واصطلاحا ما ذكر   الاسم
اي الصريح كقوله قال الله اني معكم او المؤول كقوله
اولم يكفهم انا انزلنا ومثل الاسم ما هو في حكمه كالجملة
اذا اريد لفظها كقوله عني الله حسبي والجملة المسمي
به نحو تابط شرا وخرج بقيد الاسم الفعل والحرف والجملة
حيث لا تاويل كما تقدم ودخل فيه هي اذا اريد لفظها او سمي
بها كما تقدم فيكون الاسم مستعملا في حقيقته ومجازه ان
استعمل فيما ذكر جميعا او مجازه فقط ان استعمل في معني
شامل لما ذكر بعموم المجاز وعلي كل لا يضر اخذه في التعريف
لانه صار هنا المعني في هذا الباب حقيقة عرفية
المرفوع اي لفظا نحو قول الله او تقديرا كجا الفتي والقاضي
وغلامي او محلا قال في الحاشية كان جرين او الباء الزائدتين
نحو ما جاني من بشير ونحو وكفي بالله شهيدا اه وتمثيله
للمحل بذلك مبني علي ان الاعراب المحلي لا يختص بالمبنيات
ويشكل عليه فرقهم بين الاعراب المحلي والتقديري بان المانع
في المحلي قايم بجملة الكلمة وفي التقديري بالحرف الاخير وهو
في هذين المثالين قايم بالحرف الاخير فليكن الاعراب تقديريا فيما

افاده

٦١

افاده علي الفظ فكان المناسب التمثيل للمحلي بالمبني كالموصول
واسم الاشارة فتامل وابهم المتن الرافع له ليكون كلامه جاريا
علي القولين والصحيح ان رافعه ما اسند اليه من فعل او شبهه
لا الاسناد   المذكور قبله فعله خرج به المبتدا او الخبر
وخبر ان واخواتها ونايب الفاعل واسم كان واخواتها واسم
كاد واخواتها لان المتبادر من الاضافة في فعله فعله القايم
به او الواقع منه والمبتدا والخبر وخبر ان واخواتها لا فعل قبلها
وليس نايب الفاعل واسم كان واخواتها واسم كاد واخواتها قايما
بها الفعل ولا واقعا منها وقوله المذكور قبله فعله اي او شبهه
وانما اقتصر علي الفعل لانه الاصل وشبهه اسم الفاعل نحو
مختلف الوانه وامثلة المبالغة نحو اضراب زيد والصفة
المشبهة نحو حسن وجهه واسم التفضيل نحو ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد والمصدر نحو
عجبت من ضرب زيد واسمه نحو عجبت من عطا زيد الدنانير
واسم الفعل نحو هيهات العقيق والظرف والجار والمجرور مع
اعتماد علي استفهام او شبهه نحو ومن عنده علم الكتاب
وافي الله شك والقبلية في كلامه المراد بها ما يشملها
في اللفظ وهو ظاهر وفي التقدير فيدخل نحو وان احد من
المشركين استجارك والضمير المستتر كما في قم واستقم
الصادر منه هو لبيان خصوص المقام فلا يرد نحو مات زيد
او المراد بصدوره منه تعلقه به ولم يقصد الشارح بذلك بيان
الفعل الرافع بل بيان مدلوله الذي سببه رفع الفاعل فلا يرد ان
الفعل الذي يرفع هو اللفظ اي لفظ قام لا الحدث الذي هو

الحركة المخصوصة المشار اليه بقوله الصادر   يرفعه
الماضي يستثني منه افعل في التعجب كما احسن زيدا وافعال
الاستثنا نحو قام القوم ما خلا زيدا او ما عدا عمرا وليس
بكرا فانها لا ترفع الا ضميرا مستترا وجوبا وكذا المضارع يستثني
منه ان لا يكون فعل استثنا فخرج نحو قام القوم لا يكون بكرا
لانه لا يرفع الا ضميرا مستترا وجوبا الي   الى غايب اي
شخص غايب مذكرا ومونث مفرد او مثني او جمع
ولا يرفعه الامر استقلالا لا فيرفعه بطريقة التبعية كما في
قوله تعالي اسكن انت وزوجك الجنة فان قوله وزوجك
معطوف علي الضمير المستكن في اسكن العامل فيه الفعل
والعامل في المعطوف عليه هو العامل في المعطوف وليس
معطوفا علي الضمير البارز لانه موكد للمستتر وهو لا يعطف
عليه وهذا ابناء علي ان الاية من عطف المفرد او وقيل
ان زوجك مرفوع بفعل محذوف تقديره وليسكن زوجك
فهو من عطف الجمل   ويقوم الزيدان الخ فيه اشارة الي
وجوب تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع اذا كان الفاعل
مثني او مجموعا علي اللغة الفصحي وهناك لغة لبعض العرب
تسميها النحاة بلغة اكلوني البراغيث تلحقه ذلك نحو قاما الزيدان
وقاموا الزيدون وقمن النسوة علي ان الالف والواو والنون
حروف دالة علي التثنية والجمع المذكر والمونث كما التانيث
الساكنة والفعل مسند للظاهر لا علي ان الفعل مسند للالف
والواو والنون والاسم الظاهر مبتدا موخر والا كان ذلك
علي اللغة الفصحي   وقامت هند وقامت الهندان فيه

فيه اشارة الي ان الفاعل اذا كان ظاهرا مونثا حقيقيا متصلا
يجب ان يلحق عامله علامة التانيث الا ما شذ من قولهم قال فلانة
وفيه اشارة ايضا الي حكم المثني المؤنث الظاهر في وجوب الحاق
علامة التانيث لعامله حكم المفرد لا حكم الجمع   والتاسع
المفرد المضاف الخ فان قبل التاسع والعاشر داخلان في المفرد
المذكور فتكون الاقسام متداخلة فهي ثمانية لا عشرة اجيب
بان هذا التقسيم اعتباري لا يضر فيه التداخل لتباين الاقسام
بالاعتبار   وهو ما كني به الخ اي الضمير من حيث هو لا بقيد
كونه فاعلا اولا مستترا او لا لصدق هذا التعريف علي جميع اقسام
الضمير   اختصارا اي لاجل الاختصار ووجه ذلك
ان الاصل في زيد قام مثلا زيد قام زيد لان الفعل لا بد له من
فاعل بعده فللاحتراز عن التكرار جعل الضمير كناية عن المظهر فيجب
ان يكون اخصر   متصل اي متصل بعامله الذي قبله
فيكون كالجزء لذلك العامل سواء كان المتصل مستترا او بارزا
فانه سياتي في كلام الش اخر هذا الباب والذي يليه ما يقتضي
ان الضمير المستتر من قسم المتصل   ومنفصل اي
عن عامله وبدا بالمتصل لانه اخصر من المنفصل   او معه
غيره ظاهره ان الموضوع له المتكلم فقط ومصاحبته لغيره علي
سبيل الشرط لا الشطر والامر بخلافه فتؤول العبارة بان يراد
بالمصاحبة المصاحبة في الوضع فالمعنى ومعه غيره اي مصاحب
له ومشاركه في مدلول الفعل فالموضوع له مجموع المتكلم وغيره لا
المتكلم فقط مشروط بمصاحبة غيره   والمثني الغايب
مطلقا اي سواء كان مذكرا او مونثا   اثني عشر

قسما اي يجعل المثني المخاطب والمخاطبة اسما واحدًا مجموعهما
اي الحاصلين وفي نسخة ومجموعها بلا تثنية اي مجموع الاقسام
حاصله من ضرب اثنين الخ الاثنان المتصل والمنفصل
والاثني عشر ما المتكلم وحده الخ وهو الذي لا يبتدا به الخ اي
هو الذي لا يصح عند الفصحا التلفظ به غير متصلة بكلمة اخري
ولا يقع بعد الا في الاختيار اما في الضرورة فيقع بعدها كقوله
وما نبالي اذا ما كنت جارتنا ان لا يجاورنا الاك ديار واستشهاد
المحشي علي وقوعه في الضرورة بعدها بقوله بالباعث الوارث الاموات
قد ضمنت اياهم الارض في دهر الدهارير غير صحيح لان اياهم ضمير
منفصل لا من المتصل الذي الكلام فيه وانما يستشهد بهذا البيت
علي الاتيان بالضمير منفصلًا في الضرورة التي هي مفهوم قول
ابن مالك وفي اختيار لا يجيء المنفصل اذ تاتي ان يجيء المتصل
ويرفعه الماضي الخ لا ينافي ذلك انه يرفعه ايضا الصفات
المختصة واسم الفعل لان عبارته لا تقتضي الحصر والمراد بقوله
يرفعه ان يرفع محله لا الضماير كلها مبنية محله رفع اي
مرفوع او ذو رفع او الكلام علي تقدير مضاف اي محل رفع وقس
عليه ما اشبهه والمعني انه واقع في محل رفع فنا ضمير
المتكلم الخ هذا هو الصواب ومن قال النون فاعل فقد تسمح لان
الضمير مجموع الالف والنون وهذا اي اعراب فاعلا
في محل رفع حيث سكن ما قبلها اي الحرف الذي قبل تاويله وكان غير
الفا اي وكان اصليا ايض وقوله وان انفتح ما قبلها اي تحرك بالفتح
او سكن وكان الفا او كان حرفا علي اصلي ضربنا زيد
مثال ما انفتح فيه ما قبلها ومثال الساكن اذا كان الفا الزيدان

صرنا

ضربا نا ومثال الساكن غير الاصلي شغلتنا اموالنا ومن غير الالف
الواو في ضربونا وهذا كله في الماضي اما مع المضارع والامر فهي
مفعولة مطلقا سواء تحرك ما قبلها او سكن والميم والالف
حرفان دالان علي التثنية فيه مسامحة فان الدال علي التثنية
هو الالف فقط كما ان الواو هي التي تدل علي الجمع فقط واما الميم
فزيدت قبل الف التثنية فيه نحو ضربتما وقبل واو الجمع في
نحو ضربتموا لئلا يلتبس بذلك ما للمخاطب المفرد في الاول وما
للمفرد المتكلم في الثاني عند اشباع حركة التا فيهما فقوله والميم
حرف دال علي جمع المذكور فيه مسامحة ايض وضربتم بضم
التا وسكون الميم بعدها او ضمها مختلسة او مع واو بعدها بان
تقول ضربتموا وهو الاصل بدليل ضربتموه لان الضمير يرد الاشيا
الي اصولها حروف دالة علي التانيث الخ اي لان التا لما
وضعت مشتركة بين المفرد وغيره الحقوها بما يميزها ما هي له او
حركوها بذلك اه عبد المعطي اي الحقوها في المثني والجمع
وحركوها في المفرد ولا تقع هذه التا الا فاعلة اي لا مفعولة
ولا مضافة فالحصر اضافي فلا يرد انها قد تقع نائبة عن الفاعل
كما ياتي امثلة الحاضر وهو المتكلم والمخاطب وهو
اي ما بقي جوازًا اي استتارا جايزًا او جواز فهو صفة مصدر
محذوف علي تاويله باسم الفاعل او حذف المضاف قال الشيخ الشنواني
ولا يجوز ان يكون تمييزًا والا كان محولا عن الفاعل فيلزم ان الموصوف
بالاستتار الجواز وهو فاسد فتامل اه اي لان الاصل قبل التحويل
علي هذا استتر جوازه فحول الاسناد الي ضمير الجواز فانتصب
تمييزًا تقديره هو لم يريدوا به ان المستتر لفظ هو بل المراد

انه اذا اريد تفسير معناه فسر بلفظ هو فليس هو لفظ المستتر
لان المستتر له صورة في العقل اي الذهن لا في اللفظ فليس
المستتر لفظ بخلاف المحذوف فانه لفظ موضوع ويمكن النطق
به وبهذا الفرق بين المستتر والمحذوف كاف كما قاله الشنواني
تقديره هي اي تفسيره هي وعبر بهو في الاول وبهي هنا
لاجل التغاير قال الرضي يجب ان يكون المقدر في ضرب وضربت
متغايرًا كما في البارز نحو هو وهي او حرف دال على تانيث
الفاعل اي على المشهور وقيل اسم فالظاهر بعدها بدل او مبتدا
خبره الجملة قبله وفتحت تا لمناسبة الالف اي فالكسرة
فالحركة عارضة لا اعتداد بها فسقط اعتراض من قال ما ذكروه
من ان توالي اربع متحركات لم يوجد فيما هو كالكلمة الواحدة منقوض
بضربتا والالف زايدة اي في الخط بعد الواو لتطرفها
فرقا بينها وبين واو العطف في نحو اكلوا وشربوا وجاد واو ساد
وساد واو القيود لزيادة الالف ثلاثة ان تكون بعد واو الجماعة
وان يكون في الفعل وان يكون متطرفة فخرج الاسم كضاربوا زيد
وخرج واو الكلمة نحو يدعوا ويغزوا وخرج المتوسط كضاربوك
وضاربوهم ان جعلت هم مفعولا فان جعلته توكيد الواو الجمع
زدت الفا لانها متطرفة واما الفاعل المضمر اي الفاعل
معنى وظاهر والا فالفاعل حقيقة محذوف اذ الاصل ما ضرب
احد الا انا فانا بدل من احد قل او ما في معناه اي الذي
بمعناه في الحصر كانما ونحو ما ضرب الا هن فهذه الضماير
الواقعة بعد الا كل منها في محل رفع على الفاعلية وما نافية والا
اداة حصر الخ اي وانته الخ باب المفعول

الذي

٦٤

الذي لم يسم فاعله هذه الترجمة تشمل درهما من اعطي زيد
درهما فانه يصدق عليه انه مفعول لم يسم فاعله وليس مرادًا ولا
تشمل الظرف والمجرور والمصدر اذا انيبت عن الفاعل مع ان الغرض
دخولها واجيب عن الاول بان الكلام في المرفوعات فلا يرد
درهما لانه منصوب وعن الثاني بانه اقتصر على المفعول لانه
الاصل في النايب فكان الاولى والاعم التعبير بنايب الفاعل
اي الذي لم يذكر معه فاعله اي فاعل فعله في قوله الذي
صدر منه الفعل حمل للفاعل في كلام المتن على الفاعل الحقيقي وهو
الذات وهي لم تذكر ابدًا سواء كان الفعل مبنيًا للفاعل او للمفعول
وانما الذي يذكر اللفظ الدال عليها ففي كلام المتن حذف مضاف اي
الذي لم يسم دال فاعله صدر منه الفعل اي او قام به او
المراد بالصدور مطلق التعلق وهو الاسم يشمل الصريح
والمؤول والظاهر والمضمر وخرج عنه بالجملة والحرف والفعل الا ان
يراد لفظها او تجعل اعلامًا قيل وخرج بقوله الذي لم يذكر معه الخ
المبتدا والخبر والفاعل واسم كان وذلك غلط لان السالبة تصدق
بنفي الموضوع فيصدق قوله ولم يذكر معه فاعله بان لا يكون هناك
فاعل اصلا او كان هناك مبتدا وخبر واسم فيكون التعريف صادقا
على الجميع فالصواب اخراج ما ذكر بقيد محذوف ملحوظ بقرينة
ما ياتي تقديره وغير عامله الي فعل او مفعول المرفوع
اي لفظًا او تقديرًا الي اخر ما تقدم في الفاعل الذي لم يذكر
معه فاعله اي ترك ولم يقصد فلم يحتج الي ذكر فاعل له لا لفظا ولا
تقديرًا وتانيث الفعل لتانيثه لم يثني المجرور من نحو مر
بهند فانه قايم مقام الفاعل ولم يؤنث فعله لتانيثه لان القايم مقام

الفاعل اعني الجار والمجرور من حيث هو ليس بمؤنث فلا وجه لتانيث
العامل لغرض من الاغراض كالخوف منه وعليه فاقه
المفعول به اي حيث وجد في اللفظ والا فما اختص وتصرف من
ظرف مكاني نحو جلس امام الامير او زماني نحو صيم رمضان او
مجرور نحو لما سقط في ايديهم وسير بزيد او مصدر فاذا نفخ
في الصور نفخة واحدة فهذه الثلاثة تنوب عن المفعول اذا لم يوجد في
اللفظ فان وجد فلا وقيل ينوب غيره مع وجوده مطلقا وقيل
ان وجد وكان متقدما اختص بالنيابة وان تاخر وتقدم احد الثلاثة
انيب نحو ليجزي بالعليا الاسد او الصحيح الاول في الاسناد
اليه وتفاوت الاسنادين لا يضر وذلك لان اسناد الفعل الي الفاعل
علي جهة صلوح صدوره منه او قيامه به والي النايب علي جهة وقوعه
عليه او فيه او نحوه في الماضي والمضارع هذا اذا كان العامل
فعلا فان كان اسم مفعول وهو ما دل علي حدث ومفعوله فان كان
من فعل ثلاثي مجرد فوزنه مفعول كمضروب وممرور به او من غيره
فوزنه وزن مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف
المضارعة وفتح ما قبل الاخر قال ابن مالك
وان فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر
وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد زنة مفعول كآت من قصد
وشرط عمل الاسم المذكور صلة لال نحو جا المضروب عبده او كونه
للحال والاستقبال بشرط اعتماده علي نفي او استفهام او مخبر عنه
او موصوف نحو ما مضروب زيد وامضروب عمرو وان الامير مكرم
رسوله ومررت برجل مهان ابوه وكسر ما قبل الاخر اي ان
لم يكن مكسورا نحو شرب بضم اوله فقط بعضهم ان الكسرة في شرب

مبنيا للمفعول غيرها فيه مبنيا للفاعل او نقدير في الضم والكسر
معا او في احدهما قل كقيل وبيع والاصل قول وبيع نقلت حركة
العين وهي الواو في قول والبا في بيع وقلبت الواو يا للنقل الي ما قبلها بعد
سلب حركة فسكنت العين وقلبت الواو يا لسكونها وانكسار ما قبلها ولم
تقلب اليا لعدم المقتضي فصار قيل وبيع باسكان اليا واصل شد سد د
بالفك فادغم المثلات لاجتماعهما فكسر ما قبل الاخر مقدر
وفتح ما قبل اخره اي ان لم يكن مفتوحا وقال ان الفتحة في نحو يشرب
مبنيا للمفعول غيرها فيه مبنيا للفاعل نحو يقال ويباع الاصل
يقول ويبيع نقلت حركة كل من الواو واليا الي ما قبلها فصار يقول
ويبيع ثم قلبت الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الان فصار
يقال ويباع ويشد اصله يشدد بالفك نقلت حركة الدال الي السين
فسكن الحرف الاول وادغم في الثاني كما فعل بشد والادغام واجب
لان ادغام المثلين مع عدم المانع واجب لانه لا يبني للمفعول
اي لفساد الصيغة والمعني اما فساد الصيغة فلانك اذا بنيت
اكرم مثلا للمفعول ضممت الهمزة فان كسرت الرا التبس بصيغة الماضي
المبنية للمفعول وان فتحتها التبس بصيغة المضارع المبني للمفعول
ايضا واما فساد المعني فلانه حينئذ يصير دالا علي الاخبار والامر
انما يدل علي الانشا او للمجهول اي مجهول فاعله وفيه انه قد
لا يكون فاعله مجهولا فلا يتحقق فيه مناط التسمية اللهم الا ان
يقال يكفي في وجود مناط التسمية الامكان وكل فرد من افراد الفعل
المذكور من حيث هو مبني للمفعول يمكن ان يجهل فاعله شنواني
ما امكن في المضارع اي ما امكنك استحضاره وليس
المراد ان بعضها ممكن في المضارع وبعضها غير ممكن بل كلها تجري

في المضارع كان ي خلافا للقليوبي
انما جمعهما في باب واحد لان الخبر لازم للمبتدا وان
كان المبتدا الا يلزم الخبر نحو اقايم الزيدان فالهمزة للاستفهام وقايم مبتدا
والزيدان فاعل سد مسد الخبر ومثله ما مضروب العمران فما نافية ومضروب
مبتدا والعمران نايب الفاعل سد مسد الخبر وشرط هذا المبتدا الذي لا
خبر له ان يكون وصفا معتمدا على نفي او استفهام ويكون له مرفوع اغنى
عن الخبر سوا كان المرفوع فاعلا او نايبا عنه وسواء كان الوصف اسم
فاعل او اسم مفعول وهو الثالث الرابع اي ما ذكر من المبتدا
والخبر ما الضمير راجع لما ذكر وهو مثني في المعنى فصح الاخبار عنه
بالمثني وهو الثالث والرابع فلا يقال في كلامه الاخبار بالمثني عن المفرد
الاسم الصريح هو الاسم الذي لا يحتاج في كونه اسما الى تاويل
والمؤول بخلافه وشمول الاسم لهذين من المجاز المشهور او الحقيقة العرفية
فلا يعترض على اخذه في التعريف المرفوع لفظا مراده به ما
يشمل المرفوع تقديرا بدليل مقابلته بالمحلي فلا يعترض عليه بان في
كلامه اخلالا بالتقديري وقيد بالمرفوع ليعلم انه لا يكون منصوبا
الا اذا دخل عليه ناسخ ولا مجرورا الا اذا كان حرف الجر زايدا
بالابتدا متعلق بالمرفوع وهو مبني على الصحيح من ان الرافع للمبتدا
الابتدا وللخبر المبتدا وقيل كل منهما رفع الخبر وقيل ان الابتدا رافع
لهما وقيل ان الابتدا رفع المبتدا وهما رفعا الخبر فالاقوال اربعة
قال ابن مالك ورفعوا مبتدا بالابتدا كذاك رفع خبر بالمبتدا اه
اي المجرد اي الخالي لفظا وتقديرا ليخرج نحو قولك زيد في
جواب من قال من قام فان التقدير قام زيد فهو مجرد عما ذكر لفظا
لا تقديرا فليس بمبتدا بل فاعل عن العوامل ال للجنس اي عن

شي

شي من العوامل وبجعل الجنسية اندفع الاعتراض بانه لا يخرج ما
دخل عليه عامل واحد او عاملان اللفظية قيد لاخراج المعنوية فان
المبتدا لم يتجرد عنها لانه مرفوع بالابتدا على الراجح فاشار بهذا القيد
الى انه ماشي على الراجح فان قيل التجريد عن العوامل اللفظية يقتضي
سبق وجودها فان التجريد يقتضي سبق ما يتجرد منه ولم يوجد في
المبتدا عامل لفظي يتجرد منه قلنا في الجواب ساهنا لكن قد ينزل
الامكان منزلة الوجود فنزل امكان تسلط العامل اللفظية عليه
منزلة وجودها فيه بالفعل فكانها موجودة فصح التعبير بالتجرد
غير الزايدة وما اشبهها قيد في القيد فهو لادخال المجرور بحرف
زايد او بحرف يشبه الزايد فمن الاول بحسبك زيد فان حسبك مبتدا
والبا فيه زايدة قال المرادي وذكر في شرح الكافية ان حسبك في هذا
المثال ونحوه خبر مقدم لا مبتدا الا انه لا يتعرف بالاضافه وانما يكون
مبتدا اذا كان ما بعده نكرة نحو بحسبك درهم اه ومن الثاني
لعل ابي الغوار منك قريب فابي مرفوع على انه مبتدا وقريب خبره
ومنك متعلق به ودخلت لعل لمجردة افادة التوقع لا للتعدية كما
يدخل ليت لافادة التمني فان قلت حيث كان لا بد من التقييد
التقييد بغير الزايدة وشبهها فلم تركه المص من المتن قلت
اجيب بان العوامل اللفظية اذا اطلقت انما تنصرف الى ما ليس
زايدا ولا شبيها بالزايد وخرج بالمرفوع المنصوب والمخفوض
وخرج ايض ما لا اعراب له اصلا كاسم الفاعل على القول بانه لا محل له
من الاعراب وهو الصحيح الفاعل الخ اي والنايب عن الفاعل
وخبر ان واخواتها اذ ليس في كلامه الحصر فيما ذكره والابتدا
عبارة اي لفظ الابتدا معبر به ففي كلامه حذف مضاف واطلاق

المصدر على اسم المـ ول وجعله بالجر عطفا على قوله بالسين
اي وبصيرها ولا الخ بحيث يكون الثاني خبرا اي مجازا به عن الاول
اي لو حكما كالفاعل الساد مسد الخبر نحو اقام زيد والنايب عن الفاعل
الساد مسد الخبر نحو امضروب الزيدان فلا يعترض على الشـ
بان تعريفه غير جامع لقصوره على المبتدا الذي له خبر
والتقدير صومكم خير الخ ولا فرق في ذلك بين ان يكون الحرف
السابك موجودا كما مثل اولا كقوله تسمع بالمعيدي خير من ان
تراه فهو مؤول بالمصدر اي سماعا والخبر هو الاسم اي
الصريح او المؤول واعترض قوله الاسم بانه لا يشمل الخبر اذا كان
جملة او شبهها واجيب بانه اقتصر على الاسم لانه الاصل
في الاخبار بكسر الهمزة ان يكون به اي بالاسم واشار الشارح الي
دفع ذلك الاعتراض بهذا الجواب بقوله الاصلي ويرد على
هذا ان المتن لم يعرف الا الخبر المفرد ولم يعرفه اذا وقع
جملة او شبهها فيكون فيه قصور فالاولى مما صنعه الشارح
ان يراد بالاسم ما يشمل الاسم حقيقة او تأويلا والجملة الواقعة
خبرا مؤولة بالاسم والجار والمجرور الواقع خبرا وكذا الظرف
كل منهما متعلق بمحذوف هو الخبر في الحقيقة وهو اما اسم حقيقة
او تأويلا المرفوع بالمبتدا اي الصحيح وقيد بذلك القيد
لينبه على انه لا يكون منصوبا الا بناسخ ولا يكون مجرورا الا
بحرف زائد على نحو ما مر في المبتدا المسند اليه اي المسند
هو الي المبتدا وهذا قيد اخر يفرق بين المبتدا والخبر من جهة
ان المبتدا هو المحكوم عليه فهو المسند اليه غيره وان الخبر هو
المحكوم به فهو المسند الى غيره وقائم خبره قد يقال في

صدق

صدق تعريف الخبر على نحو ذلك نظر لان قائم لم يسند الي المبتدا
بل اسند الي ضمير مستتر فيه وهو وضميره مسند الي زيد الا انه
اتفق ان الضمير هو زيد فتوهم انه مسند الي المبتدا اه من
الشواني من حيث هو حيثية اطلاق كما في قولك
الانسان من حيث هو انسان جسم اي المبتدا مطلقا
اي من غير نظر الي كونه ظاهرا او مضمرا وهذا جواب
عما يقال يلزم تقسيم الشيء الي نفسه وغيره لان كل مبتدا
اما ظاهرا او مضمر وحاصل الجواب ان المبتدا الذي
هو مورد القسمة اعم من الظاهر والمضمر فان المراد به المبتدا
هو من حيث هو من غير نظر الي كونه ظاهرا او مضمرا وهكذا
ساير التقسيمات منفصلا قيد بذلك لان المتصل
لا يقع مبتدا وهي انا الخ حاصلها ثلاثة اقسام ما يختص
بالمتكلم وهو انا ونحن وما يختص بالمخاطب وهو خمسة انتَ
وانتِ وانتما وانتم وانتن وما يختص بالغائب وهو خمسة
هو وهي وهما وهم وهن ضماير الرفع من اضافة الموصوف
للصفة اي الضماير المرفوعة والنايب اي الكثير وقوله
يطابقها اي يساويها وقوله في المعنى اي التذكير والتانيث
والافراد والتثنية والجمع ومن غير الغالب لا تحصل المطابقة
نحو انتِ بكسر التا افضل من عمرو وانتما وانتم وانتن افضل من
عمرو وانتِ افضل امراة وانتما افضل رجلين او امراتين وانتم
او انتن افضل رجالا او نساء وانت صبور او جريح وكذلك نحو
انت او انتما او انتم او انتن عدل لان افعل التفضيل اذا جرد
من ال والاضافة ونحو صبور وجريح والمصدر يستوي فيه المذكر

والمؤنث مطلقا   ن ذلك قوله وهو قسمان   والخبر من
حيث هو فيه ما تقدم فلا تغفل   هنا اي في هذا الباب
وكذا باب النعت كما سياتي واحترز بذلك من المفرد في
باب المنادي ولا النافية للجنس فانه هناك ما ليس مضافا
ولا شبيها به وكذا في باب الاعراب فانه المراد به ما قابل
المثني والجموع وفي باب الكلمة والكلام فان المراد ما قابل المركب
اه من الفيشي وفي النبتيتي ان باب النعت والاعراب علي حد
سوا فليراجع ثم اعلم ان المفرد قسمان مشتق وجامد فالمشتق
ما دل علي متصف مصوغا من مصدر وهو يتحمل ضمير المبتدا ان لم
يرفع اسما ظاهرا كامثلة الشارح فان رفعه فلا يتحمل الضمير
نحو زيد قايم ابوه وانما كان هذا الوصف مفردا مع تحمله الضمير
لان اسم الفاعل مع مرفوعه لا يكون جملة الا ان افاد فايدة يحسن
السكوت عليها كما في نحو اقام الزيدان وهذا لا يكون كذلك
والجامد بخلافه اي ما قابل المشتق نحو زيد اسد اذا اريد الشجاع
لانه ليس جملة ولا شبهها قد يقال هذا الدليل عين
الدعوي لان الدعوي هي ان الخبر فيما ذكر من الامثلة مفرد اي
ليس جملة ولا شبهها وقوله انه ليس جملة ولا شبهها اي انه مفرد
ومجموع ذلك اي ما يصدق عليه غير المفرد اربعة اشيا اي
في الظاهر اما في الحقيقة فثلاثة لا الجملة شي واحد وان كان
تحتها فردان الاسمية والفعلية كما سياتي   المجرور اي
مع جاره   التامان التام هو الذي تتم به الفائدة من غير
ملاحظة متعلقه بان يكون متعلقه كونا عاما كالاستقرار
والحصول والكون اذ لا يخلوا موجود منها وبهذا القيد خرج

الناقصان والناقص هو الذي لا يفيد مع عدم ملاحظة متعلقه
بان يكون متعلقه كونا خاصا نحو زيد بك او عندك اي واثق
واثقا بك او راغب فيك او معرض عنك فلا يقع خبرا
مع فاعله كان ينبغي ان يقول مع مرفوعه ليشمل نائب الفاعل
واسم كان واخواتها الا ان يراد بالفاعل الفاعل اللغوي واهل
اللغة يسمون نائب الفاعل واسم كان واخواتها فاعلا انتهي
فاعلا اه من الفيشي   او المضمر مستترا كان او بارزا ويسمي
هذا المجموع جملة فعلية وهي المبدوة بفعل حقيقة كما مثل او
حكما نحو لن يقوم زيد   مع خبر او ما يقوم مقام خبره
فلو قال مع ما تتم به الفايدة لكان اعم ليشمل نحو زيد ضاربه
العمران ويسمي هذا المجموع جملة اسمية وهي المبدوة باسم حقيقة
كما مثل او حكما نحو ان زيدا قايم   او غيره اي او مع الخبر
غير المفرد ثم اعلم ان الجملة الواقعة خبرا للمبتدا يجب ان يحكم
علي محلها بالرفع بمعني انه لو حل محلها اسم معرب خال عن الموانع
لكان مرفوعا ويجب لهذه الجملة ان لم تكن نفس المبتدا في المعني
ان تشتمل علي ما يربطها بالمبتدا من ضمير وهو الاصل والمطرد
او اسم اشارة او اعادة المبتدا بلفظه او بمعناه او غير ذلك مما يطول
ذكره بخلاف ما اذا كانت الجملة نفس المبتدا نحو قل هو الله احد
فلا تحتاج الي رابط ويجب ان لا تكون جملة ندائية فلا يجوز زيد
يا اخاه وان لا يكون مصدرة بلكن او بل او حتي واعلم
ايضا ان قضية اطلاق كلامه انه لا فرق بين ان تكون الجملة
خبرية او انشائية حتي يصح نحو زيد اضربه علي ان الخبر نفس
جملة اضربه من غير تقدير القول وهو كذلك عند ابن مالك وغيره

فلا يمتنع كونها ... ية خلافا لابن الانباري ولا قسمية خلافا
لثعلب ولا يلزم تقدير القول قبل الجملة الطلبية خلافا لابن السراج
والفرق بين ما هنا وبين النعت حيث امتنعت فيه الطلبية
بلا اضمار القول كما قال ابن مالك وامنع هنا ايقاع ذات الطلب
وان اتت فالقول اضمر تصب ان الغرض من النعت تمييز المنعوت
للمخاطب ولا يميزه الا ما هو معلوم له قبل والطلبية لا تكون
معلومة قبل المحذوف بالرفع صفة متعلق لا
هما اي وحدهما او مع المتعلق فالاقوال ثلاثة والخلف لفظي
اي في الصورة لا في الحقيقة ولهذا الخلاف الصوري افرد الجار
والمجرور والظرف بالذكر والا فقد يقال ما فايدة افرادهما
مع انه ان قدر عاملهما اسما كانا من الاخبار بالمفرد وان قدر فعلا
كانا من الاخبار بالجملة فلا يخرجان عن المفرد وان قدر والجملة
والظرف والجار والمجرور يسميان بشبه الجملة ووجه الشبه بها
وقوع كل منهما خبرا وصلة وحالا وغير ذلك كالجملة
وان تقدير اي والصحيح ان الراجح تقدير المتعلق بنحو كاين او
مستقر كحاصل او ثابت لا كان او استقر ونحوهما كحصل
او ثبت او ما يليق بالمقام وقيل الراجح تقدير كان الخ فالخلاف في
الراجح لا في الجواز والذي انحط عليه كلامهم كما في المغني
ديد محدكه محتنص مختار الله لاندانه لا يترجح تقديره اسما ولا فعل
بحسب المعنى فان اريد المضي قدر كان او استقر وان اريد
الحال او الاستقبال نحو الصوم في اليوم والخبر في اغد قدر مضارعا
مضارعهما او وصفة واذا قدر كان او كاين كان من كان
التامة بمعنى حصل او حاصل لا الناقصة والا كان

الظرف

الظرف والجار والمجرور في موضع الخبر وتقدير كان وتسلسل
التقديرات وما كان فيهما عامله مصرحا به لكونه خاصا فهو
لغو وما لم يصرح به لكونه عاما فهو مستقر والمضاف
اليه يستفاد منه ان الخبر في نحو زيد اكرمته مجموع الفعل والفاعل
والمفعول وهو الظاهر واختاره شيخ الاسلام علي الحلي وان كان
المشهور عند النحاة ان الخبر هو الجملة وحدها ومثل المفعول الحال
وغيره من متعلقات الفعل واعلم ان الجملة تنقسم ثلاثة اقسام
كبرى فقط وصغرى فقط وكبرى وصغرى باعتبارين فالكبرى
فقط ما وقع خبرها جملة ولم تقع هي خبرا والصغرى فقط ما
وقعت خبرا والمحتملة لهما ما وقع خبرها جملة وكانت خبرا
والمثالان في المتن اجتمع في كل منهما جملتان صغرى وكبرى
فالصغرى هي قام ابوه وجاريته ذاهبة والكبرى هي جملة
زيد قام ابوه وزيد جاريته ذاهبة واذا قلت زيد ابوه غلامه
منطلق اجتمع فيه الثلاثة فالصغرى غلامه منطلق والكبرى
زيد ابوه غلامه منطلق والجملة ابوه الخ فانها كبرى باعتبار ان
خبرها جملة وصغرى باعتبار انها خبر
اي في الاغلب فلا يشكل
بافعال التصيير فانها تارة تدخل عليهما كقوله تعالى واتخذ الله
ابراهيم خليلا وتارة لا تدخل عليهما كجعلت الفقير غنيا وصيرت
المعلوم المعدوم موجودا والمراد التي يغلب دخولها على المبتدا
والخبر فال جنسية لا استغراقية اذ لا يدخل على كل مبتدا وخبر فان
دخولها عليهما مشروط بان يكون المبتدا مخبرا عنه بجملة طلبية
نحو زيد ... وللانشائية نحو هند زوجتكها وان لا يلزم التصدير نحو ايهم عندك

وان لا يلزم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع نحو الحمد لله
الحميد الي اخر ماهو في الحاشية وتسمي النواسخ من النسخ
وهو الازالة لازالتها حكم المبتدا والخبر وانما ازالته لانها عامل
لفظي وعامل الابتدا معنوي واللفظي اقوي من المعنوي
هنا اي في هذا الكتاب لا حاجة اليه لانها في كل كتاب كذلك
اي من حيث العمل ثلاثة اقسام لا من حيث الحقيقة لانها من هذه
الجهة قسمان افعال وحروف هكذا قالوا والظاهر انها ثلاثة ايضا
من هذه الجهة لانها افعال وحروف واسما وهي المصادر واسما
الفاعلين الا ان يقال ان اسم كل نوع من كان واخواتها لم يخالفه
في العمل فلم يبق لعده قسما ثالثا فايدة بخلاف عدها ثلاثة من
حيث العمل فان له فايدة لان عمل كل قسم غير عمل الاخر كان
واخواتها اي نظايرها وانما قدم كان واخواتها علي ان واخواتها
لانها افعال والاصل في العمل لها وقدم ان واخواتها علي ظننت
واخواتها مع كونها افعالا لان احد الجزين باق معها علي الاصل
وهو الخبر وبدا بكان واخواتها مكان لانها ام الباب لاختصاصها
بكونها تستعمل ناقصة غير شانية نحو كان زيد قايما وشانية نحو
اذا مت كان الناس نصفان الخ وزايدة نحو ما كان احسن زيدا
عملها مختلف اي من حيث الرفع والنصب ترفع
الاسم الخ ليس المراد ترفع اسمها وتنصب خبرها لان اسمها
لا يكون الا مرفوعا فرفعه تحصيل الحاصل وخبرها لا يكون
الا منصوبا فنصبه تحصيل الحاصل بل المراد ترفع المبتدا وتنصب
الخبر كما اشار الي ذلك الش بتحويل عبارة المتن بقوله اي المبتدا
وقوله بعد اي خبر المبتدا او رفعها للمبتدا بان تحدث منه رفعا

غير الذي

غير الذي كان به علي الاصح ويسمي اسمها اي تسمي
النحاة المرفوع بها اسمها حقيقة وفاعلا مجاز والمنصوب بها
خبرها حقيقة ومفعولا مجازا والتسمية في كل اصطلاحية
خالية عن المعني لان زيد من كان زيد قايما اسم للذات لا لكان
لان اسم كان هو اللفظ المخصوص وهو الكاف والنون غلبت
كان مسمي زيد وقايما ليس خبر الكان لان الافعال لا يخبر عنها فالاضافة
في كل لادني ملابسة وهي كونها تعمل فيهما المرفوع فاعلا
اي حقيقة والمنصوب مفعولا اي حقيقة فلا ينافي ما مر قريبا
لان هذه الافعال في حال نقصانها الخ ظاهر تقييده
الحدث بقوله الذي شانه الخ انها انما تجردت عن ذلك الحدث المقيد
بما ذكر فهي لم تتجرد عن مطلق الحدث المقيد بما ذكر وسميت ناقصة
لعدم اكتفايها بالمرفوع لا لانها تدل علي زمن دون حدث فان
الاصح دلالتها عليهما الا ليس كالروابط من حيث احتياجها
احتياجها المعمولين لا من حيث توقف معناها علي غيرها قال
ومن ثم اي من اجل تجردها عن الحدث المخصوص وصيرورتها
كالروابط نشا التسمية الخ حروفا الصحيح انها افعال كما مر
هنا اي هذه المقدمة اما في غيرها فهي اكثر من ذلك
في الماضي متعلق باتصاف اي انها موضوعة للدلالة علي ذلك
ودوام ذلك وعدمه من قرينة اخري في المساء بالمد من
الزوال الى الغروب نقيض الصباح امسي زيد غنيا اي ثبت له
الغنا وقت المساء اصبح البرد شديدا اي ثبت الشدة للبرد
وقت الصباح وقس علي ذلك ما سياتي من الامثلة
المثالة اي المثال عليها الالف والنقطة فرقا بالاولي بينها وبين

الضاد المعجمة وبالثانية بينها وبين الطا ظل زيد صايما اي ثبت
له ذلك جميع نهاره واما قوله تعالي ظل وجهه مسودا فهو بمعني
صار لانه ليس المراد ثبت لوجهه الاسوداد جميع النهار فقط
كما لا يخفي بات زيد مفطرًا اي ثبت له ذلك جميع ليله
والانتقال عطف تفسير وهو من حقيقة الي حقيقة
كما مثل او من صفة الي صفة نحو صار زيد غنيا وهي لنفي
الحال الاضافة من اضافة المظروف للظرف علي حد مكر الليل
اي مضمون الجملة في الحال اي زمن التكلم وقوله عند الاطلاق
اي عما يدل علي خصوص نفي الحال او غيره وقوله والتجرد اي الخلو
عن القرينة عطف تفسير للاطلاق واحترز بهذا القيد عما اذا
قيدت بزمن فانها تكون للنفي فيه ففي قولك ليس زيد قايما امس
لنفي القيام في الماضي واذا قلت غدا فهي لنفي القيام في المستقبل
وهذا مذهب الجمهور وقيل للنفي مطلقا نحو ليس زيد
قايما اي ليس متصفا بالقيام الان ويمكن ان يقوم بعده وعلي
مذهب الجمهور اذا صرح بلفظ الان كان توكيدًا بما النافية
ما ليست قيدًا بل الشرط تقدم نفي مطلقا او شبهه
والدعا اي بلا خاصة وانما شرط في هذه الافعال ذلك لتوقف
افادة الاستمرار منها علي دخول النافي عليها لانها بمعني النفي
فاذا دخل عليها النفي انقلبت اثباتا وانما قام النهي والدعا مقام النفي
لان المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل نفي ولا فرق في
النافي بين ان يكون ملفوظا به كما مثل او مقدرًا نحو تالله
تفتو اي لا تفتو قال في التصريح ولا ينقاس حذف النافي
الا بثلاثة شروط كون الفعل مضارعا وكونه جواب قسم

وكون

وكون النافي لا اه وقد نظمها العلامة الدنوسري بقوله
ويحذف ناف مع شروط ثلاثة اذا كان لا قبل المضارع في قسم
للملازمة اي موضوعة للدلالة علي ملازمة الخبر من
اضافة المصدر لفاعله وقوله المخبر عنه بالنصب مفعوله وفي
نسخة للمخبر عنه علي حسب بفتح السين وقد تسكن اي
قدر ما يقتضيه اي ما يطلبه الحال من استمرار خبرها لفاعلها
مُنْذُ قَبِلَهُ نحو ما زال زيد عالما اي منذ صلح للعالمية يعني من
حين تاهله وتفهمه للعلم والا فالحال يشهد بانه قبل ذلك
ليس عالما ونحو ما زال زيد اميرا معناه ان الامارة ثابتة له
وقت قبولها بان لا يكون طفلا مثلا وعلي هذا فقس
لاستمرار الخبر اي موضوعة للدلالة علي استمرار خبرها وجملة
ما دام معناها توقيت امر بمدة اتصاف اسمها بخبرها
لنيابتها اي لاجل كونها نائبة عن الظرف قال ابن ثابت في
شرح البردة اما كونها مصدرية فظاهر واما كونها ظرفية
فلم ترد ظرفا لان الظروف كلها اسما وانما بان
ما حيث كانت مصدرية كانت مع ما بعدها كصريح المصدر
ينوب عن الظرف في اعرابه مع الدلالة عليه فكانه مود له
فسميه مصدرية لذاته وظرفا لنيابته عن الظرف نحو جيتك
طلوع الشمس اي وقت طلوعها فحذف لفظ وقت وناب طلوع
منابه فيعرب ظرفا وذلك من باب حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه فلم تكن ظرفا بل هي كالمصدر نائبة عن ظرف
نيابة مضاف اليه عن مضاف اه لنا وبلها الخ من المعلوم
ان المؤول هو الفعل بعدها علي التحقيق لا هي ففي العبارة تسمح

والتقدير بمعني المقدر مدة دوام فقط لا زيد متردد اليك
والتقدير وايضا ليس المراد دوام زيد وانما المراد دوام تردده فلو
لم يكن ما مصدرية ظرفية بان كانت مصدرية غير ظرفية لم
تعمل دام بعدها العمل المذكور بل يكون تامة بمعني بقي فان اولها
منصوب فهو حال نحو يعجبني ما دمت صحيحا اي دوامك صحيحا
اذ من المعلوم انه لا تعجبه المدة ولا يعجب في المدة ولا يتاتي
كونها ظرفية غير مصدرية فلا توجد الظرفية بدون المصدرية
وكذا ينتصب ما بعدها علي الحال لو لم تتقدم علي دام ما نحو دمت
صحيحا وما تصرف منها اي تحول الي امثلة مختلفة
تصاغ منه ماضيها اي الماضي منها كتعجز الخ او ماض
هو هي كان الخ الحاصل ان هذه الافعال الثلاثة عشر
في التصرف وعدمه ثلاثة اقسام ما لا يتصرف اصلا وهو ليس
باتفاق ودام علي الاصح وما تصرفه ناقص وهو زال واخوانه
لانه ليس له امر ولا مصدر وما تصرفه تام وهو الباقي
وكذا في الامر والمصدر كقوله
ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك اياه عليك يسير
واسم الفاعل كقوله وما كل من يبدي البشاشة كائنا اخاك
اذا لم تلفه لك منجدا بقطع الهمزة لانه امر الفعل الرباعي
شاخصا اي ذاهبا او حاضرا فان الشخوص ياتي بمعني
السفر وبمعني الحضور كما قاله النشي تنصب الاسم الخ
متنا وشرحا فيه جميع ما تقدم في مثله في كان فلا تغفل
وان اسمها الخ في ذكر الاسم مسامحة فالاولي اسقاطه اذ لا دخل
له في التاويل كما يدل عليه قوله والتقدير انطلاق زيد في

تاويل

تاويل مصدر وذلك المصدر يوخذ من لفظ الخبر ان كان
مشتقا كما مثل ويقدر بالكون ان كان جامدا نحو بلغني ان
هذا زيد اي كون زيدا او بالاستقرار ان كان ظرفا او جارا
ومجرورا بخلاف المكسورة اي فانها قد يطلبها عامل نحو
قال اني عبد الله وقد لا يطلبها نحو انا انزلناه
لاختلاف الفاظها اي وقت اختلاف الفاظها فاللام للتاقيت
لا للتعليل لان المعنى ح يكون علي اللزوم اي يلزم من اختلاف
الالفاظ المعاني له وان المعلول مع علته وهذا المعني لا يصح
لانه لا يلزم ذلك لان العلة قد توجد وهي اختلاف الفاظ
ولا يوجد المعلول وهو اختلاف المعاني وذلك كما في ان وان
فان اللفظ مختلف والمعني متحد وهو التوكيد بخلاف ما
اذا جعلت للتاقيت فان المعني اختلاف المعاني وقت
اختلاف الالفاظ وليس في ذلك عوي لزوم اختلاف المعاني
لاختلاف الالفاظ فقد يوجد اختلاف الالفاظ دون
ذلك كما مر فوقت اختلاف الالفاظ اعم من ان يكون معه
وقت اختلاف معاني ككي وان مثلا او لا يكون كما في ان وان
هذا توضيح ما في الحاشية تامل ودلالة علي المعاني
اي الاتية لا معاني كان واخواتها لوضوح فساده فالمراد مطلق
الدلالة علي المعني للتاكيد التعبير باللام في هذا وما
ياتي غير ظاهر لانه يقتضي ان يكون معني ان وان مثلا شيئا اخر
غير التوكيد ثابتا وحاصلا له وذلك خلاف ما اجمعوا عليه
فلا بد من توجيه كلامه بان تجعل قوله للتاكيد وما بعده متعلقا
بمحذوف تقديره مصروف فيكون المعني ان معني ان وان المحتمل

عند الفعل لمعاني شي مصروف بالنظر الي الخارج الي المعني الذي
هو التوكيد خاصة بان يجعل معناهما هو التوكيد بعينه
والتوكيد هو تقوية الحكم عند المخاطب ايجابا نحو ان زيدا قايم او
سلبا نحو ان زيدا ليس بقايم فان وان يرفعان احتمال الكذب
والمجاز فان كان المخاطب مترددا في الحكم فهما لنفي التردد
والتاكيد بهما استحساني وان كان منكر الحكم فهما لنفي
الانكار والتاكيد بهما واجب ومن ثم لا يوتي بهما اذا كان
السامع خالي الذهن من الحكم والتردد فيه كما في علم المعاني
ومعني لكن للاستدراك اي لانها لا تتوسط بين
الا بين كلامين متغايرين ايجابا وسلبا فلا بد ان يتقدم عليها
كلام كما ياتي تعقيب الكلام الخ اي اتباع الكلام برفع
اي بنفي ما يتوهم اي يظن ثبوته نحو قام الناس لكن زيدا جالس
فقوله قام الناس يتوهم منه ثبوت قيام زيد معهم لانه منهم
فرفعت ذلك التوهم بلكن وقوله او نفيه معطوف علي ثبوته
اي او تعقيب الكلام برفع ما يتوهم نفيه اي بنفي ما يتوهم نفيه
اي باثباته لان نفي المنفي اثبات له نحو قولك زيد جبان لكنه
كريم فاثبت ما يتوهم نفيه وهو الكرم بقولك لكنه كريم لان
عادة الجبان البخل وهو الدلالة الضمير عايد علي التشبيه
وهو معترض بان التشبيه فعل الفاعل وهو من المتكلم والدلالة
فعل الحرف وهي وصف له ولا يصح الاخبار باحدهما عن الاخر
ويجاب بان كلامه علي حذف مضاف اي الحكم بالدلالة او ان
المعني ان يدل المتكلم الخ فتكون الدلالة فعل المتكلم ثم لا بد ان
يراد في التعريف بالكاف او كان او نحوهما ليخرج مثل قولنا قاتل

اذ عمرو

عمروا وجاني زيد وعمرو فانه يصدق عليه الدلالة علي مشاركة
امر لامر في معني وهو طلب ما لا طمع فيه وهو المستحيل
اي ما من شانه ان لا يطمع فيه كقوله
الا ليت الشباب يعود يوما وقوله او ما فيه عسر اي او طلب ما فيه
طمع ولكن فيه عسر وهو الممكن الحصول كقول الفقير
ليت لي قنطارا من الذهب اي ما من شانه ان يطمع فيه
فلا يعترض بان الفقير لا طمع له في قنطار من الذهب بخلاف
طلب الواجب نحو ليت يجيئ فانه ممتنع وهو طلب الامر
المحبوب اي المستقرب الحصول فلا يكون الا في الممكن فلا يقال
لعل الشباب يعود واما قول فرعون لعلي ابلغ الاسباب الخ فانما
كان جهلا وافكا وبما تقرر علم الفرق بين ليت ولعل فان ليت
يتمني بها ما يمكن وقوعه وما لا يمكن ولعل لا يترجي بها الا ما
يمكن وقوعه ثم اعلم ان تفسيره كغيره التمني والترجي
بالطلب من باب التسامح فان كلا من التمني والترجي حالة
نفسانية يلزمها ميل النفس لذلك الشيئ المتمني والمترجي
وطلبها له فالطلب لازم فاطلق الملزوم الذي هو التمني
والترجي واريد لازمه الذي هو الطلب والتوقع اي
او للتوقع بالاشفاق في المكروه اي الخوف منه وقيل
وقيل التوقع اعم لكن توقع المحبوب يسمي ترجيا وتوقع
المكروه يسمي اشفاقا هالك اي ميت اي اخاف
عليه الهلاك المتوقع علي انهما اي علي سبيل انهما
مفعولان لها اي علي الصحيح وعند الكوفي نصب الثاني علي
التشبيه بالحال مسند لا بوقوعه جملة وظرفا ورد بوقوعه مو

معرفة وضميرا وجامدا او بانه لا يتم الكلام دونه اه عبد المعطي
حيث لا مانع احترز به عما اذا كان مانع وهو امران الاول الالغا
وهو ابطال العمل لفظا ومحلا لجواز الضعف العامل بتوسطه نحو
زيد ظننت قايم والاعمال والالغا على السوا وبتاخره نحو زيد
قايم ظننت والاهمال ارجح اما مع التقدم فيمتنع كظننت زيد قايما
قال في الخلاصة الخلاصة

وجوز الالغا لا في الابتدا وانو ضمير الشان او لام ابتدا الخ

والثاني التعليق وهو ابطال العمل لفظا لا محلا بسبب
توسط ما له الصدارة بينها وبين معموليها كاللام نحو علمت
لزيد قايم او بسبب كون احد معموليها مما له الصدارة كان كان ما
الاستفهامية كقوله

وما كنت ادري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت

فجملة لزيد قايم في محل نصب سدت مسد المفعولين وكذا الجملة
قوله ما البكا بدليل العطف على محلها بالنصب على في قوله
ولا موجعات القلب فانه عطف موجعات بالنصب على
محل قوله ما البكا الذي علق عن العمل فيه قوله ادري لا البتدا
له الصدارة وهو ما الاستفهامية وسمي هذا تعليقا لان
العامل علق عن العمل في اللفظ وعمل في المحل فشبه بالمراة المعلقة
التي هي لا مزوجة ولا مطلقة وهي التي اسا زوجها عشرتها واعلم
ان هذين الامرين لا يجريان في ظن وجميع اخواتها بل هما
خاصان ببعضها كما اشار اليه ابن مالك بقوله

وخص بالتعليق والالغا ما من قبل هب والامر هب قد الزما

تفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني اي تدل على رجحان وقوع

المفعول الثاني اي غالبا فلا يرد ان الثلاثة الاول قد ترد لليقين
كقوله تعالى يظنون انهم ملاقوا ربهم اي يتيقنون ذلك وقول
الشاعر

حسبت التقى والجود خير تجارة رباحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا

اي تيقنت وقوله دعاني الغواني عمهن وخلتني لي اسم فلا ادعى
به وهو اول اي تيقنت ان لي اسما كنت ادعى به وانا شاب
قال بعضهم وهذا الاسم هو الاخ لان النسا يقلن للشاب الاخ
وللشايب العم وزعمت اي بمعنى اعتقدت او شككت
اوظننت لا بمعنى تكفلت والا تعدت لمفعول واحد تارة
بنفسها واخرى بحرف الجر ولا بمعنى سمن او هزل والا كانت لا
زمة وثلاثة منها اي من العشرة تفيد تحقيق وقوع
المفعول الثاني اي تدل على تحقيق وقوعه اي غالبا فلا ينافي
دلالة بعضها تارة على الظن كما في راي فانها تستعمل بمعنى
تيقن وهو الغالب كقوله رايت الله اكبر كل شي محاولة واكثرهم
جنودا او قد تاتي بمعنى ظن وقد اجتمعا في قوله تعالى انهم
يرونه بعيدا ونراه قريبا اي يظنونه ونعلمه كما في علم فالغالب
الغالب فيها ان يكون بمعنى تيقن كقوله علمتك الباذل المعروف
فانبعثت اليك بي واخبات الشوق والامل وقد تاتي بمعنى
ظن كقوله تعالى فان علمتموهن مومنات رايت لا بمعنى
ابصرت والا تعدت لواحد لانها من افعال الحواس
وعلمت اي لا بمعنى عرفت والا تعدت لواحد اما على ان
بين العلم والمعرفة فرقا فظاهر واما على انهما بمعنى واحد فلانه
قد يخص احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الاخر وهو

امركول الي اخبار العرب   و وجدت بمعني علمت لا بمعني
اصبت فانها تتعدي بنفسها لواحد ولا بمعني حذنت نحو حزنت
علي الميت اي حذنت عليه   والانتقال عطف تفسير
في قوله اي مقوله   اذا دخلت علي ما لا يسمع بان يكون
معلقة باسم عين والمراد ان يكون الاول مما لا يسمع واما
الثاني فلا بد ان يكون مما يسمع كقولك سمعت زيدا يقرا الاسمية
بخرج اذ الخروج لا يسمع اما اذا دخلت علي ما يسمع مباشرة فلا
خلاف انها تتعدي الي واحد نحو يسمعون الصيحة   والجمهور
والجمهور علي ان الجاي مطبقون علي ان جملة يقول من الفعل والفاعل
ونحوها وقوله في موضع نصب علي الحال من المفعول اي علي حذف
مضاف تقديره سمعت صوت زيد في حال انه يتكلم فالحال مبنية
ولا ينبغي ان يقدر ذلك المضاف لفظ كلام والتقدير سمعت
كلام زيد الخ لانه يلزم عليه ان يكون الحال موكدة
علي الحال من المفعول اي ان كان معرفة والا فهي صفة فل
الا الي واحد نحو ابصرت زيدا وسمعت القران وذقت الطعام
لبست الحرير وشممت الريحان   بكسر اليا اي وفتح الخا نقلت الكسرة
الي الخا بعد سلب حركتها اي الخا وهي الفتحة فصار خيلت فالتقا
ساكنان اليا واللام ثم حذفت اليا لالتقاء اي لدفع التقا الساكنين
لانه مكروه وقس عليه نظايره كبعت وبلت
استطرادا هو ذكر الشي في غير محله لمناسبة بينهما والمناسبة
ما اشار اليه بقوله لتتميم بقية النواسخ زاد الشيخ الفيشي كما ان
ذكر نصب كان للخبر ونصب ان للاسم هنا استطرادا تتميما
لعملهما
لما انهي الكلام علي

ما يعرف علي غير وجه التبع اخذ يتكلم علي ما يعرب تبعا وهو
خمسة النعت وعطف البيان والتوكيد والبدل وعطف النسق
واذا اجتمعت علي هذا الترتيب وقد نظم ذلك بعضهم بقوله
نعت البيان موكد بدل نسق   هذا هو الترتيب في القول الاحق
وبدا بالنعت لانه الاهم ثم ان التابع من حيث هو عرفه بعضهم
بانه المشارك لما قبله في اعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر
فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدا والمفعول الثاني وحال
المنصوب وبغير خبر حامض من قولك هذا حلو حامض
والنعت لغة وصف الشي بما هو فيه اصطلاحا اجرا الا
علي الاسم المنعوت في اعرابه وهذا تعريف النعت بالمعني
المصدري وقد استعمله النحاة بمعني المنعوت به وهو المراد
هنا ويرادفه الصفة والوصف وعرفوه علي هذا بانه
التابع الذي يتمم متبوعه ببيان صفة من صفاته او صفات
ما يتعلق به فخرج بقولهم يتمم متبوعه البدل وعطف النسق
لان البدل مقصود في نفسه وليس القصد به اتمام متبوعه
ولان عطف النسق مغاير لمتبوعه وخرج بقولهم ببيان
صفة من صفاته الخ عطف البيان والتوكيد لانهما شاركا
النعت في اتمام ما تبعاه لكن لا بد لان علي معني فيه اما
البيان فلانه عين الاول واما التوكيد فلانه قد يكون
بالنفس مثلا ونفس الشي هو الشي لا معني فيه وهذا
التعريف شامل لانواع النعت فانه اما للتخصيص نكرة
نحو مررت برجل كاتب او توضيح معرفة نحو مررت بزيد
التاجر والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات والتوضيح

سم

رفع الاحتمال في المعارف او مدح نحو الحمد لله رب العالمين او ذم
نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او ترحم نحو اللهم ارحم
عبدك المسكين او توكيد نحو تلك كاملة وهذا هو المراد بقولهم
في التعريف الذي يتم متبوعه فان المراد ما يطلبه المتبوع
بحسب المقام من الامور المذكورة ولذلك لا يكون
الا مشتقا او مؤولا به لان الجوامد لا دلالة لوصفها علي
معان منسوبة الي غيرها ومعني المشتق ما دل علي حدث
وصاحبه كاسم الفاعل واسم المفعول ومعني المؤول
به ما اقيم مقامه في معناه كاسم الاشارة وذي بمعني
صاحب والمنسوب والجملة والمصدر الملتزم تذكيره وافراده
نحو عدل والحاصل ان النعت بمعني المنعوت به علي
قسمين القسم الاول المفرد والمراد به ما قابل الجملة وشبهها
وهو ثلاثة انواع الاول المشتق كضارب ومضروب وضراب
وحسن واحسن والثاني شبه المشتق كذا وذي واسما
المنتسب النسب نحو مكي والثالث المصدر نحو رجل عدل
والقسم الثاني الجملة وشبهها والمراد به الظرف والجار والمجرور
وللنعت بها ثلاثة شروط شرط في المنعوت وهو ان يكون
نكرة اما لفظا ومعني كيوما من قوله تعالي واتقوا يوما
ترجعون فيه الي الله او معني لا لفظا وهو المعرف بال
الجنسية كما في قوله كمثل الحمار يحمل اسفارا وشرطان
في الجملة احدهما ان تكون مشتملة علي ضمير يربطها بالموصوف
ملفوظا به كما مثل او مقدر كقوله تعالي واتقوا يوما لا تجزي
نفس عن نفس شيا اي فيه ثانيهما ان تكون خبرية اي

محتملة

محتملة للصدق والكذب رسمه ببعض خواصه فيه نظر لان
الظاهر ان قوله تابع للمنعوت الخ ليس واردا مورد التعريف بل
بيان حكم من احكام النعت فتامل شنواني تابع للمنعوت
اي مشارك له في رفعه الخ علي حذف مضاف اي في نوع
رفعه الخ وانما قلنا ذلك لانه لا يجب توافقهما في الشخص
اذ قد يكون اعراب احدهما ظاهر واعراب الاخر مقدر وقد
يكون اعراب احدهما بالحركة واعراب الاخر بالحروف او اعراب
احدهما محليا والاخر لفظيا ان كان مرفوعا الخ اشار به
الي ان كلام المتن علي التوزيع اذ لا يتاتي الجمع بين الرفع والنصب
مثلا في ان واحد وكذا فيما بعده وفي تعريفه اي في
نوع تعريفه لا في شخصه اذ لا يشترط ان يكون النعت معرفا
بعين ما تعرف به المنعوت بل المراد كونهما معرفتين اما من
جهة واحد نحو جا الرجل الفاضل او من جهتين نحو رايت
بكرا امير مكة ويجب كون الموصوف اما اعرف من الصفة
او مساوها ولا يجوز ان يكون دونها فالاول كقولك مررت بزيد
الفاضل فان العلم اعرف من المعرف بالالف واللام والثاني
نحو مررت بالرجل الفاضل فانهما معرفان بالالف واللام والثالث
نحو مررت بالرجل صاحبك فان صاحبك بدل عندهم لا نعت
لان المضاف للضمير في مرتبة الضمير او في رتبة العلم وكلاهما
اعرف من المعرف بالالف واللام سواء كان النعت
حقيقيا الخ اي هذه الخمسة اعني الرفع والنصب والخفض و
التعريف والتنكير لا بد للنعت من اتباعه للمنعوت في
اثنين منها سوا كان النعت حقيقيا وهو الجاري علي من هو

له في الواقع اي اسند الي ماهو نعت له في الواقع او كان سببيا
وهو الجاري علي غير من هو له اي المسند الي غير من هو نعت له ولكن
النعت مطلقا لا ينفك عن اثنين من هذه الخمسة اقتصر
المتن عليها المستتر بالنصب صفة لضمير ايضا
اي كما تبعه في اثنين من الخمسة المتقدمة ويكمل له ح
اي وقت اذ تبع النعت المنعوت فيما ذكر قوله اربعة من
عشرة هي الرفع والنصب والجر والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث والتعريف والتنكير وانما لم يكمل له جميع العشرة
لانه لا يكون الاسم متصفا بجميعه في وقت واحد لما بينها
من التضاد الا تري ان الاسم لا يكون مرفوعا منصوبا مجرورا
في حالة واحدة ولا معرفة نكرة معا ولا مفردا مثني
مجموعا ولا مذكرا مؤنثا كذلك وانما يكمل له في حالة
واحدة اربعة امور واحد من اوجه الاعراب الثلاثة
التي هي الرفع والنصب والجر وواحد من الافراد والتثنية
والجمع وواحد من التعريف والتنكير وواحد من التذكير
والتانيث ويسمي النعت اي يسميه علما هذا النعت
حينئذ اي حين اذ رفع النعت ضمير المنعوت حقيقيا
وظاهر هذا الكلام شموله لنحو مررت برجل حسن الوجه
بنصب الوجه لكونه رفع ضميرا يعود علي المنعوت فهو حقيقي
مع انه غير جار علي المنعوت ولذلك صرح غالب النحاة بانه
سببي وسياتي في الشارح اشارة اليه وبعضهم سماه مجازيا
وعليه فاقسام النعت ثلاثة ثم اعلم ان اتباع النعت
للمنعوت في اربعة من عشرة انما يكون مع عدم المانع اما اذا

منع

منع مانع كان يكون النعت افعل تفضيل فانه لا يتبع في
تثنية ولا جمع ولا تانيث بل يكون مفردا مذكرا علي كل حال
فتقول مررت برجل افضل منك ونسوة افضل منك وعلم
ايضا ان قول المتن تبعه في رفعه الخ اي ما لم يكن المنعوت
معلوما بدون النعت والا جاز قطعه وعدم تبعيته له
نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم برفع الرجيم او نصبه
فالمرفوع اذا اعلم بقطع النعت للنصب بتقدير فعل
وللرفع بتقدير مبتدا والمنصوب يقطع نعته للرفع او النصب
ولا يقطع للجر لامتناع تقدير الجار مع بقاء عمله في غير الحال
المعلومة عندهم وان رفع اي النعت سببي مفعول
رفع والمنعوت مضاف اليه والظاهر بالنصب نعت للسببي
والمراد به ما قابل المستتر بقرينة مقابلته لقوله فيما مر
ضمير المنعوت المستتر فيدخل فيه الضمير البارز نحو جاء
الرجل الضارب به انا ويسمي حينئذ اي وقت رفعه
بسببي المنعوت الظاهر وقوله سببيا نسبة الي السبب والمراد
به هنا ما بينه وبين المنعوت علاقة تقول في النعت
الحقيقي الخ حاصل ما ذكره اثنان وسبعون مثالا
وذلك اما ان يكون مفردا او مثنا او مجموعا وكل منها اما ان
يكون معرفة او نكرة وكل منهما اما ان يكون مذكرا او مؤنثا
فهذه اثني عشر وكل منهما اما ان يكون مرفوعا او منصوبا
او مخفوضا فهذه اثنان وسبعون حاصلة من ضرب
اثنين في ستة وثلاثين فهذه جملة ما ذكره الشارح
والستة والثلاثون في الحقيقي لكل من المنعوت والنعت

وفي السببي بالنظر للمنعوت واذا نظرت الي انه تارة يوقعه
في شخص الاعراب بان يتحد افيه اولا وتارة يوافقان
في جهة التعريف اولا زادت الاقسام تقول
في النعت الحقيقي اي تمثيله وقوله الرافع لضمير المنعوت تفسير للحقيقي
والمستتر ضمير في الرفع متعلق بتقول وفي النصب اي
وتقول في حالة النصب الخ وتقول فيما اذا ارتفع اي
النعت وقوله سببي مفعول رفع والمنعوت مضاف اليه
فالنعت في هذا القسم اي قسم السببي يلزمه الافراد لان
النعت الرافع للظاهر منزل منزلة الفعل فيعطي حكمه مع فاعله
ولم يعتبر حال الموصوف فيلزمه الافراد اذا اسند الي
ظاهر ولو كان ذلك الظاهر مثني او مجموعا علي اللغة
المشهورة ويلزمه ايضا التذكير مع الاسناد الي مذكر كما تقدم
من الامثلة وكذا يلزمه التانيث مع الاسناد الي مونث نحو جاء
الرجل قائمة امه كما تقول لما مات امه مع غير الجمع اي
جمع السببي كما قال ق ل وغير الجمع هو المفرد والمثني وقوله فيختار
تكسيره اي تكسير النعت علي افراده ولا فرق بين كون المنعوت
جمعا نحو مررت برجال قيام اباوهم او غير جمع نحو مررت برجل
قيام غلمانه ويضعف تصحيحه اي يضعف جمع النعت
جمع تصحيح قال الشيخ ابو بكر الشنواني اي يجوز مع ضعف بل لا
يجوز في اللغة المشهورة وانما جاء في لغة قليلة الاستعمال
موافقة الفاعل في الجمعية نحو قاعدون غلمانه كما في لغة قليلة
يقعدون غلمانه نحو اكلوني البراغيث لكن في الفعل اضعف
هذا اه الخ اي محل جواز هذا الاستعمال في الحقيقي

والسببي

والسببي دون غيره وقوله نعت باسم الفاعل اي الذي ليس بمضاف
والصفة المشبهة اي او اسم الفاعل المضاف نحو زيد قائم الاب
ولعله لم ينبه الش عليه لانه ح يكون صفة مشبهة وهي ما اشتق
من فعل لازم لمن قام به الفعل علي معني الثبوت والدوام بخلاف اسم
الفاعل فانه وضع متصفا بمصدره اي الحدث علي وجه الحدوث
وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل علي حسب السماع كحسن
وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها جاز فيه اي في النعت وقوله
هذا الاستعمال وهو رفع النعت سببي المنعوت الظاهر فيستتر
اي فيه ضمير المنعوت علي التشبيه بالمفعول به اي ان كان معرفة وعلي
التمييز ان كان نكرة وح اي وقت اذ ينصب او يخفض
ويرجع الي القسم الاول وهو النعت الحقيقي اي يرجع اليه في ثلاث
المطابقة مع بقائه علي انه سببي وليس المراد كونه يصير حقيقيا
فتامل ق ل وتقدم ان بعضهم سماه نعتا مجازيا وان الاقسام عليه
ثلاثة وجرهما اي علي الاضافة والواو بمعني او وكذا
الفعل الذي اي تفعل فعلا مثل ذا الفعل فجملة كذا في موضع النعت
لمصدر محذوف والمعرفة الخ لما ذكر المص ان النعت تبع منعوته
في اثنين من خمسة وتقدم الكلام علي الرفع والنصب والجر في باب
معرفة الاعراب ولم يتكلم فيما سبق علي التعريف والتنكير احتاج الي
بيان المعرفة والنكرة لتتم الفائدة وكان الاولي ان يقدم النكرة
لانها الاصل لاندراج كل معرفة تحتها لكنه بدا بالمعرفة لانها
اشرف من حيث دلالتها علي معني وال في المعرفة للجنس ولذا صح
الاخبار عنها بقوله خمسة اشياء فلا يقال لا يخبر عن الواحد
بالخمسة وقول الش من حيث هي اي لا بقيد كونها ضميرا ولا علما

الخ فلا يلزم تقسيم الشيء الي نفسه والي غيره ولا بقيد كونها تنعت
وينعت بها الخ كما سيذكره الش قال ابن الحاجب المعرفة ما وضع لشيء
بعينه كلها والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه قال الرضي المعرفة ما وضع
لشيء قوله بعينه احترازا عن النكرات والمعني ما وضع لان يستعمل
في شيء واحد بعينه سوا كان ذلك الواحد مقصود الواضع كما في
الاعلام او لا كما في غيرها اه وقال ابن مالك في شرح التسهيل
من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه اه اي
دون اعتراض ولاجل ذلك تعرض لها في الخلاصة بالعد كما فعل
المص هنا وعلل ما ذكره في شرح التسهيل بقوله لان من الاسما
ما هو معرفة معني نكرة لفظا كقولك كان ذلك عاما اول وعكسه
كاسامة وما فيه الوجهان كواحد امه وعبد بطنه فاكثر العرب
يجريهما معرفتين بمقتضي الاضافة وبعضهم يجعلهما نكرتين
ويدخل عليهما رب وينصبهما علي الحال وكذا ذو ال الجنسية
فيه الوجهان ولهذا انعت نعت المعرفة تارة ونعت النكرة اخري
فاحسن ما يتبين به ان يذكر اقسام المعرفة مستقصاة ثم يقال
وما سوي ذلك نكرة اه قال الدماميني وهو كلام ظاهري
خال عن التحقيق اه اي لان الاول مبهم في الاصل وتعيينه
عارض منه الوصف واسامة مدلوله معين وهو الماهية
وهو معرفة لفظا ومعني والحق في واحد امه وعبد بطنه التعريف
بالاضافة ودخول رب عليهما ونصبهما شاذ وسياتي الكلام علي
المعرفة بال الجنسية فقول ابن الحاجب في التعريف المتقدم ما
وضع لشيء بعينه الخ وقول سعد الدين المعرفة ما اشير به
الي [illegible] مختص اشارة وصفية شامل لجميع انواع المعارف

مخرج لساير النكرات وح فقوله دون استدراك عليه فيه استدراك
عليه اه حفني علي الاشموني ببعض تغيير وزيادة خمسة
اشياء الوجه انها ستة كما ذكره في الخلاصة هذه الخمسة والسادس
الموصول ولعل المص ادخله في المبهم او في المعرف بال او في المضاف
بناء علي ان تعريفه بال ان كانت فيه وبشبهها ان لم تكن فيه الا ايا
فتعريفها بالاضافة وبعضهم عدها سبعة فزاد النكرة المقصودة
في الندا كيا رجل لمعين بناء علي ان تعريفه بالقصد والاقبال
وقيل انه تعرف بما تعرف به اسم الاشارة وقيل تعريفه بال
محذوفة وناب حرف الندا منابها قال ابو حيان وهذا الذي
صححه اصحابنا ولا خلاف في النكرة غير المقصودة فهي باقية
علي تنكيرها كيا رجلا خذ بيدي الخ واما العلم كيا زيد فذهب
قوم الي انه تعرف بالندا بعد ازالة تعريف العلمية والاصح انه باق
علي تعريف العلمية وانما ازداد بالندا وضوحا اه من المحشي مع
زيادة منه علي الاشموني واعلم ان المراد بالموصول الاسمي
وهو ما افتقر ابدا الي الوصل بجملة خبرية او وصف صريح او
ظرف او جار ومجرور تامين والي عايد او خلفه وهو الذي للمفرد
الغير المونث واللذان لمثناه والذين لجمعه والتي للمونثة واللتان
لمثناها واللاتي لجمعها والاولي لجمع المذكر والمونث وهذه الالفاظ
تسمي موصولا نصا وهو ما يستعمل بلفظ واحد لمعني واحد
واما المشترك وهو ما يستعمل لمعان متعددة بلفظ واحد فهو
من للعقلا وما لغيرهم واي للجميع وال في نحو الضارب والمضروب
وذو عند طي وذا بعد ما او من الاستفهاميتين وبسط كل
ذلك في المبسوطات المضمر
المضمر ويقال له الضمير

ويسميه الكوفيون الكناية والمكني وتقدم الكلام على اقسامه في باب
الفاعل   ما دل على متكلم الخ اي اسم دل وضعا فخرج بقولنا
وضعا قول من اسمه زيد ضرب زيد وقولك لزيد يا زيد افعل كذا
وقولك حكاية عن زيد الغايب زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان
اطلق على المتكلم في الاول والمخاطب في الثاني والغايب في الثالث
لم يكن موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغايب المتقدم الذكر
فان الاسما الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار
او غايب المراد به ما عدا المتكلم والمخاطب فيدخل
فيه ضمير الذات العلية   والثاني العلم هو لغة العلامة
واصطلاحا ما ذكره الشارح بقوله وهو ما عطف الخ اي اسم
علق بالبنا للمجهول على شي اي وضع لشي بعينه مطلقا اي
بلا قيد اي دل على معني في الخارج بالنسبة للعلم الشخصي وفي
الذهن بالنسبة للعلم الجنسي لان العلم قسمان كما سياتي
فخرج بتفسيرها بالاسم الفعل والحرف وبقوله علق على شي بعينه
خرج النكرة وخرجت بقية المعارف بقوله غير متناول ما اشبهه
لان العلم جزي وضعا واستعمالا وبقية المعارف كليات وضعا
فيتناول كل واحد منها ما اشبهه بحسب الوضع جزئيات
استعمالا كذا قيل وهو مذهب السعد والراجح وهو مذهب
السيد انها جزئيات وضعا واستعمالا لكن الواضع لاحظ ما
وضع له الضمير واسم الاشارة والموصول بوضع كلي عام كما في رسالة
الوضع العضدية وعلى ذلك فهي خارجة بقولنا مطلقا اي بلا
قيد انها انما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجية
عن الاسم اما لفظية كما في المحلي والصلة في الموصول

ومعنوية

او معنوية كالحضور في ضمير المتكلم كانا والمخاطب كانت واسم
الاشارة وكالغيبة   عاقل الاولى عالم ليشمل اسم الله تعالى
نحو عدن بفتحتين علم بلد بساحل اليمن   كشدقم
بالدال المهملة او المعجمة علم جمل للنعمان ابن المنذر   وهيلة اسم
لشاة وذكر بعضهم انها علم لعنز كان لبعض نساء العرب   او
علم جنس بالنصب عطفا على قوله علم شخص اعلم ان لهم علم شخص
وعلم جنس واسم جنس ونكرة فالاول ما وضع لمعني في الخارج
والثاني ما وضع لمعني في الذهن اي وضع للماهية بقيد
حضورها في الذهن والثالث ما وضع للماهية بلا تعيين
اي بلا قيد حضورها اي لم يلاحظ فيها ذلك وان كانت
حاضرة والرابع ما وضع لواحد مبهم وعبارة السمع العلم
ما وضع لمعني لا يتناول غيره ثم التعيين ان كان خارجيا بان
كان الموضوع له معينا في الخارج كمحمد كزيد فهو علم شخص وان
كان ذهنيا بان كان الموضوع له معينا في الذهن اي ملاحظ
الوجود فيه كاسامة علم للسبع اي لماهية الحاضرة في الذهن
فهو علم للجنس واما اسم الجنس فهو ما وضع للماهية من حيث
هي من غير ان تعين في الخارج او في الذهن كاسد اسم للسبع
اي لماهية اي المقصود منها وذهب ابن مالك وقوم الى
ان علم الجنس معرفة في اللفظ فقط فهو فيه كعلم الشخص
فلا يضاف ولا تدخل عليه ال ولا ينعت بالنكرة ويبتدا
به وتنصب النكرة بعده على الحال الى غير ذلك واما في المعني
فهو كالنكرة لا علم الشخص فهو شايع في جماعة فلا يختص به
واحد دون آخر   ولا كذلك علم الشخص لما عرفت

ورد هذا المذهب بان التفرقة بينهما في الاحكام اللفظية
توذن بالفرق بينهما في المعني ايضا وقد تقدم وذهب بعضهم
ايضا الي ان اسم الجنس موضوع للمفرد المبهم فهو كالنكرة
لفظا ومعني وعليه جماعة من المحققين ونصره ابن الهمام
في تحريره اذا علمت ذلك علمت ان اطلاق علم الجنس
او اسم الجنس علي فرد معني او مبهم ان كان من حيث
اشتماله علي الماهية فحقيقة وان كان من حيث خصوصه
فمجاز والفرق بين علم الجنس كاسامة واسم الجنس المعرفة
كالاسد ان التعيين في الاول مستفاد من جوهر اللفظ وفي
الثاني مستفاد من ال نحو حضاجر بوزن سفاعل
علم للضبع واسامة علم للسبع او لمعني معطوف
علي قوله لحيوان كسبحان اي مقطوعا من الاضافة وممنوعا
من الصرف علم للتسبيح بمعني التنزيه واذا كان مضافا لم يكن
علما لان الاعلام لا تضاف كذا في الحاشية وقد يقال ذكر الدماميني
ان الاضافة التي تبطل العلمية ما كانت للتعريف او التخصيص
واما ما كانت للبيان كحاتم طي وفرعون موسي فلا وحينئذ
فلا مانع من الاضافة مع العلمية حملا علي هذا او ذكر الشيخ
الشنواني ان استعماله مضافا الي فاعله او الي مفعوله كثير وهو
منصوب بفعل محذوف وجوبا وبره بمعني البر
واراد به اسم الاشارة قال الشنواني الظاهر ان المص اراد بالاسم
المبهم الموصولات واسماء الاشارة لا اسماء الاشارة فقط
كما ... الث وانما سميت مبهما لانه لا يعلم معانيها منها
... بين وان اعتبر في معانيها الاشارة الي التعيين

وانما

وانما تعرف معانيها من الاشارة والصلة اه المقصد منه
وصلاحيته الخ عطف تفسير فان قلت قد تقدم ان المعرفة ما
وضع لشيء بعينه وهذا ينافي عمومه وصلاحيته للاشارة
به الي كل جنس والي كل شخص قلت تعريفه بعد استعماله في
معين وابهامه قبل استعماله في معين فلا منافاة بين كونه
معرفة وكونه مبهما قال عبد المعطي فهو كلي وضعا جزي استعمالا
اه وقد تقدم ان هذا اخلاف ما حققه السيد فتنبه فهذا
الجواب مبني علي مذهب السعد وقوله نحو هذا حيوان وجماد
كرر المثال للاشارة الي عدم الفرق بين ان يكون الجنس حساسا
او لي فالاول للاول والثاني للثاني اه عبد المعطي
وفرس ورجل وزيد اشار بذلك الي انه لا فرق في العلم وغيره
عاقلا او غيره فيشار الي كل منهما بما ذكر من الاشارة عبد المعطي
وهو اي الاسم المبهم اقسام اي ستة لانه اما مفرد او
مثني او مجموع وكل واحد منها اما مذكرا ومونث والصيغ
التي ذكرها خمسة لان صيغة الاشارة الي الجمعين واحدة
فهذ للمفرد المذكر اي بها حرف التنبيه قبله او بحذفها نحو
ذا او بكاف الخطاب بعدها مع الها وتركها واذا اتي باللام فقيل
ذلك امتنعت الها لكثرة الزوايد فلا يقال هذالك
فحينئذ في قول المصنف نحو هذا وهذه الخ مسامحة لان
اسم الاشارة ليس لفظ هذا بتمامه وكذا ما بعده بل ذا
واما الها فهي للتنبيه واعلم ان مراتب المشار اليه ثلاثة
ويشار اليها حينئذ بلا كاف ولا لام نحو ذا وهذا ومتوسطة
ويشار اليها حينئذ مع الكاف دون اللام نحو ذاك وذاك

ثم

وبعيده وبشار البهاء مع نحو ذلك ومن ثم ذهب ابن مالك
ان المراتب اثنان قريب وبعيد اهـ من عبد المعطي بزيادة
المذكور اي ولو حكما لصحة قولك هذا الجمع وهذا العريد وسواء
المذكور المذكر عاقلا او غيره نحو هذا ابو مكم ودخل في قولنا
ولو حكما ما لا يوصف بذكورة ولا انوثة كالباري جل وعز والملائكة
فانهما يعاملان معاملة المذكر في الاشارة فسقط اعتراض عبد
المعطي عليه بان فيه قصورا فتامل   للمفردة المؤنثة
اي ولو حكما لصحة قولك هذه الجماعة وهذه القرية وهذه الطائفة
على الافصح اي لانه لغة الحجاز وبه جاء التنزيل قال الله تعالى
ها انتم اولاء تحبونهم والقصر لغة تميم واستعمال هذا الجمع في
غير العاقل قليلة منه وقوله ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش
بعد اولئك الايام افاده في الاشموني   الالف واللام
اي بمجموعهما كما ذهب اليه الخليل وسيبويه ولا خلاف بينهما في
ذلك وانما الخلاف بينهما في الهمزة ازائدة هي معتد بها في الوضع
فهي همزة وصل ام اصلية فهي همزة قطع قال الخليل بالثاني وهو
الراجح وانما وصلت عليه في الدرج لكثرة الاستعمال قال سيبويه
بالاول وانما فتحت مع ان الاصل في همزة الوصل الكسر لكثرة
الاستعمال وقيل المعرف اللام فقط والهمزة لا دخل لها في التعريف
وانما زيدت للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام
للتعريف اي الموضوعة للتعريف وهي ستة اقسام عهدية وجنسية
وكلاهما ثلاثة اقسام لان الاولى اما للعهد الذكري وضابطها
ان يتقدم ذكر مصحوبها صريحا نحو ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى
فرعون الرسول او كناية كقوله تعالى وليس الذكر كالانثى فان الذكر

تقدم ذا

ذكره في اللفظ مكنيا عنه بما في قولها اني نذرت لك ما في بطني
محررا فان ذلك كان عندهم خاص بالذكر او للعهد الذهني وضا
بطها علم مصحوبها من غير سبق ذكره نحو اذ هما في الغار او العهد الحضوري
وضابطها ان يكون مصحوبها حاضرا حسا كقولك لاخر قد شتم
انسانا في المجلس لا تشتم الرجل او علما نحو اليوم اكملت لكم دينكم
والثانية اما لاستغراق الافراد نحو ان الانسان لفي خسر بدليل
الاستثنا وهو الا الذين امنوا الخ وضابطها حلول كل محلها
حقيقة او لاستغراق الصفات نحو انت الرجل علما وضابطها
حلول كل محلها مجازا او للحقيقة من حيث هي نحو الرجل خير من
المراة قال السيد وكذا الواقعة في التعاريف واحترز الشارح بقوله
للتعريف عن ال الموصولة والزائدة فان الاولى اذا دخلت على الاسم
بقي على تنكيره ولم تؤثر فيه شيا فضارب في قولك الضارب
نكرة كما كان قبل دخولها عليه والثانية تارة تكون في نكرة فلا
تؤثر فيه شيا اصلا كما في قولهم ادخلوا الاول فالاول يعني اولا
فاولا اي مرتبين وتارة تكون في اسم معرفة في من غير ان تكون
معرفة بها كما في المدينة فالها فيه زائدة وهي معرفة لانها علم على
رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن هذا عرفت ان اللام والالف
الالف واللام الزائدة تدخل على الاعلام واما المعرفة فلا تدخل
عليها اذ لا يجتمع معرفان على معرف واحد   وما اضيف
الى واحد الخ لكن انما يكون معرفة بثلاثة شروط ان لا يكون المضاف
متوغلا في الابهام كمثل وغير ودون وشبه وان لا يكون واقعا موقع
نكرة كجا وحده وان تكون اضافته معنوية لا لفظية نحو جا ضارب
زيد الان وغدا   فهو في درجة ما اضيف اليه الخ جمع

بعضهم المعارف مرتبة في قوله انا صالح ذا ما الفتي ابني يا رجل
فانا اشارة للضمير وصالح اشارة الي ما بعده وهو العلم وذا اشارة
الي ما بعد العلم وهو اسم الاشارة وما اشارة الي ما بعد اسم الاشارة
وهو الموصول والفتي اشارة الي ما بعد الموصول وهو المحلي بال
وابني اشارة الي اخرها وهو المضاف وهذا كله بعد اسم الجلالة
ويليه ضميره وهذا النظم جار علي المشهور وقيل ان المحلي بال
والموصول في رتبة واحدة وهو اختيار ابن مالك وقيل
المحلي اعرف من الموصول وهو لابن كيسان وظاهر هذا النظم
ان افراد الضمير علي حد سوا وكذا العلم وما معه وليس كذلك
فان الضمير المتكلم اعرفها ثم المخاطب ثم الغايب السالم عن الابهام نحو
زيد رايته بخلاف غير السالم من ذلك فانه دون العلم كالسالم عند
ابن مالك ومعتمده ان العلم اعرف من ضمير الغايب مطلقا وغير السالم
نحو جا زيد وعمرو فاكرمته فانه تطرق اليه الابهام لاحتمال عوده الي
الاول والثاني كما هو السهمع ونظر الدماميني في هذا التعليل
فراجعه واختلف في ضمير الغايب العايد الي النكرة فمذهب
الجمهور انه معرفة كساير الضماير وقيل نكرة لانه لا يختص
من عاد اليه من بين امته وفصل اخرون بين العايد علي واجب
التنكير كالحال والتميز فيكون نكرة والعايد الي غيره كالفاعل والمفعول
فيكون معرفة واعرف الاعلام اسما الاماكن ثم اسماء الاناسي ثم اسماء
الاجناس واعرف اسماء الاشارة ما كان للقريب ثم للمتوسط ثم
للبعيد واعرف الموصول ما كان مختصا واعرف المحلي ما كانت
الاداة فيه للحضور ثم للعهد في شخص ثم في جنس
فانه في مرتبة العلم قال ابن هشام بدليل قولهم مررت بزيد

صاحبه

صاحبك اذ لو كان المضاف الي الضمير في رتبة للزوم ان تكون
الصفة اعرف من الموصوف اه علوي وعلل الدنوشري هذا القول
بقوله لئلا ينتقض القول بان الضمير اعرف المعارف اه محشي
علي الاشموني كل اسم خرج الفعل والفعل شايع
خرج المعين فلا يكون نكرة والمراد شيوعه باعتبار مدلوله لان
اللفظ كرجل لا شيوع فيه لان الالفاظ لا شيوع فيها وانما
الشيوع في مدلولاتها في افراد جنسه اي ذلك الاسم
وانما قدر الشارح لفظة افراد لان نفس الجنس لا يتصور فيه
شياع لانه شي واحد ولا حصول له في الخارج الا في ضمن
افراده علي نزاع كبير في محله واما الحصول الذهني فهو ثابت
لساير الاجناس فلا بد من تقدير هذا المضاف وليس المراد
بالجنس ما هو مصطلح اهل الميزان اعني الذاتي المقول
علي كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما هو والا لخرج
نحو زنجي ومغربي ومصري فانها ليست اجناسا منطقية
مع انها نكرات بل المراد به الجنس اللغوي وهو ما صدق
علي متعدد فيشمل الجنس المصطلح عليه عند اهل الميزان
والنوع والصنف فاراد به المفهوم المشترك سوا اختلفت
المشتركات فيه بالماهية كمفهوم حيوان الواقع علي افراده من
الانسان والحمار والفرس او اتفقت في الماهية كمفهوم الانسان
الواقع علي زيد وعمرو وسوا كان ذاتيا لافراده كما ذكر او عارضا
كمفهوم ابيض الواقع علي الثلج والعاج وسوا وجد له في الخارج
اكثر من فرد كما ذكر او لم يوجد الا فرد كمفهوم شمس وهو
الكوكب النهاري الذي يسمح ظهوره وجود الليل فانه لم يوجد منه

في الخارج الا هذا الفرد المعلوم عينا كان كما ذكرا ومعني كعلم
جامد اكما ذكرا ومشتقا كصاحب اهـ من المحشي علي الاشموني
مع زيادة منه علي هذا الش   الشامل له ولغيره اشار الش
بذلك الي ما مر من ان المراد بالجنس ماصدق علي متعدد
لا يختص به واحد الخ تفسير لقوله شايع في جنسه فان التعريف
تم بدونه والباقيه داخلة علي المقصود اذ المراد ان الاسم المذكور
ليس مقصورا علي واحد دون اخر بل هو كما يطلق علي واحد من
افراد الجنس يطلق ايضا علي كل واحد من باقي الافراد
فانه شايع في جنس الرجال اي في افراد جنس الرجال كما تقدم
الصادق علي كل الخ اي الذي يحمل حملا صحيحا علي كل الخ تقول
زيد رجل عمرو رجل بكر رجل وهكذا فالمراد بالصدق الحمل اي
الاخبار به حقيقة عن كل فرد   علي سبيل البدل اي عن
الفرد الاخر لا معه   عموض اي خفا لاحتياجه الي تقدير
مضاف وهو لفظ افراد ولتعميم الافراد حتي تشمل الموجودة
والمقدرة ولارادة الجنس اللغوي كما تقدم ذلك   وتقريبه
اي مقربه وانما احتجنا الي تاويله بمقرب لان كل خبر وهي بعض
ما تضاف اليه وما اسم والاسم هو الملفوظ به اهـ فيشي فلا يكون
خبرا عن التقريب باقيا علي مصدريته لان التقريب ح يكون
فعلا من الافعال التي ليست للشخص وليست لفظ ولم يتطابق
والمبتدا والخبر   صلح اي لغة لا فعلا لان الفعل يجوز رجاه
دخول الالف واللام علي كل شي والمراد صلح بنفسه او بمرادفه فيشمل
ذو بمعني صاحب واسما الشروط اذ الجزم تجردت عن معني
الشرط . وضع موضعها عامل في العاقل وغيره في غيره واسما

الاستفهام

الاستفهام اذا تجردت عن معني الاستفهام ووضع موضعها
عامل او غير عامل وما التعجبية اذا تجردت عن معني التعجب
ووضع موضعها شي اهـ فيشي قال ق ل معترضا علي التعميم
في قوله صلح بحيث يشمل ما صلح بنفسه او بمرادفه انه يكون التعلق
اشتغالا من غموض الي مثله فلا يكون تقريبا قال فالاوجه ان
يراد الدخول بالفعل ولا يضر جمل المبتدي لبعضها او اي
لما لم يصلح للدخول عليه بالفعل كذوا واسماء الاستفهام الخ
وقولنا بمرادفه يرد علي ضمير النكرة نحو ضربت رجلا واكرمته فانه
يصلح بمرادفه وهو الرجل لدخول ال عليه مع ان الصحيح انه
معرفة افاده المحشي علي الاشموني الدنوبري   ودخول
الالف واللام اي المعرفة فلا يرد الزايدة فانها تدخل علي المعرفة
كالعباس والفضل وعلي النكرة نحو ادخلوا الاول فالاول
وطبت النفس ولذا قال ابن مالك مؤثرا   نحو رجل وفرس
الا اصلح الش كلام المتن فانه مثل للنكرة بالرجل والفرس مع
انه معرفة فاشار الش الي ان المراد رجل من الرجل وفرس من
الفرس واعلم انه لا فرق بين النكرة واسم الجنس في اللفظ
واما في المعني فقيل لا فرق ايض وقيل وهو التحقيق
بينهما فرق بحسب الاعتبار فان اعتبر في اللفظ دلالته علي
الماهية من حيث هي فهو المعبر عنه باسم الجنس عند الادبا
وبالمطلق عند اكثر الاصوليين وبالكلي عند المنطقيين وان
اعتبر دلالته علي الفرد المبهم اي غير المعين فهو النكرة وقد تقدم
غالب ذلك
وهو لغة الرجوع
الي الشي بعد الانصراف عنه واصطلاحا ما سياتي وهو ثمان

ومراده عطف النسق لانه لم يذكر عطف البيان وهو
التابع الموضح لمتبوعه ان كان معرفة نحو عمر من اقسم بالله ابو حفص
عمر والمخصص له ان كان نكرة نحو طعام من قوله فدية طعام مساكين
الجامد الغير المؤول بالمشتق الموافق لمتبوعه في اربعة من العشرة
السابقة كالنعت فخرج بقولنا موضح او مخصص بقية التوابع
غير النعت وبقولنا الجامد غير المؤول النعت والقاعدة ان ما
صح جعله عطف بيان صح جعله بدلا وبالعكس الا في مسائل نظمها
العلامة المرادي فراجعها واضافة عطف الى النسق بمعنى المنسوق
اي المنظوم من اضافة الموصوف للصفة او المسمى الى الاسم
اي العطف المسمى بالنسق وهو التابع المتوسط بينه وبين
متبوعه احد الحروف العشرة الاتية فالتابع جنس يشمل ساير
التوابع وقوله المتوسط بينه وبين متبوعه الخ خرج ساير التوابع
حتى عطف البيان في قوله نحو مررت بغضنفر اي اسد وان توسط
بينه وبين متبوعه اي المفسرة التفسيرية لانها ليست من الحروف الاتية
مجروف على حذف مضاف اي باحد الحروف الخ وهي
عشرة وهي قسمان ما يقتضي التشريك في اللفظ فقط وهو
ثلاثة بل ولا ولكن قال في متن الالفية واتبعت لفظا فحسب بل
ولا ولكن كلم يبدو امرؤ لكن طلا وما يقتضي التشريك لفظا في
لفظا ومعنى اي في الاعراب والحكم وهو السبعة الباقية الواو
والفاء وثم وحتى واو وام واما على القول بها لانها مثل ام كما ياتي
وفي الاقتصار على العشرة رد لما قيل ان منها الا وليس واي
التفسيرية عاطفة اي نظرا لكونها بمعنى او وهو قول
الاكثر والتحقيق اي القول المحقق اي مخالف لذلك القول

[illegible]

فليست عاطفة لان العاطف انما هو الواو والتي قبلها الملازمة غالبا
وقيل دايما للدخول عليها والعاطف انما هو الواو والتي قبلها الملازمة
غالبا وقيل دايما للدخول عليها والعاطف لا يدخل على مثله ولان
وقوعه بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع لا بعد الواو مسبوقة
بمثلها في مثل لا زيد ولا عمرو فيها ولا هذه غير عاطفة بالاجماع
فلتكن اما كذلك ولا يلزم من كونها بمعنى او ان تكون عاطفة
فان معنى ان المصدرية معنى ما المصدرية والاولى ناصبة
للمضارع دون الثانية فتنبه والحاصل ان الراجح ان اما في
نحو تزوج اما هند او اما اختها لمجرد التفصيل والعاطف الواو
ومقابله انها عاطفة والواو زائدة لمطلق الجمع اي موضوعة
لمطلق الجمع والمراد انها موضوعة لاجتماع امرين او امور في حكم واحد
من غير تقييد بل اعم من ان يكون بينهما مهلة وترتيب او لا على
المذهب الصحيح والفا للترتيب وهو وضع كل شيء في مرتبته
والمراد به هنا كون ما بعد الفا واقعا بعد ما قبلها في الوجود وهو
الترتيب المعنوي كما في قام زيد فعمرو او في الذكر وهو الترتيب
الذكري وهو ان يكون المذكور بعد الفا كلاما مرتبا في الذكر على
ما قبلها واكثر ما يكون هذا في عطف مفصل على مجمل نحو ونادى
نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي الاية والترتيب هو
وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة لكنه في كل شيء بحسبه
نحو جاء زيد فعمرو خطابا لمن عرف مجيئهما ولم يعرف التعقيب
فيهما اذا كان عمرو جا عقب مجيء زيد ولم يكن بينهما مدة اكثر مما
بعد مجيئه فيها ونحو دخلت مكة فالمدينة اذا لم يكن بينهما
الا مسافة الطريق ونحو تزوج زيد فولد له اذا لم يكن بين الزواج

والولادة الامدة للحمل ولا يرد قوله تعالي فخلقنا العلقة مضغة لان
فيه حذف الفا مع ما عطفت والتقدير فمضت مدة فخلقنا المضغة
او ان الفا نابت عن ثم كما جا عكسه في فن قوله جري في الانابيب
ثم اضطرب علي ما ياتي والتعقيب عطفه علي الترتيب
عطف خاص علي عام ولا يقال ما فائدة الجمع بينهما مع استلزام
التعقيب للترتيب لانه مشتمل عليه فيستغني عن الترتيب بالتعقيب
وذلك لان الاول وقع في محله فلا يعترض عليه لما قالوا من ان
الاعتراض بالمتاخر علي المتقدم غير موجه وانما يتوجه الاعتراض
بالعكس بضم المثلثة احترازا عن ثم بفتحها فانها ظرف
بمعني هناك وليست عاطفة للترتيب اي ترتيب وقوع
الفعل علي ما مر والتراخي بمعني المهلة وهو كون الفعل الذي بين
الفعلين زائدا علي ما لا بد منه بينهما اخذا مما مر ولذا لا تجي
ثم للسببية لانه لا تراخي في المسبب عن السبب التام بخلاف الفا تقول
أمليته فمال واقمته فقام ولا تقول أمليته ثم مال ولا اقمته ثم قام
وقد تاتي بمعني الواو نحو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها
زوجها بدليل وخلقه منها زوجها وبمعني الفا كقوله كهز ا
لرديني تحت العجاج جري في الانابيب ثم اضطرب فان الاضطراب
يعقب الهز اي كهز الرمح الرديني نسبة الي ردينة بالتصغير
امراة كانت تقوم الرماح مع زوجها واسمه سمير والانابيب
جمع انبوب القصب وهي العقل واعترض كون ثم للترتيب
في قوله تعالي ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا
لادم فان الامر بالسجود وقع من الله تعالي قبل خلقنا
وتصويرنا فاين الترتيب واجيب بان الترتيب في التقدير

فان الله

فان الله تعالي قدر خلق بني ادم وتصويرهم في الازل والامر
بسجود الملائكة لادم متاخر عنهما بعد الطلب اي
اذا عطفت باو في الطلب كانت اما للتخيير ان امتنع الجمع
بين المتعاطفين نحو تزوج هندا او اختها اذ لا يجوز الجمع
بين الاختين واما للاباحة ان جاز الجمع بين المتعاطفين
نحو اقرا علي الحسن او ابن سيرين وجالس العباد او الزهاد
والمراد بها ما يعم الاباحة اللغوية والشرعية خلافا لمن خصها
باللغوية كما نقله الفاكهي عن السمين ومن علامات الاباحة
صحة وقوع الواو موقع او بلا اختلاف معني وقال بعضهم ان
هنالك اختلاف بمعني فاذا عطفت باو جازت مجالستهما
ومجالسة احدهما وان عطفت بالواو نفيت مجالستهما معا
والمراد بالطلب في كلام الشارح ما يشمل الامر والنهي بصيغة
الفعل او غيرها كالتمني والعرض ويعلم التخيير
والاباحة بحسب القرينة نعم في الاستفهام نحو اعندك
زيد او عمرو لا يظهر فيها شيا من ذلك وتاول بعضهم
انها في النهي لترك الجمع كما في ولا تطع منهم اثما او كفورا
هو استعمال طرا علي اصل اللغة وللابهام بالبا الموحدة
اي تعمية المتكلم الكلام علي المخاطب مع علم المتكلم بالحال اي
خفا المتكلم علي السامع مراده ويعبر عنه بالتشكيك وقوله
والشك هو تردد المتكلم فالشك فيه خفا المراد يحتمل التصديق
والتكذيب نحو وانا واياكم لعلي هدي او في ضلال مبين
قال الدماميني الشاهد في او الاولي والثانية والمعني وان
احد الفريقين منا ومنكم لثابت له احد الامرين كو علي

[illegible]

هدا او كونه في ضلال مبين اخرج الكلام في صورة الاحتمال
مع العلم بان من وحد الله وعبده فهو علي هدا وان من عبد
غيره من جماد او غيره فهو في ضلال مبين اه ومثال الثاني
نحو قولك قام زيد او عمرو اذا لم تعلم ايهما قام كما ذكره الشارح
وام لطلب التعيين وهي المعادلة لهمزة الاستفهام
اي التي يطلب بها وبهمزة الاستفهام قبلها التعيين وتقع
ح بين مفردين فقط نحو اعندك زيد او عمرو والي اخر ما ذكره
تعيينه اي تعيين ذلك الاحد المجهول ولهذا يكون الجواب
بالتعيين فيقال زيد ويقال عمرو لا يجاب بنعم ولا بلا اذ لا
فايدة فيه وما ذكره الشارح احد قسمي المتصلة والثانية الواقعة
بعد همزة التسوية ونحوها كما ادري ولا ابالي وليت شعري
وهي الداخلة علي جملة في تاويل مصدر ولا يستحق ما بعدها
جوابا لان الكلام معها خبر والكثير وقوع هذه بين جملتين
فعليتين كقوله تعالي سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم
في تاويل مصدر وان لم يكن هناك سابك مرفوع ذلك
المصدر علي انه مبتدا مؤخر وسوا خبر مقدم وهو مصدر
يستوي في الاخبار به المفرد وغيره وسميت ام في هذين
القسمين متصلة لانها لا يستغني ما قبلها عما بعدها وبالعكس
وتقول فيها عند الاعراب في القسم الاول ام حرف تعيين
وعطف وفي القسم الثاني ام حرف تسوية وعطف واما ام
المنفصلة وتسمي المنقطعة وهي الواقعة بين جملتين كل
منهما مستقلة فتختص بالجمل وعطفها للمفرد قليل بل قيل
انها لا تكون عاطفة اصلا لا مفردا ولا جملة ولذلك لم يشير

الشارح اليها

الشارح اليها وتعذر بل وعلا منها ان لا تسبق بشي من الهمزتين
وتشرك ح في اللفظ فقط كبل ولا يفارقها معني الاضراب
قال ابن مالك وام بها اعطف بعد همز التسوية او همزة عن
لفظ اي معينة ثم قال وبانقطاع وبمعني بل وفت ان لك مما
قيدت به خلت مثاله قوله تعالي ام هل تستوي الظلمات والنور
اي بل هل تستوي الخ   في معناها الاضافة للجنس اي
معانيها فتكون للتخيير بعد الطلب وقد مثل له الشارح اي ان
الامام مخير في الاسير الكامل بين ان يطلقه بلا شي
او ياخذ منه فدا وتكون للاباحة بعد الطلب ايض نحو تعلم
اما نحوا واما فقها وتكون للتشكيك بعد الخبر نحو انا او انت
اما علي هدي واما علي ضلال وتكون للتشكيك نحو قرات اما
سورة كذا واما سورة كذا   وقس الباقي اي من معاني
او وقد تقدمت قريبا.   وبل وللعطف بها شرطان الاول
افراد معطوفها فان وقعت في الجمل فهي حرف ابتدا لا عاطفة
خلافا لابن مالك ح تكون للاضراب الابطالي نحو وقالوا
اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون اي بل هم عباد
والاضراب الانتقالي نحو قد افلح من تزكي وذكر الخ والشرط
الثاني ان تسبق بايجاب او امر او نهي او نفي لا استفهام
فلا يقال اضربت زيدا بل عمرا والامر نحو اضرب زيدا بل
عمرا ودلت علي صرف الحكم عن الاول وجعلته في حكم المسكوت
عنه بحيث يحتمل ثبوت الحكم له وعدمه وعلي نقله اي الحكم للثاني
فكان المتكلم قال احكم علي الثاني ولا احكم للاول وان سبقت
بالنفي نحو ما قام زيد بل عمرو والنهي نحو لا تضرب زيدا بل عمرا

كان الاول باقيا علي حكمه وحكم بضد حكمه للثاني ولا
وللعطف بها شروط اربعة افراد معطوفها وان تسبق بايجاب
او امر اتفاقا نحو جاني زيد لا عمرو واضرب زيدا لا عمروا او ندا
علي الراجح خلافا لابن سعدان نحو يا ابن اخي لا ابن عمي وان
لا تجمع مع عاطف اخر فلا تقول جاني زيد ولا عمرو وان لا يصدق
احد معاطفها علي الاخر فلا يجوز جاني زيد ولا عمرو رجل لا زيد
ويجوز جاني رجل لا امراة قال الزجاجي وان لا يكون المعطوف
عليه معمول فعل ماض فلا يجوز جاني زيد لا عمرو ورد ذلك
عن العرب واشار الى رده بالمثال للنفي اي نفي الحكم
عما بعدها واثباته لما قبلها ولكن بسكون النون احترازا
من لكن بتشديدها مفتوحة فانها تقدمت في النواسخ والتي
هنا تقرر حكم ما قبلها له وتثبت ضده لما بعدها ويعطف
بها بثلاثة شروط افراد معطوفها وان تسبق بنفي او نهي
وان لا تقترن بالواو نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا تضرب
زيدا لكن عمروا فان دخلت علي جملة او سبقت بايجاب
او اقترنت بالواو كانت حرف ابتدا او استدراك فالاول
كقوله انا ابن ورقا لا تخشي بوارده لكن وقايعه في الحرب
تنتظر والثاني قام زيد لكن عمرو لم يقم والثالث
كقوله تعالي ولكن رسول الله الخ فليس المنصوب معطوفا بالواو
لان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالايجاب والسلب
وحتي هي كالواو ولا تفيد الترتيب خلافا لمن زعم ذلك
كالزمخشري وشروط العطف بها اربعة ان يكون المعطوف
بها بعضا من المعطوف او كبعضه كما قاله في التسهيل فالاول

نحو

نحو اكلت السمكة حتي راسها والثاني نحو اعجبتني الجارية
حتي حديثها ولا يجوز حتي ولدها ولا يرد علي هذا الشرط
قوله القي الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتي نعله القاها
حتي عطف بحتي نعله مع انه ليس جزا مما قبله وهو الصحيفة
والزاد ولا حتي منهما لانه علي تاويل القي ما يثقله ولا شك
ان النعل جزء مما يثقل وان يكون غاية في الشرف او عدمه نحو
مات الناس حتي الانبياء وقدم الحجاج حتي المشاة وقد اجتمعا
اجتمعا في قوله قهرناكم حتي الكماة فانتم تهابوننا حتي بنينا
الاصاغرا وان يكون ظاهرا لا مضمرا كما هو شرط في مجرورها
ان جرت فلا يجوز قام الناس حتي انا وان يكون مفردا لا جملة
وهذا يوخذ من الاول لانه لا يتاتي ان يكون ما بعدها
بعضا مما قبلها او كالبعض الا اذا كان مفردا فان كان جملة
كانت ابتدائية نحو حتي ماء دجلة اشكل كما ياتي
في بعض المواضع اشارة الي ان العطف بها قليل وهذا وجه
تخصيص حتي بهذا القيد مع ان غيرها من احرف العطف
انما يعطف في بعض المواضع لان كل واحد منها له معان
غير العطف علي انه يحتمل عود ذلك القيد لجميع الحروف لا
خصوص حتي للتدريج هو انقضا الشي شيا فشيا
فهو ملزوم للغاية التي هي اخرها فعطفها عليه من عطف
البعض المقصود علي الكل قل والتدريج فيها ذهني لا خا
فان قلت مات كل اب لي حتي ادم فموت ادم متاخر
في الذهن متقدم في الوجود واذا قلت مات الناس حتي الانبيا

رجي

فوق الانبياء متاخر في الذهن باعتبار انه غاية في الشرف
وان وقع في الوجود في اثنا موت الناس   تكون ابتدائية
بمعني انها تدخل علي جملة لا تعلق لها بما قبلها من حيث
الاعراب وان وجب التعلق من حيث المعني وذلك اذا
فقد شرطا مما مر وقد دخلت علي الجمل حقيقة فيقع بعدها
المبتدا والخبر نحو قول جرير فما زالت القتلي تمج دماءها
بدجلة حتي ماء دجلة اشكل فحتي حرف ابتدا وماء مبتدا ودجلة
بكسر الدال وفتحها مضاف اليه واشكل خبر وجملة المبتدا
وخبره مستانفة عند الجمهور ودجلة نهر ببغداد والاشكل
الابيض الذي يخالطه حمرة وتقع بعدها الجملة الماضوية
نحو حتي عفوا وقالوا والجملة المضارعية نحو حتي يقول الرسول
بالرفع علي قراءة نافع   تكون جارة اي اذا فقدت
الشروط وكان ما بعدها مفردا ولو تاويلا كالمصدر المسبوك
وتارة تكون بمعني الي نحو حتي يرجع الينا موسي وتارة
بمعني كي التعليلية نحو اسلم حتي تدخل الجنة وتارة بمعني
الا كقوله ليس العطا من الفضول سماحة حتي تجود وما
لديك قليل وعليه فهو استثنا منقطع اه عبد المعطي
مع زيادة   وربما تعاقبت اي صح ارادة اي واحد
منها قال وربما للتقليل   فحتي حرف ابتدا اي والراس
مبتدا والخبر محذوف اي ماكول   وان نصبته اي
الراس وفي نسخة نصبتها اي هذه اللفظة وهي الراس
وحرف عطف اي بمنزلة الواو   حرف جر اي بمعني الي والغاية

داخلة

داخلة فيكون الراس ماكولا علي كل حال بخلاف مجرور الي فانه
خارج علي الصحيح نحو ثم اتموا الصيام الي الليل   مع
اختلاف معانيها اي في الجملة فلا ينافي ما مر من اتحاد معني
اما واو   في اعرابه توطئة لقوله بعد فان عطفت الخ
واما في المعني فان كان غير بل ولا ولكن شرك في المعني ايضا
وان كان واحدا من هذه الثلاثة شرك في اللفظ فقط
وقد تقدم ذلك   انث دفع الشارح به توهم كون التاء ساكنة
للتانيث عاية علي الحروف المذكورة باحدها   علي
مرفوع اي من الاسما والافعال اي لفظا او تقديرا او محلا
وكذا ما بعدها وكلامه لا يشمل العطف علي ما لا محل له
مع صحته اه عبد المعطي اقول اشار المحشي الي الجواب
بقوله قوله في اعرابه اي ان كان له اعراب اه   في عطف
الاسم علي الاسم الخ قدر الشارح ذلك مراعاة لامثلة المتن
والمضمر علي المضمر نحو ضربتك واياه وقوله والظاهر علي المضمر
نحو ضربته وزيد وقوله وعكسه نحو ضربت زيدا واياك
نعم العطف علي الضمير المرفوع المتصل بغير فاصل ضعيف
قال ابن مالك في الخلاصة وان علي ضمير رفع متصل عطفت
فافصل بالضمير المنفصل الخ والعطف علي الضمير المجرور
بدون اعادة الجار ممنوع عند الجمهور وخالفهم ابن مالك
قال في الخلاصة وعود خافض لدي عطف علي ضمير خفض
لازما قد جعلا وليس عندي لازما الخ   يتطابقا
وتطابقا منصوبان علي التمييز اي من جهة المطابقة
كان تعطف المفرد علي المفرد كما تقدم والمثني علي المثني

كجا الزيدان والهندان والجمع على الجمع كجا الصالحون والطالحون
ومن جهة المخالفة كان تعطف المفرد علي المثني كجا الزايدان
والرجل وعكسه كجا الرجل والزيدان والمفرد علي الجمع نحو جاء
الزيدون وعمرو وعكسه كجا عمرو والزيدون يقرا بالواو
الا ففيه ثلاث لغات افصحها لغة الواو ولمجي القران بها وهو بها
من وكد وبالهمزة من اكد واما بالالف في الثالثة فبدلا من
الهمزة وهو لغة التقوية والتشديد واصطلاحا تعقيب المسند
اليه المعرف بالتابع المخصوص وليس هذا المعني مرادا هنا
بل المراد نفس التابع المخصوص من اطلاق المصدر علي اسم الفاعل
ولذا قال الش بمعني الموكد بكسر الكاف وهو في الاصطلاح
قسمان لفظي وهو اعادة الاول بلفظه نحو جا زيد زيد او بمرادفه
نحو قوله انت بالخير حقيق قمن وهو يكون في الكلام الثلاث في
الاسم كما مر والفعل نحو قام قام زيد وفي الحرف نحو نعم نعم ومعنوي
وهو تابع يقصد به رفع احتمال ارادة غير الظاهر ويختص
بالاسما المعارف علي الراجح ومقابله انه يكون في النكرات كما ياتي
ونفسه وكلهم معرفتان بالاضافة الي الضمير اي الملفوظ
به فيما ذكر والمقدر في اجمع وتوابعه فيما سياتي وقيل ان الفاظه
صارت كاعلام الاجناس لان كلا منها علم علي معني الاحاطة
فهي معرفة بالعلمية فلا حاجة الي الضمير لانه انما يعرف المنكر اه عبد
المعطي مع زيادة من المحشي فلا تتبع النكرات كما عليه البصريون
وشذ علي مذهبهم قول عايشة رضي الله تعالي عنها ما صام رسول
الله صلي الله عليه وسلم شهرا كله الا رمضان وقول الشاعر يا ليت
عدة حول كله رجب فمذهب البصريين المنع مطلقا سوا كانت

النكرة محدودة كيوم وليلة وشهر وحول ام غير محدودة كوقت
وحين وزمن ومذهب الكوفيين الجواز مطلقا واختار ابن مالك
جواز توكيد النكرة اذا كانت محدودة لحصول الفايدة نحو
صمت شهرا كله ومثله يوما وسنة لا غيرها كساعة وزمان اه عبد
المعطي ببعض تغيير اي التوكيد المعنوي اما اللفظي
فلا يختص بالفاظ معلومة وهي النفس والعين
اي مع ضمير يطابق موكدها فتقول جا زيد نفسه وجات هند
نفسها وجا عمرو عينه وجات دعد عينها ويجوز الجمع بينهما
فتقول جا زيد نفسه عينه وجرهما بباء زايدة ثم هما ان تبعا مفردا
افردتهما لا غير وان تبعا جمعا جمعتهما لا غير تقول جا الزيدون
انفسهم واعينهم وان تبعا مثني جاز فيهما ثلاثة اوجه الافراد
علي ان المراد الجنس وهو اضعفها فتقول جا الزيدان انفسهما
اعينهما علي حد فقد صغت قلوبكما اه محشي بزيادة
من التعبير بالبعض علي حذف مضاف اي باسم البعض وهو
العين التي هي حقيقة في الجارحة المخصوصة وقوله عن الكل علي
حذف مضاف اي عن اسم الكل وهو الذات التي هي اسم لمجموع الاجزا
التي من جملتها العين لدفع المجاز اي لدفع قوية كما ياتي اي
المجاز بحذف المضاف او المجاز اللغوي باستعمال اللفظ في غير
ما وضع له او المجاز العقلي بالاسناد الي غير ما هو له احتمالات
ثلاثة كذا في الحاشية اقول وكلام الش لا يابي هذه الاحتمالات
فقولك جا زيد يحتمل انه علي حذف مضاف اي كتابه مثلا لعلاقة
فيكون المجاز لغويا ويحتمل انك اسندت المجي لزيد لكونه سببا في
مجي كتابه مثلا والواقع ان الجاي كتابه فيكون عقليا فان قلت

بعده نفسه او عينه رفعت قوة احد هذه الاحتمالات
اوثقله بسكون القاف ولحد الاثقال اي الاحمال ارتفع
المجاز اي قوله وثبتت الحقيقة اي قوتها فبالتاكيد يضعف
المجاز علي الاقرب ولم يرتفع بالكلية لانك اذا قلت جا زيد
نفسه عينه يحتمل ان يكون نفسه عينه توكيدا للمضاف المقدر
وقيل يرتفع بالكلية وهو ظاهر كلام الشارح ويويد الاول الجمع
بين التوكيدين فاكثر لانه اذا ارتفع المجاز بالكلية بالتوكيد الاول
لا حاجة الي غيره من المحشي بزيادة واجمع اي في المذكر
وجمعه اجمعون اما في المؤنث فجمعا وجمعه جمع والشمول
عطف تفسير اي يوكد بهما لاثبات العموم ونفي ارادة الخصوص
فلا يوكد بهما الا ماله اجزا يصح وقوع بعضها موقعه وينفصل
بعضها عن بعض حقيقة بحسب الروية او ينفصل بعضها عن
بعض حكما اي لا بحسب الروية بل بحسب امر اخر فاما الانفصال
الحقيقي فكالقوم فانه عبارة عن اشخاص مجموعة يصح افتراق
بعضها وهو كل واحد من تلك الاشخاص عن البعض الاخر
بحسب الروية واما الانفصال الحكمي فهو ما يصح ان يكون
الحكم ثابت لبعض اجزايه دون بعض بحسب ذلك الحكم
كالعبد في قولك اشتريت العبد كله فان اجزا العبد دون
نصفه الاجز واما ما ليس له اجزا تنفصل عنه لا حقيقة ولا
حكما فلا يجوز توكيده بكل واجمع فاذا قلت جا زيد امتنع عرفا
ان يجي بعض زيد دون بعضه الاجز فلا حاجة الي التوكيد
بهما والحاصل انه يوكد بكل ومثلها عامة بشرطين
ان يكون الموكد بهما غير مثني وهو المفرد بشرط التجزي حقيقة

و

اوحكما والجمع وان يتصل بهما ضمير عايد علي الموكد واما اجمع
فانما يوكد بها غالبا بعد كل فلهذا استغنيت عن الضمير تقول
اشتريت العبد كله اجمع والامة كلها جمعا والعبيد كلهم اجمعين
والاما كلهن جمع ويجوز توكيد الجمع بها وان لم يتقدمها كل قال
تعالي لاغوينهم اجمعين واعلم ان اجمع وجمعا لا يثنيان
لانهم استغنوا بكلا وكلتا عن تثنيتهما فيوكد المثني بكلا في
المذكر وكلتا في المونث نحو جا الزيدان كلاهما والمراتان كلتاهما
ورايت الزيدين كليهما والمراتين كلتيهما وانما يوكد بهما باربعة
شروط ان يكون الموكد بهما دالا علي اثنين وان يصح حلول
الواحد محلهما فلا تقول الزيدان كلاهما لان الاختصام لا
يكون الا بين اثنين وان يكون ما اسند اليهما غير مختلف فلا
يجوز مات زيد وعاش عمرو كلاهما وان يتصل بهما ضمير عايد
علي الموكد بهما التنصيص اي بحسب الظاهر ولذلك
قال سيبويه لا يرتفع المجاز الا بجميع الالفاظ ابو عبد المعطي
وقد يحتاج المقام اي مقام الاخبار وقوله الي زيادة التوكيد
اي بحسب الزيادة في التوهم لاجل ان يرتفع ذلك التوهم لا
تتقدم عليه بل تكون متاخرة عنه لما عرفت من انها توابع له ولا
يوكد بها استقلالا وشذ قوله يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحملني
الذلفاء حولا اكتعا اذا بكيت قبلتني اربعا اذا ظللت الدهر
ابكي اجمعا وفيه شذوذان اخران توكيد النكرة والفصل بين
الموكد وهو الدهر والموكد وهو اجمع باجنبي وهو ابكي
اكتع اي في المذكر وجمعه اكتعون وكتعا في المونث وجمعه كتع
وكذا ما بعده من تكتع الجلد فيه اذ تقبض ازباجي و لا

يصاغ منه افعل التفضيل وانه لا يشتق منه الفعل قل ويجاب
عن الثاني بانه علي حذف مضاف اي من مصدر تكتع الخ فتامل
من ابتع بسكون التا وهو طول العنق اي لان الدابة
اذا طال عنقها جالت في المرعي وضمت ما حولها جمعت
ففيه دلالة ايضا علي اجتماع الخبر الموكد فيتني فتامل
مررت بالقوم اجمعين الخ تقديمه ابتع علي ابصع مجارات لكلام
المص والاصح ان ابصع مقدم عليه فاخرها ابتع وما ذكره في جمع
المذكر وتقول في جمع المونث جات الهند ان جمع كتع بصع بتع
بلا تنوين في الجمع لانها ممنوعة من الصرف للوصفية والعدل
عن جمعاوات الخ علي الاصح وتقول في المفرد المونث اذا كان
يوكد بذلك جا الجيش بجمع اكتع ابصع ابتع بلا تنوين للعلمية او
الوصفية ووزن الفعل قال بعضهم لا يجوز عطف بعض هذه
الالفاظ علي بعض ولا يجوز ان يتعدي هذا الترتيب وشذ قول
بعضهم اجمع ابصع واشذ منه قول اخر جمع بتع اه واختار ابن
مالك وابن هشام جواز الابتدا بما شيت من هذه الالفاظ
الثلاثة بشرط تقدم النفس علي العين الخ لان النفس
للماهية والذات حقيقة والعين لها مجازا والحقيقة متقدمة
علي المجاز وقدما علي كل لانها للاحاطة والاحاطة وصف
للنفس ومعني قايم بها والنفس تقدم علي وصفها وقدم كل
علي اجمع لان كلا جامد وقد يقع مبتدا واجمع مشتق ولا يكون
الا تاكيدا والجامد المنصرف مقدم علي المشتق الذي لا ينصرف
وقدم اجمع علي توابعه لانه اقوي في النص علي الجمعية من
توابعه وقدم اكتع لكونه اظهر فيها من ابصع وهو اظهر فيه

من ابتع

من ابتع هو لغة العوض من الشي
وليس مرادا هنا بل المراد المبدل فهو مصدر بمعني اسم المفعول
واصطلاحا التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه
فالتابع جنس دخل فيه ساير التوابع والمقصود بالحكم فصل اخرج
عطف البيان والنعت والتوكيد لانها مكملات للمقصود وليست
مقصودة وبلا واسطة فصل اخرج عطف النسق تابع
للمبدل منه في رفعه اي يتبع ما قبله في رفعه ونصبه مطلقا
اي سوا كان اسما او فعلا وخفضه ان كان اسما وجزمه ان كان
فعلا وقوله تبعه في جميع اعرابه الخ اي ان كان له اعراب لفظا
او محلا وهذا حيث لم يقطع فان قطع فيقال ح بدل مقطوع
اه عبد المعطي علي المشهور مقابله انها خمسة بزيادة
بدل الكل من البعض كقوله كاني غداة البين يوم تحملوا لدي
سمرات الحي ناقف حنظل ونفاه الجمهور بدل الشي من
الشي وضابطه ان يراد بالثاني ما اريد بالاول وان تغاير مفهوماهما
نحو جا زيد اخوك فان المراد بالاخ هو زيد وان كان بين الاخ
وزيد عموم وخصوص مطلق فمفهوماهما متغايران اي
بدل شي من شي انما فسر الش بذلك دفعا للاعتراض علي المتن
بان قوله بدل الشي من الشي صادق بالانواع الاربعة فان
بدل البعض من الكل يصدق عليه انه بدل الشي من الشي وكذا
بدل الاشتمال الخ ففسر الش ذلك بان المراد بالشي فيه الشي
المساوي بدل الاشتمال ضابطه ان يكون بين الاول
والثاني ارتباط وتعلق بغير الكلية والجزئية سوا كان الاول
مشتملا علي الثاني اشتمال الظرف علي المظروف نحو يسالونك

عن الشهر الحرام قتال فيه او الثاني مشتملا علي الاول نحو سلب
زيد ثوبه او للاشتمال اصلا نحو نفعني زيد علمه فخرج بقولنا
ان يكون بين الاول والثاني ارتباط بدل الغلط باقسامه وبقولنا
بغير الكلية والجزئية بدل الكل وبدل البعض وعرفه ... بانه
وهو ان يشتمل الخ ان يشتمل المبدل منه الخ اي معناه وهو
بطريق الاجمال اي بطريق هي الاجمال اي من حيث كونه دالا
عليه ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقي النفس عند ذكر المبدل
منه مشتوقة الي ذكر البدل منتظرة له فيجيء مبينا ومفصلا لما
اجمل اولا وحاصل المراد دلالة اول الكلام بالاجمال
لا كاشتمال الظرف قيد للادخال لا للاخراج يعني لا يشترط
خصوص ذلك لان ذلك يضر ولا يكفي بدليل ايقاعه في
الاية اعني يسالونك عن الشهر الحرام الخ كما تقدم بدل
الغلط هو احد اقسام البدل الذي علي معني بل وهي ثلاثة
بدل اضراب وهو ما يقصد متبوعه كما يقصد هو ولا علاقة
بينهما وضابطه ان يخبر المتكلم بشيء ثم يبدو له ان يخبر
باخر من غير ابطال الاول ولهذا يسمي ايضا بدل البدا وبدل
الغلط وهو ما لا يقصد واكذا ذكر متبوعه ثم يتبين فساد ذلك
القصد فاذا قلت تصدقت بدرهم دينار فان قصدت
التكلم بهما ولكن بدا لك الاضراب عن الاول الي الثاني
فهو بدل اضراب وبداء وان قصدت التكلم بالدينار فسبق
لسانك الي الدرهم فبدل غلط وان قصدت التكلم بالدرهم
ثم تبين لك فساد قصدك فتكلمت بالدينار فبدل نسيان
فالغلط في اللسان والنسيان في الجنان والاحسن في الثلاثة

العطف

العطف ببل فيكون من باب عطف النسق ولا بد في بدل
البعض والاشتمال من ضمير مطابق للمبدل منه مذكورا او مقدرا
كما في قوله تعالي ولله علي الناس حج البيت من استطاع
من ... منه الناس والضمير مقدر اي منهم بالبدل
المطابق هو اولي لصلاحيته لبدل اسم الله نحو صراط العزيز
الحميد الله علي قراءة الجر فانه لا يقال فيه بدل الكل من الكل لانه
تعالي منزه عن الكلية والجزئية ومنع المحققون دخول
ال الخ اي لملازمتهما للاضافة لفظا او تقديرا ولا يجمع بين ال
والاضافة وهذا اعتراض علي المتن حيث ادخل ال عليهما
اي عوضت تاويل لقول المص ابدلت فان ظاهره ان
زيدا في المثال بدل وليس كذلك بل هو مبدل منه فالبدل
في كلامه بالمعني اللغوي وهو التعويض ان علي الله
الخ تقاعد عن مبايعة الملك وعلي جار ومجرور خبر ان مقدم وان
تبايعا اسمها مؤخر اي مبايعتك علي الله والله منصوب
علي نزع الخافض وهو حرف قسم وكرها نصب علي انه صفة
لمصدر محذوف اي اخذا او مجيئا كرها او منصوب علي الحال اي
كارها وتجيء بالنصب عطف علي تؤخذ وطايعا حال اما
معرفتان نحو زيدا اخوك في بدل الكل وضربت زيدا راسه في
بدل البعض وسلب زيد ثوبه في بدل الاشتمال ورايت زيدا
الاسد في بدل الغلط او نكرتان نحو جاءني شخص رجل
صالح في بدل الكل وضربت رجلا راسا له في بدل البعض وسلب
رجل ثوب له في بدل الاشتمال ورايت رجلا اسدا في بدل
الغلط او الاول معرفة والثاني نكرة نحو مررت بزيد اخ

لك وضربت زيدا اعنقاله وخلع زيد نعل له ونظرت زيدا قرا
وبالعكس نحو مررت برجل اخيك وضربت رجلا ظهره
ونفعني رجل علمه ونظرت رجلا للحمار وكل منها اي
الاربعة بحسب العقل والا فالنكرة لا تكون [illegible]
اما مضمر نحو ضربته اياه في بدل الكل وراس زيد ضربته
اياه في بدل البعض من الكل بان يكون ضمير ضربته راجعا الي
زيد وضمير اياه راجعا الي الراس وعلم زيد اعجبني هو بان يكون
فاعل اعجبني راجعا الي زيد وضمير هو راجعا الي علم وزيد حمار
رايته للحمار او مظهر تقدمت امثلته او مختلفان
بان يكون الاول مضمرا والاخر مظهرا نحو اخيك لقيته زيدا
في بدل الكل وزيد قطعته يده في بدل البعض وزيد كرهته
جهالته في بدل الاشتمال ودابة زيد كرهته الدابة في بدل
الغلط او بالعكس نحو اخوك لقيت زيدا اياه والاخ هو زيد
واليد كسرت زيدا اياها ودابة زيد ركبت زيدا اياها
مذكور في المطولات خمسة
عشر اي بعد الظرفين واحدا وخبر كان واخواتها واسم
ان واخواتها واحدا وعد التوابع اربعة والتعداد اي
التفضيل والواو بمعني ثم قراءة للعلم هذا المثال مبني
علي انه لا يشترط في المفعول له ان يكون قلبيا اي قايما معناه
بالقلب وهو ضعيف والاصح الاشتراط فالاولي التمثيل بنحو
قصدتك ابتغا معروفك وانما سقطهما اي مفعولي
ظننت وتستمر بك اي المنصوبات وقوله في ابواب الخ
من ظرفية الشي في نفسه فالصواب حذف في اه من المحشي

اقول

94

اقول هذا الاعتراض منشاه عود ضمير تستمر علي المنصوبات
بمعني الابواب وليس ذلك بلازم بل يصح عوده اليها بمعني
الاسما المنصوبة وغاية ما فيه ظرفية المدلول في الدال ولا ضرر
[illegible] قوله متعددة بالجر صفة لابواب وبالنصب حال
من فاعل تستمر بابا بابا منصوبان بالفعل المتقدم الذي هو
هنا تستمر علي ان المجموع حال اي بابا منضما لباب او متفرقا عن
باب اي مرتبة اه محشي اقول قوله علي ان المجموع حال الخ عبارته
محتملة لان يكون حالا من ضمير تستمر اي الابواب حال كونها منضما
بعضها الي بعض الخ وعلي ما قدمناه تستمر حال كونها مدلولة
لباب باب ويكون علي التوزيع علي حد ركب القوم دوابهم ومحتملة
لان تكون حالا من ابواب وهو الاقرب وان كان نكرة الا ان معه
مسوغا وهو وصفه بمتعددة فتامل
الى ال الموصولة الخ والمعني الذي فعل به اي
عليه الاسم اي الصريح كما مثل او المؤول نحو وتودون
ان غير ذات الشوكة تكون لكم المنصوب لفظا كما مثل او
محلا كضربت هذا او تقديرا كضربت الفتي وعلامي اي
عليه فالبا في المتن بمعني علي قوله الفعل اي اللغوي الذي هو
الحدث كما اشار اليه الش بقوله الصادر من الفاعل والمراد بوقوع
الفعل عليه تعلقه به سوا كان التعلق علي سبيل الثبوت كما مثل
او علي سبيل النفي نحو ما ضربت زيدا ذكرها اي من الاقسام
العشرة في باب الفاعل فالمتصل اي من حيث هو
اي لا بقيد كونه مفعولا به نحو ضربنا زيد بفتح البا كما علم
في باب الفاعل في التثنية مطلقا اي مذكرا او مؤنثا

ع

والمعني علي ما قدمنا من عود الضمير علي المنصوبات بمعني [illegible] الابواب اي [illegible]

والميم والالف الذ فيه مسامحة كما تقدم في باب الفاعل
فالها ضمير المفعول به المونث الاولي ان يقول فها ضمير الولاف
الضمير مجموع الها والالف كما ياتي هو الصحيح وقال في التسهيل
وها للغايبة فالمرادي اي الضمير مجموع الالف والهاو
انه لاخلاف في ذلك للزوم الالف المتصلات صفة
كاشفة ومثلهما يا المتكلم في موضع رفع اصلا فيه نظر
لانه يرد عليه الكاف من قولك يعجبني ضربك زيد فانها في
محل رفع علي انها فاعل يعجب اي بالضرب وكذلك الها من قولك
زيد يعجبني ضربه عمروا ويجاب بانه لانظر لان المراد انهما
لا يقعان في محل رفع رفع فقط وهما في هذين المثالين كل
منهما له محلان محل رفع علي الفاعلية ومحل جر بالاضافة ابو
عبد المعطي او ما في معناها من افادة الحصر وذلك
انما فانها تفيد الحصر كما والا
المصدر من حيث هو اسم الحدث الجاري علي فعله اي المشتمل علي
حروف فعله الاصول فخرج بقولنا اسم الحدث ما عدا اسم المصدر
وخرج بالجاري علي فعله اسم المصدر كاغتسل غسلا وتوضا وضوا
فاسم الحدث قسمان ما اشتمل علي حروف فعله الاصول وهو المصدر
وما لا وهو اسم المصدر واما المصدر من حيث كونه يسمي مفعولا
مطلقا فهو ما ليس خبرا من مصدر موكد لعامله او مبين للنوع
او عدده فخرج بقولنا ما ليس خبرا نحو ضربك ضرب اليم فان
ضرب اليم وان كان مصدر مبينا للنوع الا انه خبر وقولنا
من مصدر اخرج نحو ولي مدبرا فان مدبرا وان كان موكدا
لعامله لكنه اسم فاعل لا مصدر وقولنا موكد العامله نحو ضربت

ضربا

ضربا وقولنا مبينا للنوعه كضرب ضرب الامير وقولنا او عدده
نحو ضربت ضربتين وهذا ابنا علي ان بين المصدر والمفعول
المطلق عموما وخصوصا مطلق فكل مفعول مطلق مصدر
ولا عكس وقيل بينهما العموم والخصوص الوجهي يجتمعان
في ضربت ضربا وينفرد المصدر في نحو يعجبني ذهابك وينفرد
المفعول المطلق في نحو قولك ضربت سوطا والقايل بالقول
الاول يقول سوطا نايب عن المفعول المطلق وليس نفسه
ولما لم يكن مراد المص ببيان المصدر هنا مطلقا بل بيانه من
حيث انه ينصب مفعولا مطلقا وصفه الش بقوله المنصوب
علي المفعول المطلق وكان الاولي ان يقول علي المفعولية المطلقة
او علي انه المفعول المطلق اي لم يقيد بجار ولا ظرف بخلاف
بقية المفاعيل ثالثا حال من ضمير يجي العايد علي الاسم
وهذا التعريف غير جامع لانه لا يصدق علي المفعول المطلق
الذي ليس مصدرا علي القول به كما مر الا ان يجاب بان المراد
يجي لذلك حقيقة او حكما فيشمل ذلك من جهة انه بمعني
المصدر علي انه ليس المراد من ذلك التعريف حقيقته بل
المراد التوضيح والتسهيل لان مجيئه ثالثا ليس قيدا وانما
قيد به نظرا للجاري في العرف من تقديم الماضي وتاخير المضارع
والتثليث بالمصدر والا فلا بعد ان يتكلم بالمصدر بعد الماضي
او يتكلم به اولا ثم ياتي بعده الماضي او يتكلم اولا بالماضي ثم
المضارع ثم الامر ثم المصدر فتارة يجي ثانيا وتارة يجي
اولا وتارة رابعا في تحريك عينه اي في مطلق التحريك
وان اختلف شخص الحركة بدليل تمثيله بفرح فرحا فان عين

الاول مكسورة وعين الثاني مفتوحة بعينها اي بحسب
الوهم اي مثل عينها نوعا لان الشخص الواحد لا يوجد بعينه
في محل حال وجوده بعينه في محل اخر فان ذلك محال فالمراد
بقوله بعينها اي بعين نوعها الجيم او
الجيم الخ وكذا قوله القاف اي مسماها فلا اي فلا يمشي
هذا التقسيم بل يكون المصدر باعتبار فعله لفظيا ابدا لان
فعله لا يكون الا من لفظه مع المتعدي واللازم نحو فرح
فرحا فهذا لازم مع اللفظي ونحو احببته مقة اي محبة فهذا
مصدر معنوي مع فعل متعد

الظرف لغة الوعا مطلقا واصطلاحا
ما ذكره المتن والش وانما جمع المص بينهما في باب واحد لتشابههما
وتقارب احكامهما وافرد كلا بتعريف يخصه تخليصا للمبتدي
وورطة الاشتباه هو اسم الزمان من اضافة الدال للمدلول
المنصوب خرج المرفوع والمجرور باللفظ متعلق بالمنصوب
وانما قال باللفظ ليشمل الفعل نحو صمت يوم الجمعة وغيره مما
يعمل فيه وقوله الواقع فيه اي في اسم الزمان فقولك قدمت يوم
الجمعة وقع فيه القدوم في يوم الجمعة وقس على الباقية
والمراد بالوقوع التعلق فهو اعم من ان يكون بطريق الاثبات
او النفي فيشمل ما قدمت يوم الجمعة بتقدير معنى
في اي بتضمين معناها بان كان وهو الظرفية خرج ما نصب
لا بتقدير معناها بان كان على تقدير الباء نحو تمرون الديار اي
بالديار او على تقدير من كالتمييز نحو طبت نفسا او كان بتقدير
لفظ في دون معناها نحو وترغبون ان تنكحوهن او نصب

لا على تقدير حرف اصلا نحو يوما من قوله تعالى تخافون يوما
فتقدير الشر معنى في لا بد منه لدفع ما اورد على المتن من ان
كلامه يقتضي ان نحو تنكحوهن ظرف لكونه على تقدير في مع
[illegible] ا وقوله الدالة على الظرفية اخرج التي للتعدية كالتي في
قوله وترغبون الخ والتي للسببية والظرفية كون الشيء يستقر فيه
شيء اخر حقيقة او حكما كصمت وصليت يوم الجمعة
سوا فيه المبهم الخ المبهم ما دل على قدر من الزمان غير معين
نكرة كان نحو لحظة وحين وساعة او معرفة كالحين واللحظة
والمختص ما دل على زمن مقدر معلوما كان الزمن المقدر وهو
المعرف بال نحو صمت اليوم واقمت العام او بالعلمية كصمت رمضان
واعتكفت يوم الجمعة او بالاضافة نحو جئت زمن الشتاء يوم قدوم
زيد او غير معلوم وهو المنكر نحو سرت يوما او يومين او
اسبوعا فالمعدود من قبيل المختص خلافا لمن جعله قسما ثالثا
وغدوة بالتنوين واصله غدو مع التنكير اي
مع ارادة كونها نكرة لا يختص بمعنى فتطلق على غدوة
اي يوم كان والتانيث فيها كالتا في الوصف كقائمة وضاربة لا
تمنع الصرف وقوله مع التعريف اي مع ارادتها من يوم معين
والمانع لها من الصرف العلمية والتانيث اللفظي وقوله من
صلاة الصبح اي من وقت دخول صلاته وقوله ازورك غدوة
مثال للنكرة وقوله او غدوة يوم الاثنين مثال للمعرفة بالاضافة
وكذا غدوة بلا تنوين اذا اريد بها غدوة معينة افاده عبد
المعطي بكرة الخ الاول مثال للنكرة والثاني مثال للمعرفة
بالاضافة وكذا بكرة بلا تنوين اذا اردت معينة كما تقدم نقلها

وم
لثا
ضافة

علي الصحيح بعد الخلاف بين اهل اللغة واهل الشرع
فاهل اللغة قالوا من طلوع الشمس واهل الشرع قالوا من
الفجر قبيل بمثناة بعد الوحدة مصغر اسم للزمن الملاصق
للفجر فهو اخص من قبل لان قبل يطلق علي الزمن المتسع
يوم الجمعة سحر بلا تنوين لانه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل
عن السحر قال ابن مالك والعدل والتعريف مانعا سحر اذا
به التعيين قصدا يعتبر وهو في مثال الشارح بدل من يوم الجمعة
بدل بعض من كل قال البنيتي ثم لا يخفي عليك ان الشارح قدم
ان اليوم من طلوع الفجر الي غروب الشمس وذكر ان السحر هنا
اخر الليل وح فكيف يستقيم او يناسب ان يقال اجيئك
يوم الجمعة سحرا اه فتنبه واجاب ق ل بان علي حذف مضاف
اي اجيئك ليلة يوم الجمعة فسحر بدل من المضاف المحذوف
او سحر يوم الجمعة بالاضافة وفيه ما تقدم وهو مثال
للمعرف بالاضافة وما بعده مثال للمنكر بعد يومك
اي مكانا متصلا به فكان الاولي ان يقال عقبه ولم يذكر التنوين
وعدمه في غدوة وما بعده لانها منونة دايما مع الاضافة
وال وهو اول النهار اي من الفجر الي الزوال لانه مقابل
المسا وقد يطلق لما بعد نصف الليل اه ق ل الي اخر
النهار وقد يمتد الي نصف الليل ويعقبه الصباح علي ما
تقدم ق ل وهو الزمان المستقبل فلا يصح ما صحبتك
ابدا ق ل او ابد الابدين اي الموجودين في الابد فكانه
قال لا اكلم زيدا ما دام احد موجودا في الابد اه من عبد
المعطي وامدا هو بمعني ابدا ولو قال الشارح هكذا لكان

احضر

احضر واوضح او امد الداهرين اي الموجودين في ٩٧
الدهر فكانه قال لا اكلم زيدا ما دام احد موجودا في الدهر
من عبد المعطي نحو ضحي وضحوة قال في القاموس الضحوة
عشية اول النهار والضحي فويقه ويذكر اه نابت
التصرف والانصراف التصرف وهو وقوعه خبرا او مبتدا او فاعلا
او مفعولا او مضافا اليه او حالا او غير ذلك والانصراف
الجر بالكسرة مع التنوين او الاضافة نحو غدوة وبكرة
علمين اي لانهما ممنوعان من الصرف ح للعلمية والتانيث
اللفظي ويخرجان عن النصب علي الظرفية الي غيره واشار ن
بقوله نحو الي ان لهما نظاير وهو كذلك كشعبان ورمضان
خلافا لمن زعم انه ليس هناك غيرهما اه من عبد المعطي
نحو عتمة ومساء اي وعشا وعشية وعشا وصباحا وكذا عند
فانها لا تستعمل الا ظرفا او مجرورة بمن خاصة ومن هنا حكموا
باللحن علي ما اشتهر علي السنة العوام في كتب مراسلاتهم من
قولهم الواصل الي عندكم المبهم بالرفع صفة لاسم وانما
قيده بالمبهم واطلق في ظرف الزمان لان ظرف المكان لا يكون
الا مبهما من عبد المعطي المنصوب باللفظ اي الشامل
للفعل وما اشبهه كما مر والحق بهذا الظرف اسما المقادير نحو
مرت فرسخا وبريدا وما صنع من الفعل كرميت مرمي زيد
وجلست مجلس عمرو ولا يكون العامل في هذا الا من جنسه
فلا يقال جلست مقعد زيد
اصله حول قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وهي
تذكر وتونث وهي لغة ما عليه الشخص من خير او شر واصطلا

حا

ما ذكره المص والثالث الاسم صريحا وهو ظاهر او تاويلا
كالجملة الواقعة الا نحو جاء زيد يضحك فان الحال تكون جملة ما
ضوية ومضارعية واسمية وظرفا وجارا ومجرورا وجي في جميع
ذلك نصب على الحال فخرج الفعل والحرف الفضلة المراد
بالفضلة هنا ما ليس جزءا من الكلام لا ما لا يستغنى عنه
الكلام فلا يخرج نحو كسالى من قوله تعالى قاموا كسالى فانه
حال ولا يستغنى الكلام عنه وخرج بالفضلة الخبر من نحو زيد
ضاحك فان ضاحكا وان كان اسما مبينا للهيئة فهو عمدة لا
فضلة المنصوب هذه صفة لازمة له لانه لا يكون الا كذلك
لانه فضلة والنصب اعراب الفضلات لكن نصبه لا باي
ناصب بل مقيد بكونه بالفعل او شبهه فخرج النعت لانه ليس
كذلك اي ليس منصوبا بالفعل او شبهه وانما هو تابع للمنعوت
هكذا قال النبتيتي وقد يقال عليه النعت ايضا منصوب
بالفعل او شبهه لان العامل في التابع هو العامل المتبوع
على ان هذا القيد اذا كان مخرجا للنعت لا يصح قوله انه صفة
لازمة اي لا حاجة اليها كذا في المحشي واقول والاولى
ان يقال ان النعت خارج بقيد ملحوظ في قوله المنصوب
اي المنصوب لزوما لان نصبه ليس بلازم بل هو تابع للمنعوت كما
افاده الاشموني هنا والمراد بشبه الفعل هنا ما يعمل عمله ويشاركه
في الحروف الاصلية كاسم الفاعل والمصدر مثلا او ما يفهم منه معنى
الفعل ولا يشاركه في الحروف الاصلية كالظرف واسم الاشارة
المفهم المفسر لما انبهم اي خفي واستتر اي لما لم يعلم
وقوله من الهيئات جمع هيئة وهي الصفة محسوسة او غير

غير محسوسة كما قال الشارح اي الصفات المحسوسة كجاء زيد
راكبا وغيرها نحو تكلم صادقا والمعنى ان الحال انما جي بها
قصد التبيين حالة صاحبها وقت ايقاع الفعل منه وهذا القيد
مخرج للتمييز المشتق نحو لله دره فارسا فانه تمييز
على الصحيح اذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة بل لبيان المتعجب
منه فالتعجب من الفروسية لا فيها لان التمييز على تقدير من
لا في ومخرج ايضا نعت النكرة المنصوب نحو رايت رجلا راكبا
لان راكبا مذكور لتخصيص المفعول فبيان الهيئة بالتمييز والنعت
وقع ضمنا لا قصدا فخرج بقوله المفسر الخ لان المراد المقصود
منه بالذات تفسير ما انبهم من الهيئات نصا اي غير
محتمل لان يكون من غيره ولا فرق فيه بين الظاهر والمضمر ومن
المضمر نحو زيد في الدار قائما لان قائما حال من الضمير المستتر في
الجار والمجرور العائد على زيد وهو فاعل ومن المفعول لا
فرق فيه بين اللفظي كما مثل والحكمي نحو قوله تعالى وهذا بعلي
شيخا فالعامل اما معنى ها التنبيه اي انبه او معنى ذا اي
اشير وح يكون بعلي مفعولا به وشيخا حال منه ولم يقيد المفعول
ومثاله يشهد بان المراد به المفعول به ويحتمل ان المراد به
الاعم ولا ينافيه المثال لصحة مجيئها من المنادى نحو يا ربنا
منعما ومن المفعول معه نحو سرت والنيل جاريا ومن المفعول
المطلق نحو ضربت الضرب شديدا افاده ق ل محتملا لان
يكون الخ ولا يصح ان يكون حالا منهما معا والا لقال واكتفى
من المبتدا اي على الصحيح خلافا لسيبويه ويجيء من الخبر
نحو هذا زيد قائما وفي مجيئها من اسم كان خلاف ومن

المجرور بالمضاف وهو المضاف اليه بشرط ان يكون المضاف
جزا منه كما قال الش او كالجزء في صحة الاستغناء عنه بالمضاف
اليه كقوله تعالي ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا فان حنيفا حال
من ابراهيم وهو مضاف اليه ويصح الاستغنا به عن ...
الذي هو ملة فلو قيل في غير القرآن ان اتبع ابراهيم حنيفا
لصح او يكون المضاف مما يصح عمله في الحال كاسم الفاعل
والمصدر ونحوهما نحو هذا ضارب هند مجردة واعجبني قيام
زيد مسرعا فان فقد واحد من هذه الثلاثة لا يجي الحال من
المضاف اليه فلا يصح جا غلام هند جالسة قال ابن مالك ولا
تجز حالا من المضاف له الا اذا اقتضى المضاف عمله او كان
جزء ما له اضيفا او مثل جزئه فلا تحيفا والغالب ان الحال الخ
اي الكثير فيها خمسة امور ان تكون مشتقة بان تكون دالة علي
ذات باعتبار معني هو المقصود وذلك هو اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وانما كان الكثير
فيها الاشتقاق لانها تدل علي حدث وصاحبه وما كان كذلك
لابد ان يكون مشتقا او مؤولا به نحو مررت بمتاع عرفج اي خشن
منتقلة اي مفارقة لصاحبها غير لازمة له لكونها
ماخوذة من وصف غير لازم فلا تقول جا زيد طويلا اذ لا
فايدة فيها نكرة لان المقصود بيان الهيئة وذلك
حاصل بلفظ النكرة فلا حاجة لتعريفه صونا للفظ عن
الزيادة والخروج عن الاصل لغير غرض وتنكيرها وصف دايم
نظرا للحقيقة لان ما جا معرفة في الظاهر فقط نحو جا زيد
وحده فهو مؤول بالنكرة كما يشير اليه الش بقوله بمعني

منفردا

منفرد افعوله والغالب بالنظر للصورة والظاهر وهذا مذهب
البصريين واجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقا بلا تاويل
فاجازوا جا زيد الراكب وفصل الكوفيون فقالوا ان تضمنت
معني الشرط صح تعريفها لفظا نحو عبد الله المحسن افضل
منه المسيء فالمحسن والمسيء حالان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة
لتاولهما بالشرط لان التقدير عبد الله اذا احسن افضل منه
اذا اسا فان لم يتضمن معني الشرط لم يصح تعريفها فلا يصح
جا زيد الراكب لا يصح جا زيد ان ركب بعد تمام الكلام
لكونها فضلة الا معرفة لانه محكوم عليه فلا يكون نكرة
الا بمسوغ كما قال ابن مالك ولم ينكر غالبا ذو الحال ان لم يتاخر
يخصص او يتاخر او يبن من بعد نفي او مضاهيه كلا يبغ امرؤ
علي امرئ مستسهلا فقوله المتن الا معرفة اي او نكرة معها مسوغ
حال جامدة اي في الظاهر اما في الحقيقة فهي مشتقة
لانها في معني متفرقين كما اشار اليه الش ومن تخلف
التنكير اي في الظاهر كما تقدم علي تمام الكلام والمعني
علي اي حال جا زيد وتقديم الحال واجب لان كيف لها
الصدارة لتضمنها الاستفهام فاعل الاولي مرفوعه
اي ان كان صاحب الحال مرفوعا فان كان الحال من المفعول
فحقها ان يتاخر عنه اه شنواني ومن تخلف تعريف
صاحب الحال اي بان يكون نكرة بلا مسوغ كما تقدم في كلام ابن
ابن مالك نحو وصلي الخ اي وهو مقصور علي السماع اه
التمييز هو لغة فصل الشي عن غيره
قال تعالي وامتازوا اليوم ايها المجرمون واصطلاحا الاسم

المنصوب الذي في التمييز في كلامه مصدر اريد به اسم الفاعل اي
الكلمة المميزة المخصوصة هو الاسم اي الصريح لان التمييز لا يكون
جملة وهذا مما فارق فيه التمييز الحال المنصوب خرج المجرور
فلا يطلق القول فيه فان منه ما ليس بتمييز مثل من ... ومنه ما هو
تمييز كثلاثة رجال وقفيز بر والمفهوم اذا كان فيه تفصيل
لا يعترض به واما اخراج المرفوع فلا اشكال فيه المفسر
مخرج لما عدا الحال من المنصوبات وقوله من الذوات مخرج للحال
فانه يرفع الابهام ولكن لا عن ذات وانما يرفعه عن هيئة الذات
او من النسب اشارة الي ان في كلام المتن اكتفا بدليل
التمثيل له الاتي والي ان التمييز نوعان مفسر لما انبهم
من النسب ويسمي تمييز الجمل وهو ما وقع ابهام نسبة في جملة
وهو نوعان محول وغير محول والمحول ثلاثة اقسام محول
عن الفاعل كالامثلة الثلاثة الاولي في كلامه ومحول
عن المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا فان الاصل عيون
الارض ومحول عن المبتدا نحو انا اكثر منك مالا وغير محول
عن شي اصلا نحو امتلا الاناء ماء فهذا ليس محولا عن فاعل و...
امتلا ماء الاناء ولا عن المفعول واصله املا ماء الاناء ولا عن
المبتدا واصله ماء الاناء امتلا لا انا الماء مالي لا ... والنوع
الثاني من نوعي التمييز مفسر لما انبهم من الذوات ويسمي
تمييز مفرد وهو ما رفع ابهام اسم قبله مجمل الحقيقة وهو
الواقع بعد العدد الصريح نحو اشتريت عشرين غلاما الخ
والعدد الكنائي نحو كم عبد املكت او بعد المقادير من وزن
كرطل زيتا او كيل كقفيز برا او مساحي كشبر ارضا وشبهها

مما اجرته العرب مجراها في الافتقار الي مميز وهو الاوعية
المراد بها المقدار كذنوب ماء وجب عسلا ونحي سمنا ومنه
اي من تمييز الذوات الذي يفهم من قوله هنا ومنه الخ كما يفهم
من عطف المقادير علي الاعداد في قوله الاتي والناصب
للتمييز بعد الاعداد والمقادير الخ ان العدد ما اريدت حقيقته
وبالمقدار ما لم يرد حقيقته بل مقداره حتي انه يصح اضافة
لفظ المقدار اليه والعدد ليس كذلك فتقول عندي مقدار
رطل زيتا ولا تقول عندي مقدار عشرين رجلا فالمراد بالعد
بالعشرين نفس الرجل والمراد بالرطل كمية الزيت
ما يدل علي عدد الخ وهو الاسم الواقع قبله المفسر به فاذا قلت
عشرون درهما فالناصب لدرهما عشرون وكذا رطل وقفيز وغيرهما
من المقادير وما اشبهها وجاز ان تعمل مع جمودها لانها اشبهت
اسم الفاعل لطلبها اسما بعدها بعد تمامها ومعني تمام الاسم
ان يمتنع من الاضافة فقولك عشرون رجلا شبيه بضاربين
رجلا وانما هو من قسم تمييز النسبة وانما اخره وفصل
بينه وبين مشاركه في الاسم لان له شرطا في النصب بخلاف نصب
ما تقدم كما اشار لذلك الشارح بقوله وشرط نصب التمييز الخ فهو
قسم مستقل براسه لكن كان عليه ان يذكر ما يعرف به انه ليس
من قسم تمييز الذوات ولعله اكتفي بكونه معلوما عند اهل
الفن قال الفيشي اعلم ان النكرة الواقعة بعد افعل التفضيل
نوعان احدهما فاعل في المعني نحو ما مثل به المص وهو
السببي وعلامته ان يصلح للفاعلية عند جعل افعل فعلا نحو
انت اعلا منزلا فانه يصلح لذلك ايضا ان تقول علا منزلك

فهذا النوع ينصب علي التمييز والاخران لا يكون فاعلا
في المعني وهو ما افعل التفضيل بعضه وعلامته ان
يحسن وضع بعض موضع افعل ويضاف الي جمع قائم
مقام النكرة نحو انت افضل فقيه فانه يحسن فيه ذلك
فتقول انت بعض الفقها فهذا النوع يجب جره بالاضافة
الا ان يكون افعل التفضيل مضافا الي غيره فينصب نحو انت
اكرم الناس رجلا اه قال في الالفية والفاعل المعني انصبني
با فعلا مفضلا كانت اعلا منزلا وابا منصوب علي التمييز
والناصب له ولوجها بعده افعل التفضيل علي الزيادة
والاصل طبت نفسا انتهى يصح حمله علي المستثني وهو المناسب
يصح حمله علي المستثني وهو
المناسب لان الكلام في المنصوبات من اطلاق المصدر علي اسم
المفعول وهو الاسم الواقع بعد الا او احدي اخواتها ويصح
حمله علي المصدر وهو الاخراج وعلي الاول يكون في كلام الش
استخدام لذكره الاستثنا بمعني المستثني واعادة الضمير
عليه في قوله وهو الاخراج بمعني المصدر وهو اي
اصطلاحا اما لغة فمعناه مطلق الاخراج الاخراج
اي الدلالة علي الخروج لان المتكلم ادخل المستثنى منه ثم اخرجه
والا لزم التناقض والاخراج جنس وبالا فصل اخرج الاخراج
بالصفة والشرط والغاية وغير ذلك وقوله ما مفعول
اخراج اي شيا وفي بعض النسخ لما وقوله لولاه اي لولا الا
خراج موجود فلولا جارة للضمير الواقع في محل رفع بالابتدا
والخبر محذوف هذا قول سيبويه وقال ابو الحسن الاخفش

ان لو

ج

ك ابو النجاء
١١

١٠١

ان لولا غير جارة وان الضمير بعدها مرفوع ولكنهم استعاروا
ضمير الجر مكان ضمير الرفع وقوله لدخل اي ذلك الشي المعبر عنه
بما اي لتوهم السامع دخوله وقوله في الكلام السابق اي في منطوقه
بالنسبة للاستثنا المتصل او مفهومه بالنسبة للمنقطع فانه
اذا قيل جا القوم فهم عرفا مجي ما يتعلق بهم ايضا فقولك الا الحمير
اخراج من هذا المفهوم والمراد بالسابق الذي حقه السبق وان
تاخر لفظا ثمانية بناء علي ان كلا من لغات سوا ده منقلة
في الحقيقة اي نفس الامر كيما ونبا فاللغات اربع
ينصب وجوبا الخ سوا كان الاستثنا متصلا كما مثل او
منقطعا كقام القوم الا حمار او كان عليه ان يمثل له وتكريره
مثال المتصل للتوضيح للمبتدي بان يتقدم عليه نفي او
شبهه مثل للنفي ومثال شبهه وهو النهي والاستفهام لا يقم
احد الا زيد وهل قام احد الا زيد والمراد بالنفي ما يشمل النفي
لفظا ومعني كما مثل او معني فقط كقوله وبالصريمة منهم
منزل خلق عاف تغير الا النوء والوتد فان تغير بمعني لا ينفي
علي حاله جاز فيه البدل وهو الراجح وهذا في المتصل اما المنقطع
المنقطع فان لم يكن تسلط العامل علي المستثني وجب النصب
اتفاقا نحو ما زاد هذا المال الا النقص وما نفع احد الا ما
اذ لا يقال زاد النقص ونفع الضر وان امكن تسلطه فاهل
الحجاز يوجبون النصب فيقولون ما فيها احد الا حمارا وبنوا
تميم يجيزون البدل ويختارون النصب واذا تقدم المستثني
علي المستثني منه وجب نصبه مطلقا اي متصلا كان او م
منقطعا فتقول ما قام الا زيدا القوم وما فيها الا حمارا احد

ضر

احد ولا يجوز الاتباع لان التابع لا يتقدم علي المتبوع والحاصل
ان النصب واجب في المقدم مطلقا وفي الموخر من كلا تام
موجب وكذا من كلام تام منفي او شبهه اذا لم يكن تسلط
العامل اجماعا وكذا ان امكن عند البصريين في المنقطع ويترجح
البدل في المتصل ويضعف النصب ويكون علي حسب العوامل
في المفرغ   ويسمي الاستثنا مفرغا لان ما قبل الا من العوامل
تفرغ للعمل فيما بعدها اي لم يعمل في المستثني منه بل تسلط علي
ما بعد الا وحكم يكون الا من حيث اللفظ وجودها كعدمها
لانك تحذف المستثني منه وتقيم المستثني مقاما فيعرب باعرابه
واما من حيث المعني فلها تاثير فالمفرغ في الحقيقة هو العامل
فتسمية الاستثنا به مجازيا   وتقدم عليه النفي سوا كان
ملفوظا به كما مثل او معنويا كما في قوله تعالي ويابي الله
الا ان يتم نوره فان معناه لا يريد الله الا تمام نوره وقوله
او شبهه تقدم انه النهي والاستفهام وانما شرط فيه النفي او شبهه
لانه لا يفيد بدونه غالبا فلو فرضنا انه افاد بدونه مثل
قرات الا يوم الخميس لم يحتج اليه ويشترط ايضا الاتصال فلا
يكون منقطعا   تشبيها اي حالة كونه مشبها لها بقبل
وبعد اي في الابهام اذا احذف المضاف اليه ونوي معناه ولا
من قوله لا غير نافية بمعني ليس والمضاف اليه لفظ غير محذوف
هو خبر لا والتقدير لا غير الجر جايزا فتقول في اعرابه لا نافية
بمعني ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر غير اسمها مبني علي الضم لحذف
المضاف اليه ونية معناه في محل رفع وخبرها المحذوف منصوب
والاصل لا غير الجر جايزا وقال بعضهم ان لا لنفي الجنس وغير

مبني

مبني علي الضم لما تقدم في محل نصب اسم لا وخبرها المرفوع محذوف
كما هو الغالب اذا علم قال ابن هشام في شرح الشذور ما معناه ولا
تحذف ما تضاف اليه غير وتبني هي علي الضم الا بعد ليس خاصة
واما ما يقع في عبارة العلما من قولهم لا غير فلم تتكلم به العرب اه
وعد في المغني لا غير لحنا وجوزه ابن مالك   لكن علي الحال
اي لكن نصب غير فيما يجب فيه نصب المستثني علي الحال لا علي
الاستثنا فتقول قام القوم غير زيد وما قام القوم غير حمار
بالنصب علي ما تقدم   المنفي نحو ما قام القوم غير زيد بالرفع
راجحا علي البدل وبالنصب علي الحال مرجوحا   في الناقص
المنفي نحو ما قام غير زيد وما رايت غير عمرو وما مررت بغير بكر
وقس عليها سوي ساير لغاتها   وفاعله مستتر فيه
وجوبا وهو عايد علي البعض المفهوم من كله السابق كالقوم
في المثال والتقدير عدا بعضهم عمروا   وعدا عمرو بالجر
الخ جواز الوجهين مختص بحال تجرد خلا عن ما المصدرية
كما يشهد الي ذلك تمثيل المص وهو الذي عليه الجمهور ما اذا
دخلت عليهما ما تعين النصب لان ما المصدرية لا يليها
حرف الجر وانما توصل بالجمل فتعين عدا وخلا للفعلية وأجاز
الجر بهما بعضهم في حالة الاقتران لكن علي تقدير ما زايدة
لا مصدرية وهو ان قاله بقياس ففاسد لان ما لا تزاد قبل
الجار بل بعده نحو عن ما قليل وان قاله بالسماع فشاذ بحيث
لا يحتج به واما حاشا فلا حاجة لتقييدها بالتجرد عن ما لانها
لا تدخل عليها شذوذا كقوله فما في الناس ما حاشا قريشا فانا
نحن افضلهم فعالا ونبه علي المص من ادوات الاستثنا ليس ولا

يكون وهما الر[illegible]مات للاسم الناصبان للخبر فالمستثنى بهما يجب
لكونه خبرا ولعلم حكمهما مما تقدم في النواسخ لم يذكرهما ولم يقع
الاستثنا المنقطع بعدهما ولا بعد خلا وعدا وحاشا بخلاف الا
وغير وسوى بلغلتهل فانه يقع بعدها
لا النافية للجنس اي النافية لحكمه لا له فكلامهم على حذف مضاف
فاذا قلت لا رجل في الدار دلت على نفي الكينونة في الدار عن جنس
الرجال لا على نفس الرجل اذ من المعلوم ان الذوات لا تنفى
وانما ينفى المعنى والمراد النافية للجنس على سبيل التنصيص
لتخرج العاملة عمل ليس فانها نافية للوحدة نحو لا رجل قايما
فيصح ان تقول معها بل رجلات او رجال بخلاف الاولى فلا
تقول معها ذلك وانما تقول بل امراة وقد تكون هذه الخارجة
نافية للجنس على سبيل الاحتمال والظهور وتعين ذلك
بالقصد والقراين وخرج بقوله النافية الزايدة كقوله تعالى
ما منعك ان لا تسجد بدليل الاية الاخرى ما منعك
ان تسجد وخرج بقوله للجنس العاطفة فاصل ظرف كان
او غيره فتنصب النكرة لفظا اي بلا تنوين للاضافة وقوله
مضافة لمثلها وكذا الى معرفة حيث لا تتعرف النكرة بالاضافة
نحو لا مثل زيد حاضر وانما اشترط ذلك لان لا انما تعمل في
النكرة اسما وخبرا ولم يذكر الش الحكم النكرة الشبيهة بالمضاف
وانما ذكر حكم المضاف والمفرد وحكمها انها تنصب لفظا مع
التنوين لعدم الاضافة وضابطها ما اتصل به شيء من تمام معناه
اما مرفوعا به نحو لا قبيحا فعله محمود او منصوبا نحو لا طالعا جبلا
حاضر او معطوفا نحو لا ثلاثة وثلاثين او مخفوضا بخافض

متعلقا به نحو لا خيرا من زيد عندنا   مفردة عن الاضافة
وشبهها اشار بذلك الى ان المراد بالمفرد هنا ما ليس مضافا
ولا شبيها به وذكر انه ينصب محلا بلا اي ويبنى لفظا على ما ينصب
به لو كان معربا فاذا كان مفردا اي غير المثنى والجمع السالم او كان
جمع تكسير على الفتح نحو لا رجل ولا رجال في الدار وان كان مثنى او
جمع مذكر سالم بني على اليا نحو لا رجلين ولا مسلمين عندي وان
كان جمع مونث سالم بني على الكسر نظرا الى انه ينصب به لو كان
معربا او على الفتح للخفة وروي بهما لذات من قوله ان الشباب
الذي مجد عواقبه فيه فلذ ولا لذات للشيب   منصوبا
لفظا اي فتحته فتحة اعراب وقوله من غير تنوين للتخفيف
فان لم تباشرها اي النكرة بان فصلت من النكرة المو   جودة
معها او لم تكن هناك نكرة بل معرفة عملا بقولهم السالبة تصدق
بنفي الموضوع ولذا قال الش بان فصل اذ تقول او دخلت لا على معرفة
احد فنفي عدم المباشرة وهو داخل في كلام المتن كذا في الحاشية
اي فيكون مشتملا على محترز قوله سابقا النكرات وقوله اذ اباشرت
جاز اعمالها والغاوها مقدم التكرر موجب للعمل عمل ان والتكرر
مجوز له وللاعمال   خمسة اوجه الذ حاصلها مع توجيهها
ان تفتح الاول وترفع الثاني بالعطف على محل لا مع الاول فان
محلهما رفع بالابتدا عند سيبويه وح تكون لا الثانية زايدة لتوكيد
النفي او فنصبه اي الثاني بالعطف على محل الاسم الاول وتكون
لا الثانية زايدة بين العاطف والمعطوف او تفتحه اي الثاني
كالاول على الاعمال او ترفعهما اسم لا الاول بالابتدا او اسم الثانية
بالعطف عليه او ترفع الاول بالابتدا كما تقدم وتفتح الثاني وتكون

لا الثانية عاملة ولا يجوز نصب الثاني ح لان نصبه انما يكون تابعاً
بالعطف على منصوب لفظا او محلا و ح منتف فتح الاول مع تنوينه
في الثاني ورفعه معه اثنان فيه فتامل

المناد ى بفتح الدال احترازا عن المنادي بكسرها وهو طالب الاقبال
ومعلوم ان المنادي من اقسام المفعول به الذي حذف عامله وجوبا
وجوبلوهولغة المطلوب اقباله مطلقا واصطلاحا ما ذكره الش
المطلوب الخ هذا تعريف للمنادي باعتبار معناه واما تعريفه
باعتبار لفظه فهو الاسم الذي يدخل عليه يا او احدي اخواتها
ففي التعريف مسامحة لان النحوي انما يبحث عن الفاظ عبد المعطي
ورفع المحشي ذلك بان كلام الش على حذف مضاف اي اسم المطلوب
اقباله اي توجهه الي الطالب بقبالة الوجه والمراد المطلوب
اجابته اي حقيقة كالعقلا او حكما كالمنزل منزلتهم نحو يا سماء
او احدي اخواتها اي نظايرها في العمل ففي كلامه تشبيه
النظاير بالاخوات لما بينهما من التقارب ثم اطلق المشبه به وهو
الاخوات على المشبه وهو النظاير فهو استعارة سبعة الهمزة
نحو ازيد اقبل مقصورة وممدودة واي كذلك فهذه اربعة والخامس
ايا والسادس هيا والسابع واكن سيبويه والجمهور على اختصاص
صاحبها بالندبه فالهمزة للمنادي القريب واي للمتوسط وهيا
وكذا ايا للبعيد اما او ما في حكمه كالساهي والنايم والمراد
بالمفرد الخ كان الانسب ذكر ذلك هناك والاحالة عليه هنا كما هو
العادة من الاحالة على الاول اه من عبد المعطي المقصودة
اي التي قصدها الطالب بالذات دون غيرها من النكرات والفرق
بين المقصودة وغيرها انك اذا رايت جماعة لم تذكر اسماءهم واردت

واحد

واحد ابعينه قلت يا رجل فان اجابك غيره لم يحصل القصد ن
والقصد هو الذي يعرف ويوجب الضم غير المقصودة
بالذات الخ اراد المص رحمه الله لدفع ما يقال ان المنادي مقصود
على كل حال فكيف يتاتي عدم القصد فاشار الي ان النكرة لم يقصد
الا فرد مما شملته وذلك الفرد غير معين فهناك قصد ولا بد
وهو ما اتصل به الخ اي اسم اتصل به شيء اي لفظ من تمام معناه
اي لفظ به تمام معناه وتفسير شيء بلفظ اولي مما قيل ان المراد
بقوله شيء المعني لان الاتصال الحقيقي لا يكون للمعني وانما هو
للالفاظ ووجه شبه هذا النوع بالمضاف من ثلاثة اوجه
احدها كونه تعلق به شيء من تمام معناه كما ان المضاف اليه من
تمام المضاف الثاني انه عامل في ما بعده كما ان المضاف عامل في
ما بعده الثالث طول الكلام فيما بعد كل واحد منهما فاما
العلم اي الذي لم يكن موصوفا بابن مضاف الي علم فان كان كذلك
نحو يا زيد ابن سعيد جاز فيه الضم على الاصل والفتح اتباعا
لنون ابن فانها مفتوحة لا غير لكونه مضافا فيبنيان
اي ومحلهما نصب وقوله على الضم اي لفظا كما مثل او تقديرا
كضم سيبويه في قولك يا سيبويه فيجوز في تابعه الرفع مراعاة
لذلك الضم المقدر والنصب مراعاة للمحل فتقول يا سيبويه
العالم والعالم ولا يجوز الجر وكضم الفتي والداعي وهذا وتابط
شرا والمراد ما يشمل الضم حقيقة او حكما فيشمل نايبه وهو
الف المثني كيا حسنان وواو الجمع كيا زيدون فتاوت عبارة
عبارة بعضهم من قوله المنادي المفرد يبني على ما يرفع به
لكن هذه العبارة اصرح في المقصود وانما بني المنادي المعرف

لمشابهته كاف الخطاب في ادعوك من حيث الافراد والتعريف
والخطاب ووقوعه موقعه وكاف الخطاب بنسبة لشبهها بكاف
ذاك الجمع علي حرفيتها ومشابه المشابه مشابه فيكون مبنيا ايض
وبني علي حركة للاعلام بان بناه غير اصلي اذ الاصل في الاسما
الاعراب وكانت علي صورة الرفع للفرق بينه وبين المنادي المضاف
الي يا المتكلم في بعض لغاته اذ لو بني علي الكسر لالتبس عند حذف
يايه اكتفا بالفتحة عنها في حالة الاختيار اما في حالة
الاضطرار فينون وللشاعر وجهان الاول الضم مع التنوين
تشبيها بالمرفوع ممنوع من الصرف اضطر الي تنوينه والثاني
النصب تشبيها بالمضاف لطوله بالتنوين وكلا الوجهين
مسموع من العرب والضم مختار الخليل وسيبويه عليه وقوله
سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام والنصب
مختار ابو عمرو وطائفة وعليه قوله ضربت صدرها التي الي
وقالت يا عديا لقد وقتك الاواقي لمعنى في موضع
النصب علي الحال اي حالة كونه لمعنى افراد النكرة اذ لو كان
لغير معنى صار نكرة غير مقصودة موصوفة اي بمفرد
او جار ومجرور او ظرف او جملة توثر بالواو الساكنة اي تقدم
نصبها علي ضمها وهذا علي مذهب فانه يجوز الامرين
لكن النصب عنده ارجح واما مذهب الجمهور فالنصب متعين
لا غير يا رجلا كريما تقدم ان النكرة المقصودة معرفة ففي
هذا المثال وصف المعرفة بالنكرة ويجاب بانها في هذه الحالة
صارت غير معرفة نظرا الي اللفظ لظهور نصبها وتنوينها وان
كانت معرفة بالقصد اذ العلة اللفظية اقوى من المعنوية

ياعظيما

يا عظيما يرجي الخ علي ان جملة يرجي الخ صفة اما لو جعلناها
حالا من الضمير المستتر في عظيم وجب نصبه لانه نوع من التشبيه
بالمضاف منصوبة اي لفظا والا فالمنادي المعرف منصوب ايض
لكنه محلا وانما نصب هذه الثلاثة لفظا لانها ليست فيها علة
يقتضي البنا اما المضاف فلعدم مشابهته لكاف الخطاب
من حيث الافراد لانها كلمة وهو كلمتان واما الشبيه به فلكونه
مشابها للمنادي المضاف فيما مر واما النكرة غير المقصودة
فلتنكيرها فلم تشابه الكاف في التعريف ويشترط في المضاف ان
لا يكون مضافا لضمير المخاطب فلا يقال يا غلامك لاستلزامه
اجتماع الضدين لان الغلام مخاطب من حيث انه مضاف الي
المخاطب منادي وغير مخاطب من حيث انه مضاف الي المخاطب
المخاطب لوجوب تغايرهما فيمن سمية الخ في موضع نصب علي
الحال اي حالة كونه فيمن سميته من الرجال بذلك اي بالمعطوف
والمعطوف عليه معا اما نصب الاول واما فلانه شبيه بالمضاف
من حيث ان الثاني من تمام الاول واما نصب الثاني فبا لعطف
علي الاول ولا يجوز ادخال يا عليه لانه الجز الثاني من العلم
وخرج بقوله فيمن سميته الخ ما ان اناديت جماعة عدتهم
ذلك ففيه تفصيل فان كانت غير معينة نصبتها ايض وان
كانت معينة ضممت الاول وعرفت الثاني بال ونصبته فتقول
يا ثلاثة والثلاثين او رفعته يا ثلاثة والثلاثون فان اعدت
معه يا تعين ضمه وتجريده من ال
المفعول من اجله ويسمي الخ يعني له ثلاثة اسما
ومعناه واحد اي ما فعل لاجله فعله وعرفه بعضهم تعريف

جامع لشروطه للخمسة فقال هو المصدر القلبي المعلل لحدث
شاركه في الزمان والفاعل ولو تقديرا فخرج غير المصدر فلا
يجوز جيئتك الشمس والعسل بالنصب لان اسم عين لا مصدر
وخرج غير القلبي فلا يجوز جيئتك قراة للعلم لان القراة
من افعال اللسان ولا قتلا لا كافر لان القتل من افعال
اليد وخرج بالمعلل لحدث بقية المفاعيل اذ لا تعليل
فيها وخرج بقوله شاركه في الزمان مالم يشاركه فيه فلا
يجوز تاهبت اليوم السفر غدا لان التاهب زمنه غير زمن
السفر وخرج بقوله والفاعل مالم يشاركه فيه فلا يجوز
جيئتك محبتك اياي لان فاعل المجيء المتكلم وفاعل المحبة
المخاطب وقولنا ولو تقديرا لادخال خوفا من قوله تعالي يريكم
البرق خوفا وطمعا فانه في تقدير يجعلكم ترون وهذه الشروط
توخذ من تعريف المتن مع المثال الذي مثل به وهي شروط
لجواز النصب لا لوجوبه قال ابن مالك وليس يمتنع مع
الشروط الخ   وهو الاسم ولو تاويلا نحو جيئتك ان
ابتغي معروفك   المصدر خرج اسم الذات فانها
لا تكون علة كما تقدم نحو جيئتك الشمس والعسل
المنصوب اي جوازا كما تقدم وناصبه الفعل علي تقدير اللام
عند البصريين وهو الراجح   الذي يذكر علة الخ هذا شامل
نحو قعدت عن الحرب جبنا اذ لا يكون الجبن غرضا لاحد
لكونه رذيلة فتامله لا يختصان بالاول كما هو شان
المثال   المفعول معه
هو الاسم اي الصريح لان المفعول معه لا يكون الا اسما

صريحا والاسم يشمل المفرد والمثني والجمع للمذكر والمونث
نصيحتها والجملة نحو سرت والشمس طالعة برفعهما فان
الواو وان كانت بمعني مع فيهما الا انها داخلة في المثال
الاول في اللفظ علي الفعل وفي الثاني علي جملة
المنصوب اي بما سبقه من فعل او شبهه علي الصحيح خلافا
للجرجاني في دعواه ان الناصب له الواو اذ لو كان
الامر كما ادعي لصح اتصال الضمير بها فكان يقال جلست
وك كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو انك ولك
ممنوع باتفاق قال في الخلاصة بما من الفعل وشبهه
سبق ذا النصب لا بالواو في القول الاحق وخرج بهذا
القيد المرفوع والمجرور كما خرج بقيد ملحوظ في كلامه
وهو الفضلة نحو اشترك زيد وعمرو لان الثاني عمدة
اذ الاشتراك لا يقع الا عن اثنين فاكثر   بعد
واو المعية اي التي بمعني مع الداخلة علي المصاحبة بلا تشريك
في الحكم نحو سيري والطريق مسرعة فان الواو في والطريق دالة
علي مصاحبة السايرة لها دون التشريك اي دون اشتراكهما
في السير اذ من المعلوم ان الطريق لا تسير تامل وقس انتهي
من المحشي اقول قوله بلا تشريك في الحكم اخرج من خصوص
المثال اعني سيري والطريق الخ ويلزم عليه فساد مثال
المص الاول وهو قوله جا الامير والجيش فان فيه مشاركة في
الحكم كامثلة كثيرة مثلوا بها وينافيه قول الش وبه بهذين
المثالين الخ فان تجويز العطف الذي ذكره يقتضي المشاركة
في الحكم والحامل له علي ذلك خروج نحو اشترك زيد وعمرو

بهذا القيد وقد علمت مما تقدم انه خارج بقيد ملحوظ صرح به
العلامة الاشموني وصرح به ايضا محشي هذا الكتاب عبد
المعطي واخرجا ما ذكر به ولم يذكرا هذا القيد في مع فتامل
بالمضافه وخرج بهذا القيد اعني بعد واو المعية الاسم الواقع
بعد مع كجيئك مع زيد   لبيان من فعل معه الفعل اي
لبيان الذات التي فعل الفاعل الفعل بمصاحبتها فالمفعول
معه اصطلاحا هو اسم تلك الذات   الفعل اي اللغوي
وهو الحدث وكان الاولي ان يزيد في التعريف المسبوق بجملة
فعلية كسوق والنيل او اسمية فيها معني الفعل وحروفه
كانا سائر والنيل فخرج ما لم يسبق بجملة نحو كل رجل وضيعته
فلا يجوز فيه النصب خلافا للصيمري بقولنا او اسمية الخ هذا
لك واباك بالبا الموحدة فلا يتكلم به خلافا لابي علي
وقد يجوز عطفه علي ما قبله الخ اعلم ان الاسم الواقع بعد
الواو من حيث هو له خمس حالات لانه علي قسمين اما ان
يصلح لكونه مفعولا معه او لا فاما الاول فله ثلاثة احوال
رجحان العطف ورجحان النصب علي المعية ووجوب
النصب بالاول نحو جا الامير وهو ارجح لانه الاصل
وقد امكن بلا ضعف في اللفظ والمعني قال في الخلاصة
والعطف ان يمكن بلا ضعف احق والثاني نحو قمت وزيدا
بالنصب علي انه مفعول معه وبالرفع عطفا علي التا وهو
ضعيف قال في الخلاصة والنصب مختار لدي ضعف النسق
والثالث نحو استوي الما والخشبة بنصب الخشبة لا غير
ولا يجوز فيه الرفع علي العطف لضعف المعني لانه يقتضي

حينئذ ان الاستوي الذي معناه الارتفاع وقع من الما والخشبة
مع انه لم يقع الا من الما القسم الثاني من قسمي الاسم الواقع
بعد الواو وهو الذي لا يصلح لكونه مفعولا معه وهو قسمان ما
تعين فيه العطف نحو اشترك زيد وعمرو وكل رجل وضيعته
وجا زيد وعمرو قبله او بعده وما لا يصلح فيه العطف ولا
النصب علي المعية نحو علفتها تبنا وماء باردا وقوله
اذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا
فالعطف فيها ممتنع لانتفا المشاركة التي تقتضيها العطف
وكذلك النصب علي المعية لانتفاء المصاحبة في المثال
الاول وانتفاء فائدة الاعلام بها في الثاني فيؤول
العامل فيهما بعامل يصح انصبابه علي ما بعده فيؤول
علفتها باطعمتها وزججن بزين كما ذهب اليه الجرمي وبعضهم
او يضمر عامل ملايم لما بعد الواو ناصب له فيقدر في علفتها
تبنا وماء باردا او سقيتها ماء باردا وفي البيت وكحلن العيونا
والي هذا ذهب الفرا والفارسي ومن تابعهما   وقد لا يجوز
كالخشبة لان المراد بالخشبة هنا مقياس يعرف به قدر
ارتفاع الما وقت زيادته واستوي هنا بمعني ارتفع كما تقدم لا
بمعني استوي والذي يرتفع هو الما لا الخشبة فالمراد ان
الما صاحب الخشبة وقت حصول الارتفاع منه
مخفوضات الاسما
من اضافة الصفة للموصوف اي الاسما المخفوضات او بمعني
من اي المخفوضات من الاسماء   لبيان الواقع اي لانه
لا يخفض الا الاسماء   المشهورة احترز بذلك عن غير

المشهور وهي نوعان المخفوض بالمجاورة كقد اجحر ضب خرب
روي بجر خرب لمجاورته وهو في موضع رفع صفة جحر وعلي
الرفع اكثر العرب المخفوض بسبب توهم دخول حرف الخفض
نحو ليس زيد قايما ولا قاعد بالجر علي توهم دخول الباقي قايما
فجملة المجرورات خمسة والتحقيق ان هذين النوعين يرجعان
الي الجر بالمضاف والي الجر بالحرف كما قال ابن هشام في شرح
لمحة ابي حيان وان المجرور بالتبعية الذي ذكره المص مجرور بما
جر متبوعه من حرف نحو مررت بزيد الفاضل او مضاف نحو
جا غلام زيد الفاضل هذا في غير البدل اما فيه فهو علي
نية تكرار العامل نحو مررت بزيد اخيك فهي علي
ثلاثة اقسام اي مشتملة علي ثلاثة من اشتمال الكل علي
جزئياته بالاضافة اي بسببها اي ان الاضافة
سبب لجر المضاف ولا يلزم من كونها سببا كونها عاملة
لان كون الشي سببا اعم من كونه عاملا وحينئذ يكون جاريا
علي الصحيح وهو ان المضاف اليه مجرور بالمضاف لا بالاضافة
ولا بالحرف المنوي والاضافة لغة الاسناد واصطلاحا
نسبة تقييدية بين اسمين تقتضي انجرار ثانيهما ابدا فالاسمين
احترازا من قام زيد ولا ترد اضافة الجمل لانها في تقدير الاسم
وقولنا تقييدية احترازا من قولنا زيد قايم وقولنا تقتضي
انجرار ثانيهما احترازا من قولنا زيد الخياط قايم وقولنا
ابدا احترازا من بزيد الخيط فلانه لا يلزم فيه الجر ابدا
وهو ضعيف تقدم ما فيه من ان الصحيح ان الجر بما جر
المتبوع لا بنفس التبعية كما قاله في المتن وهو مراد المص

الخ اي فيكون قوله وتابع للمخفوض من عطف التفسير علي ما قبله
وهي ام حروف الخفض اي اصلها لانها تنفرد بجر الظروف
التي لا تتصرف كقبل وبعد وعند ولدن ولذا قدمها المص في
الذكر ومن معانيها التبعيض كقوله تعالي حتي تنفقوا مما
تحبون وعلامتها ان يصح ان يخلفها لفظ بعض ولذا
قري بعض ما تحبون ومنها بيان الجنس كقوله تعالي فاجتنبوا
الرجس من الاوثان وعلامتها ان يصح ان يخلفها اسم موصول
مع الضمير ان كان قبلها معرفة فتقول الرجس الذي هو الاوثان
فان كان نكرة فعلامته منها ان يصح ان يخلفها الضمير فقط
كقوله تعالي من اساور من ذهب ومنها الابتدا كما اشار اليه
الش بالمثال وقد تقدم اول الكتاب والي ومن معانيها
المصاحبة كقوله تعالي ولا تاكلوا اموالهم الي اموالكم ومنها التبيين
وهي المبينة لمفعولية مجرورها بعد ما يفيد حبا او بغضا
من فعل التعجب او اسم تفضيل كقوله تعالي رب السجن
احب الي ونحو الظالم ابغض الي ونحو ما احب زيدا الي وابغض
عمرا الي ومنها الانتها كما اشار اليه بالمثال وقد تقدم اول
الكتاب وعن ومن معانيها البعدية كقوله تعالى
لتركبن طبقا عن طبق ومنها الاستعلا كقوله تعالي فانما يبخل
عن نفسه ومنها المجاوزة كما اشار اليه بالمثال وقد تقدم اول
الكتاب وعلي ومن معانيها الظرفية كقوله تعالي علي
حين غفلة ومنها التعليل كقوله تعالي ولتكبروا الله علي ما
هداكم ومنها الاستعلا كما اشار اليه الش بالمثال
وفي ومن معانيها السببية كقوله تعالي لمسكم فيما اخذتم وفي

الحديث دخلت امراة النار في هرة وسمي ح التعليلية ايضا
ومنها المصاحبة كقوله تعالى ادخلوا في امم ومنها الظرفية
كما اشار اليه بالمثال وتقدم اول الكتاب وربّ وقد تقدم
اول الكتاب بعض ما يتعلق بها فراجعه والبا ومن معانيها
البدل نحو ما يسرني بها حمر النعم ومنها الظرفية كقوله تعالى
ولقد نصركم الله ببدر ومنها التعدية كما اشار اليه بالمثال
وقد تقدم اول الكتاب والكاف ومن معانيها التعليل
كقوله تعالى واذكروه كما هداكم ومنها التشبيه كما اشار اليه
بالمثال وقد تقدم اول الكتاب وهي لا تجر الا الظاهر وقد
جرها ضمير الغيبة المتصل كقوله وام اوعال كها او اقربا وهو
مختص بالضرورة واقل منها ضمير الرفع نحو ما انا كهو وضمير
النصب نحو ما انا كاياك وشذ جرها ضمير المتكلم كقوله
واذ الحرب ثمرة لم تكن كي واللام ومن معانيها الملك
وقد تقدم اول الكتاب مع زيادة وهي قد تكون زائدة لمجرد
التوكيد كقول الشاعر
وملكت بين العراق ويثرب ملكا اجار لمسلم ومعاهد
وقد تكون لتقوية عامل ضعف بالتاخير او كونه فرعا
عن غيره كقوله تعالى ان كنتم للرويا تعبرون وقوله فعال
لما يريد وما يخفض بحروف القسم الخ تقدم الكلام
عليها اول الكتاب فراجعها وبواو رب الصحيح ان الجار
رب المقدرة لا الواو خلافا للمصنف تبعا للمبرد والكوفيين وكما تحذف
بعد الواو فتكون هي العاملة على الصحيح كذلك تحذف بعد
الفا وهي العاملة على الصحيح ايضا وتحذف بعد بل وهي العاملة

ايضا

ايضا وتحذف بدون الفا والواو وبل وقد مثل الش للاول
ومثال الثاني فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع ومثال الثالث
بل بلد ذي صعد واكام ومثال الرابع رسم دار وقفت في طلله
وحذفها بعد الفا كثير وبعد الواو اكثر وبعد بل قليل وبدونهن
اقل نحو وليل من قول امرئ القيس وليل كموج البحر
في كثافة ظلمته وارخى سدوله صفة لليل اي ستوره ليبتلي
اصله ليبتليني فحذف المفعول اي لينظر ما عندي من الجزع
والصبر ومذ ومنذ هما لا يجران الا الوقت واما
قوله ما رايته منذ ان الله خلقه اي منذ زمن خلق الله
اياه ولا بد ان يكون منذ يوم الجمعة او منذ يومنا ولا تقول منذ
يوم ولا منذ غد وقس مذ ويستعملان اسمين وذلك في
موضعين احدهما ان يدخلا على اسم مرفوع نحو ما رايته منذ
او مذ يومان او منذ او مذ يوم الجمعة او مذ او منذ يومنا وهما
ح مبتدان وما بعدهما خبر عنهما حاضرا او معدودا او اول
المدة ان كان ماضيا والتقدير امد الزمان ~~حاضرا~~ او انقطاع
الروية يومان او يومنا واول انقطاع الروية يوم الجمعة
ثانيهما ان يدخلا على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقول
الفرزدق ما زال مذ عقدت يداه ازاره فسما فادرك خمسة
الاشبار او اسمية كقول يمون الاعشى وما زلت ابغي المال مذ
انا يافع قال وهما ح ظرفان باتفاق مضافان الى الجملة وقيل
الى زمان مضاف الى الجملة وقال في المغني وقيل مبتدان فيجب
تقدير زمن مضاف الى الجملة يكون هو الخبر فنحو غلام زيد
اقتصر في التمثيل على مثال افادت فيه الاضافة تعريف المضاف

بمعنا لا سيما اذا ما ضيا او حاضر
لا مستقبلا نحو ما رايته منذ غد

ومثله ما افادت فيه تخصيصه وهو ما اذا كان المضاف اليه
نكرة كما في قولك غلام رجل وتسمية الاول تعريفا وهذا تخصيصا
امر اصطلاحي والا فالاول فيه تخصيص معنوي ومثل
ما تقدم ما لم تفد فيه الاضافة لا تعريفا ولا تخصيصا وهو
ما كان المضاف وصفا بمعني الحال والاستقبال اسم فاعل
او اسم مفعول او صفة مشبهة او مثال مبالغة فان ذلك
باق علي تنكيره وان اضيف الي معرفة بدخول رب عليه كقوله
يا رب غابطنا لو كان يطلبكم لاقي مباعدة منكم وحرمانا
واضافة هذا القسم تسمي اضافة لفظية لان فايدتها
راجعة الي اللفظ فقط بتخفيف او تحسين وهي في تقدير
الانفصال بخلاف القسمين الاولين فانها فيهما تسمى
معنوية لان فايدتها راجعة الي المعني كما تقدم
ما يقدر باللام اي ما يكون الاضافة فيه علي معني اللام
صحة التصريح بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلولها
فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك علي معنى
اللام ولا يصح اظهارها فيه ما يقدر بمن اي ما يكون
الاضافة فيه علي معني من الدالة علي بيان الجنس وهذه
الاضافة هي المسميان بالبيانية لان المراد بمن البيانية كما
تقدم وضابط هذه الاضافة ان يكون المضاف بعضا
من المضاف اليه مع صحة اطلاق اسمه عليه كثوب
خز وخاتم حديد الا تري ان الثوب بعض الخز والخاتم بعض
الحديد وانه يقال هذا الثوب خز وهذا الخاتم حديد فان
انتفي القيدان معا نحو ثوب زيد او الاول فقط نحو يوم

الخميس

الخميس او الثاني فقط نحو يد زيد فالاضافة بمعني لام الملك
كالمثال الاول او لام الاختصاص كالمثال الثاني والثالث
وزاد ابن مالك الذي اشار الي ذلك ابن مالك في
خلاصته بقوله والثاني اجروا نوي من او في اذا لم يصلح الا ذاك
واللام هذا الخ وضابطه ان يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف
زمانيا نحو بل مكر الليل او مكانيا حقيقيا نحو يا صاحبي
السجن او مجازيا نحو الد الخصام وما ذكره ابن مالك مخالف
لما ذهب اليه سيبويه والجمهور من ان الاضافة لا تعدوا ان
تكون بمعني اللام الدالة علي الاختصاص فمكر الليل علي معني
مكر مختص بالليل لكونه فيه وهذا اخر ما يسر الله جمعه
اسال الله ان يتم نفعه وصلي الله علي سيدنا محمد النبي الامي وعلي اله وصحبه
وسلم تسليما كثيرا الي يوم الدين والحمد لله رب العالمين ولا حول ولا قوة
الا بالله العلي العظيم وقد تم تبيضها بحمد الله وعونه وحسن توفيقه
يوم الثلاثا سادس شهر ربيع سنة ١٢٢٤ وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة
يوم الخميس المبارك شهر ذي القعده الذي هو من شهور سنة الف
ومايتين تسعة واربعين من هجرة سيد المرسلين عليه افضل
الصلاة واتم التسليم علي يد كاتبها الفقير
الفاني محمد المدني يسال الله الوفا علي
الايمان وستر المساوي هو ... ولمن دعا له بالعفو والمغفرة ولوالديه
والمسلمين اجمعين
والحمد لله رب العالمين اللهم
اغفر لهم امين بجاه سيد الاولين والاخرين
يا رب العالمين
امين